المملكة العربية السعودية

الأهداف التنموية للألفية

١٤٣٢هـ

٢٠١١ م

وزارة الاقتصاد والتخطيط

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

رقم الإيداع ١٤٢٦/٧٢٢١
(ردمد ٢٦٩١ – ١٦٥٨ ISSN)

بسم الله الرحمن الرحيم

المحتويات

	صفحة
مقدمة	٧
بيئة الرصد والتقويم	١١
التقدم الذي تم إحرازه	١٣
الإطار الاقتصادي والاجتماعي	١٧
الهدف العام الأول: القضاء على الفقر المدقع والجوع	٢٧
الهدف العام الثاني: تحقيق تعميم التعليم الابتدائي	٤٣
الهدف العام الثالث: تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة	٥٣
الهدف العام الرابع: تخفيض معدل وفيات الأطفال	٦٣
الهدف العام الخامس: تحسين الصحة الإنجابية (صحة الأمهات)	٧٣
الهدف العام السادس: مكافحة فيروس مرض نقص المناعة البشرية المكتسب (الإيدز) والملاريا والأمراض الأخرى	٧٩
الهدف العام السابع: ضمان الاستدامة البيئية	٨٧
الهدف العام الثامن: تطوير شراكة عالمية للتنمية	١٠١
المراجع	١١١

مقدمة

شهدت تسعينات القرن الماضي وسنوات ما بعد عام ألفين انعقاد عدد من القمم العالمية والمؤتمرات الدولية دعت إلى بناء رؤية تنموية مشتركة تتجاوب مع الاحتياجات القائمة والتحديات المستجدة في إطار الشراكة على المستويين الوطني والدولي. وتناولت هذه الفعاليات الدولية عدداً كبيراً من الموضوعات، منها على سبيل المثال: السكان، التنمية الاجتماعية، المرأة والمساواة بين الجنسين، المستوطنات البشرية، الأطفال، الشيخوخة، التعليم، حقوق الإنسان، تقنية المعلومات والاتصالات، التنمية المستدامة وغيرها. وقد نجحت هذه الفعاليات في توليد زخم كبير عزز تحقيق التوافق والتكامل في العمل، وتركيز الجهود وتكثيفها على جميع المستويات لتحقيق الأهداف المرسومة.

وقد جاء ''إعلان الألفية'' الصادر عن مؤتمر القمة الذي عقدته الأمم المتحدة في عام ١٤٢٠هـ (سبتمبر ٢٠٠٠) وشارك فيه (١٤٧) رئيس دولة وحكومة، تتويجاً للمساعي الدولية في تأكيد الصلات القائمة بين السلام والأمن والتنمية، وتقديم الرؤية الشاملة للتنمية ومسار التقدم. وفي خطوة أخرى على طريق تحقيق التطلعات صدر لاحقاً نظام للرصد يستخدم في متابعة التقدم المحرز في التنفيذ، وذلك من خلال تحقيق مجموعة من ثمانية أهداف عامة تُعرف بـ ''الأهداف التنموية للألفية''، وهي:

- القضاء على الفقر المدقع والجوع.
- تحقيق تعميم التعليم الابتدائي.
- تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.
- تخفيض معدل وفيات الأطفال.
- تحسين الصحة الإنجابية (صحة الأمهات).
- مكافحة فيروس مرض نقص المناعة البشرية المكتسب (الإيدز) والملاريا والأمراض الأخرى.
- ضمان الاستدامة البيئية.
- تطوير شراكة عالمية للتنمية.

وينبثق من هذه الأهداف العامة أهداف محددة بلغ مجموعها (٢١) هدفاً يُستهدف تحقيقها بحلول عام (٢٠١٥). ووُضِع لكل هدف محدد عدد من المؤشرات لرصد مسار التنفيذ وقياس التقدم المحرز في تحقيقها، بلغ مجموعها (٦٠) مؤشراً.

ويتم متابعة تنفيذ ''الأهداف التنموية للألفية'' على المستويين الدولي والوطني. فعلى المستوى الدولي، يرفع الأمين العام للأمم المتحدة تقريراً إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة حول مجرى تطبيق ''إعلان الألفية''، يحتوي على مراجعة شاملة للتقدم المحرز نحو تحقيق أهداف الألفية. أما على الصعيد الوطني، فعلى كل دولة إعداد تقارير وطنية تعكس التقدم نحو تحقيق الأهداف التنموية للألفية.

وتستهدف هذه التقارير بما تحتويه من مؤشرات وتحليل للتطور الحاصل على طريق تنفيذ الأهداف التنموية للألفية، إطلاع متخذي القرارات وصانعيها على التطورات في هذا المجال، والحصول على دعمهم ومساعدتهم، وصولاً إلى بلورة السياسات المناسبة. وتهدف هذه التقارير كذلك إلى حشد مشاركة جميع الهيئات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ووسائل الإعلام، في تحقيق تلك الأهداف.

ونظراً لحرص المملكة العربية السعودية على تبني الرؤى الدولية في هذا المجال، بما يتوافق مع ثوابتها وقيمها، واهتمامها البالغ برصد التقدم المحقق نحو بلوغ الأهداف التنموية للألفية، أصدرت تقريرها الوطني الأول في عام ١٤٢٣هـ (٢٠٠٢)، وتقريرها الوطني الثاني عام ١٤٢٧هـ (٢٠٠٦)، والتقرير الوطني الثالث عام ١٤٢٩هـ (٢٠٠٨)، والتقرير الوطني الرابع عام ١٤٣٠هـ (٢٠٠٩)، والتقرير الوطني الخامس عام ١٤٣١هـ (٢٠١٠)، وهذا هو التقرير الوطني السادس. لقد قامت وزارة الاقتصاد والتخطيط بإعداد التقارير الستة بالتعاون الوثيق مع الأجهزة الحكومية المعنية، وتعاون البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة.

ويرصد هذا التقرير التقدم الذي أحرزته المملكة العربية السعودية في تحقيق الأهداف التنموية للألفية على أربعة مستويات:

الأول: التطور في البيئة المعلوماتية، وما يمكنه من تسريع تحقيق الأهداف التنموية للألفية، من خلال التوسع الكبير في قواعد المعلومات.

الثاني: التكامل التنموي ما بين الأهداف التنموية للألفية والتنمية المستدامة، كما تقوم بترسيخه خطط التنمية عموماً، والخطتان الثامنة والتاسعة على وجه الخصوص.

الثالث: الجهد الدءوب نحو تحقيق، بل تجاوز، الأهداف المعتمدة قبل حلول الموعد الزمني المحدد لتحقيقها من قبل الأمم المتحدة.

الرابع: التطور في المساعدات الإنمائية التي تقدمها المملكة دعماً لتحقيق الأهداف التنموية للألفية في الدول النامية.

وتشكل خطط التنمية للمملكة حجر الزاوية لهذه المساعي. حيث أنها تعنى بالعمل على ترسيخ هذه المستويات الأربعة، ليس فقط من خلال بلورة الرؤية الإستراتيجية وحشد الموارد البشرية والمالية وتوجيهها نحو تحقيق الأهداف التنموية للألفية، بل أيضاً من خلال تحقيق التوافق والشراكة ما بين الجهدين الوطني والعالمي في خدمة التنمية الدولية والسلام العالمي.

ويتبين من متابعة تنفيذ الأهداف التنموية للألفية أن المملكة العربية السعودية قد تجاوزت السقوف المعتمدة لإنجاز العديد من الأهداف المحددة، كما أنها على طريق تحقيق عدد آخر منها قبل المواعيد المقترحة، أي عام ١٤٣٦هـ (٢٠١٥)، حسبما توضحه مؤشرات النمو الحالية.

ومن الجدير بالذكر في هذا السياق أن المملكة قد حققت نتائج جيدة فيما يتعلق بالأهداف المحددة التالية:

- القضاء على الفقر المدقع.
- ضمان حصول جميع الأطفال من البنين والبنات على التعليم الابتدائي.
- إزالة الفوارق بين الجنسين في التعليم الابتدائي والمتوسط والثانوي والجامعي.
- تخفيض وفيات الأطفال دون الخامسة من العمر.

- تعميم إتاحة خدمات الصحة الإنجابية.
- تخفيض معدل وفيات الأمهات أثناء الولادة.
- تخفيض معدلات انتشار فيروس نقص المناعة البشرية المكتسب (الإيدز).
- تعميم إتاحة العلاج من فيروس نقص المناعة البشرية المكتسب (الإيدز) لجميع من يحتاجونه.
- تخفيض معدلات انتشار الملاريا والأمراض الرئيسة الأخرى.
- خفض عدد الأشخاص الذين لا تتوافر لهم سبل الاستفادة المستديمة من مياه الشرب الآمنة وخدمات الصرف الصحي الأساسية.
- تحسين حياة القاطنين في الأحياء السكنية العشوائية.

وفي إطار عملية رصد ومتابعة التطور في تحقيق الأهداف التنموية للألفية، قامت المملكة بإنشاء قواعد بيانات واسعة لمؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتطوير آليات لرصدها ومتابعتها. كما تخضع قواعد البيانات وآليات الرصد إلى جهود تطويرية مستمرة. ويجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن الأهداف التنموية للألفية تشكل جزءاً من أهداف خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمملكة، وتتماثل بالتالي مع توجهاتها التنموية البعيدة المدى، مما يتيح متابعة تحقيق الأهداف التنموية للألفية، ضمن أهداف وبرامج ومشاريع خطط التنمية في المملكة.

بيئة الرصد والتقويم (*)

الهدف المحدد	القدرة على :					جودة معلومات المسح
	جمع المعلومات	المتابعة الإحصائية	التحليل الإحصائي	دمج التحليل في السياسة	الرصد/ التقويم	
١. الفقر المدقع: تخفيض نسبة السكان الذين يعيشون في فقر مدقع إلى النصف بحلول عام ١٤٣٦هـ (٢٠١٥).	✓قوية متوسطة ضعيفة	✓قوية متوسطة ضعيفة	✓قوية متوسطة ضعيفة	✓قوية متوسطة ضعيفة	✓قوية متوسطة ضعيفة	✓قوية متوسطة ضعيفة
٢. العمالة: توفير العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق للجميع، بمن فيهم النساء والشباب.	✓قوية متوسطة ضعيفة	✓قوية متوسطة ضعيفة	✓قوية متوسطة ضعيفة	✓قوية متوسطة ضعيفة	✓قوية متوسطة ضعيفة	✓قوية متوسطة ضعيفة
٣. التغذية والأمن الغذائي: تخفيض نسبة السكان الذين يعانون من الجوع إلى النصف بين عام ١٤١٠-١٤٣٦هـ (١٩٩٠ - ٢٠١٥).	✓قوية متوسطة ضعيفة	✓قوية متوسطة ضعيفة	✓قوية متوسطة ضعيفة	✓قوية متوسطة ضعيفة	✓قوية متوسطة ضعيفة	✓قوية متوسطة ضعيفة
٤. التعليم: ضمان حصول جميع الأطفال على التعليم الابتدائي بحلول عام ١٤٣٦هـ (٢٠١٥).	✓قوية متوسطة ضعيفة	✓قوية متوسطة ضعيفة	✓قوية متوسطة ضعيفة	✓قوية متوسطة ضعيفة	✓قوية متوسطة ضعيفة	✓قوية متوسطة ضعيفة
٥. المساواة بين الجنسين: القضاء على الفوارق بين الجنسين في التعليم الابتدائي والمتوسط والثانوي بحلول عام ١٤٢٦هـ (٢٠٠٥)، وفي جميع المراحل التعليمية بحلول عام ١٤٣٦هـ (٢٠١٥).	✓قوية متوسطة ضعيفة	✓قوية متوسطة ضعيفة	✓قوية متوسطة ضعيفة	✓قوية متوسطة ضعيفة	✓قوية متوسطة ضعيفة	✓قوية متوسطة ضعيفة
٦. الصحة ومعدل الوفيات: تخفيض وفيات الأطفال دون الخامسة إلى الثلث بحلول عام ١٤٣٦هـ (٢٠١٥).	✓قوية متوسطة ضعيفة	✓قوية متوسطة ضعيفة	✓قوية متوسطة ضعيفة	✓قوية متوسطة ضعيفة	✓قوية متوسطة ضعيفة	✓قوية متوسطة ضعيفة
٧. تخفيض معدل وفيات الأمهات أثناء الولادة إلى الربع بحلول عام ١٤٣٦هـ (٢٠١٥).	✓قوية متوسطة ضعيفة	✓قوية متوسطة ضعيفة	✓قوية متوسطة ضعيفة	✓قوية متوسطة ضعيفة	✓قوية متوسطة ضعيفة	✓قوية متوسطة ضعيفة
٨. الصحة الإنجابية: تعميم إتاحة الصحة الإنجابية بحلول عام ١٤٣٦هـ (٢٠١٥)	✓قوية متوسطة ضعيفة	✓قوية متوسطة ضعيفة	✓قوية متوسطة ضعيفة	✓قوية متوسطة ضعيفة	✓قوية متوسطة ضعيفة	✓قوية متوسطة ضعيفة

(تابع) بيئة الرصد والتقويم

الهدف المحدد	القدرة على :					جودة معلومات المسح
	جمع المعلومات	المتابعة الإحصائية	التحليل الإحصائي	دمج التحليل في السياسة	الرصد/ التقويم	
٩. مرض الإيدز: وقف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية المكتسب (الإيدز) والبدء في تخفيض معدلاته بحلول عام ١٤٣٦هـ (٢٠١٥).	✓قوية متوسطة ضعيفة	✓قوية متوسطة ضعيفة	✓قوية متوسطة ضعيفة	✓قوية متوسطة ضعيفة	✓قوية متوسطة ضعيفة	✓قوية متوسطة ضعيفة
١٠. تعميم إتاحة العلاج من فيروس نقص المناعة البشرية المكتسب (الإيدز) بحلول عام ١٤٣١هـ (٢٠١٠).	✓قوية متوسطة ضعيفة	✓قوية متوسطة ضعيفة	✓قوية متوسطة ضعيفة	✓قوية متوسطة ضعيفة	✓قوية متوسطة ضعيفة	✓قوية متوسطة ضعيفة
١١. وقف انتشار الملاريا والأمراض الرئيسة الأخرى والبدء في تخفيض معدلاتها بحلول عام ١٤٣٦هـ (٢٠١٥).	✓قوية متوسطة ضعيفة	✓قوية متوسطة ضعيفة	✓ قوية متوسطة ضعيفة	✓ قوية متوسطة ضعيفة	✓ قوية متوسطة ضعيفة	✓قوية متوسطة ضعيفة
١٢. دمج مبادئ التنمية المستدامة ضمن سياسات الدولة وبرامجها ووضع حد لهدر الموارد البيئية.	✓قوية متوسطة ضعيفة	✓قوية متوسطة ضعيفة	✓قوية متوسطة ضعيفة	✓قوية متوسطة ضعيفة	قوية ✓متوسطة ضعيفة	✓قوية متوسطة ضعيفة
١٣. الحد بقدر ملموس من معدل فقدان التنوع البيولوجي بحلول عام ١٤٣١هـ (٢٠١٠).	✓قوية متوسطة ضعيفة	✓قوية متوسطة ضعيفة	✓قوية متوسطة ضعيفة	✓قوية متوسطة ضعيفة	قوية ✓متوسطة ضعيفة	✓قوية متوسطة ضعيفة
١٤. البيئة والمياه: خفض عدد السكان الذين لا تتوفر لهم سبل الاستفادة المستدامة من مياه الشرب الآمنة إلى النصف بحلول عام ١٤٣٦هـ (٢٠١٥).	✓قوية متوسطة ضعيفة	✓قوية متوسطة ضعيفة	✓قوية متوسطة ضعيفة	✓قوية متوسطة ضعيفة	✓قوية متوسطة ضعيفة	✓قوية متوسطة ضعيفة
١٥. الإسكان والأحياء المكتظة: تحقيق تحسن ملحوظ في حياة القاطنين في الأحياء السكنية العشوائية بحلول عام ١٤٤١هـ (٢٠٢٠).	✓قوية متوسطة ضعيفة	✓قوية متوسطة ضعيفة	✓ قوية متوسطة ضعيفة	✓ قوية متوسطة ضعيفة	✓ قوية متوسطة ضعيفة	✓قوية متوسطة ضعيفة
١٦. التعاون مع القطاع الخاص للاستفادة من فوائد التقنية، وبخاصة تقنية المعلومات والاتصالات.	✓قوية متوسطة ضعيفة	✓قوية متوسطة ضعيفة	✓ قوية متوسطة ضعيفة	✓ قوية متوسطة ضعيفة	✓ قوية متوسطة ضعيفة	✓قوية متوسطة ضعيفة

(*) تتضمن الأهداف المحددة للألفية، وضمن الهدف العام الثامن (تطوير شراكة عالمية للتنمية) خمسة أهداف محددة يقع تنفيذها تحت مظلة الأمم المتحدة ويتم الرصد وتقويم التنفيذ لها من قبل الأمم المتحدة، ولذا لم يتم إدراجها ضمن هذه القائمة.

التقدم الذي تم إحرازه (*)

الهدف المحدد	هل سيتم تحقيق الهدف (الإجابة)				الوضع الراهن للبيئة المساندة			
	✓متوقع	محتمل	غير متوقع	لا يمكن الإجابة لنقص المعلومات	✓قوي	معتدل	ضعيف لكنه في تحسن	ضعيف
١. الفقر المدقع: تخفيض نسبة السكان الذين يعيشون في فقر مدقع إلى النصف بحلول عام ١٤٣٦هـ (٢٠١٥).								
٢. العمالة: توفير العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق للجميع، بمن فيهم النساء والشباب.	متوقع	✓محتمل	غير متوقع	لا يمكن الإجابة لنقص المعلومات	قوي	✓معتدل	ضعيف لكنه في تحسن	ضعيف
٣. التغذية والأمن الغذائي: تخفيض نسبة السكان الذين يعانون من الجوع إلى النصف بين عام ١٤١٠-١٤٣٦هـ (١٩٩٠ - ٢٠١٥).								
٤. التعليم: ضمان حصول جميع الأطفال على التعليم الابتدائي بحلول عام ١٤٣٦هـ (٢٠١٥).								
٥. المساواة بين الجنسين: القضاء على الفوارق بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي بحلول عام ١٤٢٦هـ (٢٠٠٥)، وفي جميع المراحل التعليمية بحلول عام ١٤٣٦هـ (٢٠١٥).	✓متوقع	محتمل	غير متوقع	لا يمكن الإجابة لنقص المعلومات	✓قوي	معتدل	ضعيف لكنه في تحسن	ضعيف

(تابع) التقدم الذي تم إحرازه

الهدف المحدد	هل سيتم تحقيق الهدف (الإجابة)				الوضع الراهن للبيئة المساندة			
	✓متوقع	محتمل	غير متوقع	لا يمكن الإجابة لنقص المعلومات	✓قوي	معتدل	ضعيف لكنه في تحسن	ضعيف
٦. الصحة ومعدل الوفيات: تخفيض وفيات الأطفال دون الخامسة إلى الثلث بحلول عام ١٤٣٦هـ (٢٠١٥).	✓متوقع	محتمل	غير متوقع	لا يمكن الإجابة لنقص المعلومات	✓قوي	معتدل	ضعيف لكنه في تحسن	ضعيف
٧. تخفيض معدل وفيات الأمهات أثناء الولادة إلى الربع بحلول عام ١٤٣٦هـ (٢٠١٥).	✓متوقع	محتمل	غير متوقع	لا يمكن الإجابة لنقص المعلومات	✓قوي	معتدل	ضعيف لكنه في تحسن	ضعيف
٨. الصحة الإنجابية: تعميم إتاحة الصحة الإنجابية بحلول عام ١٤٣٦هـ (٢٠١٥)	✓متوقع	محتمل	غير متوقع	لا يمكن الإجابة لنقص المعلومات	✓قوي	معتدل	ضعيف لكنه في تحسن	ضعيف
٩. مرض الإيدز: وقف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية المكتسب (الإيدز) والبدء في تخفيض معدلاته بحلول عام ١٤٣٦هـ (٢٠١٥).	✓متوقع	محتمل	غير متوقع	لا يمكن الإجابة لنقص المعلومات	✓قوي	معتدل	ضعيف لكنه في تحسن	ضعيف
١٠.تعميم إتاحة العلاج من فيروس نقص المناعة البشرية المكتسب (الإيدز) بحلول عام ١٤٣١هـ (٢٠١٠).	✓متوقع	محتمل	غير متوقع	لا يمكن الإجابة لنقص المعلومات	✓قوي	معتدل	ضعيف لكنه في تحسن	ضعيف
١١. وقف انتشار الملاريا والأمراض الرئيسة الأخرى والبدء في تخفيض معدلاتها بحلول عام ١٤٣٦هـ (٢٠١٥).	✓متوقع	محتمل	غير متوقع	لا يمكن الإجابة لنقص المعلومات	✓قوي	معتدل	ضعيف لكنه في تحسن	ضعيف
١٢. دمج مبادئ التنمية المستدامة بصورة متكاملة ضمن سياسات الدولة وبرامجها ووضع حد لهدر الموارد البيئية.	✓متوقع	محتمل	غير متوقع	لا يمكن الإجابة لنقص المعلومات	✓قوي	معتدل	ضعيف لكنه في تحسن	ضعيف

(تابع) التقدم الذي تم إحرازه

الهدف المحدد	هل سيتم تحقيق الهدف (الإجابة)				الوضع الراهن للبيئة المساندة			
	✓متوقع	محتمل	غير متوقع	لا يمكن الإجابة لنقص المعلومات	✓قوي	معتدل	ضعيف لكنه في تحسن	ضعيف
١٣. الحد بقدر ملموس من معدل فقدان التنوع البيولوجي بحلول عام ١٤٣١هـ (٢٠١٠).	✓متوقع	محتمل	غير متوقع	لا يمكن الإجابة لنقص المعلومات	✓ قوي	معتدل	ضعيف لكنه في تحسن	ضعيف
١٤. البيئة والمياه: خفض عدد السكان الذين لا تتوفر لهم سبل الاستفادة المستدامة من مياه الشرب الآمنة إلى النصف بحلول عام ١٤٣٦هـ (٢٠١٥).	✓متوقع	محتمل	غير متوقع	لا يمكن الإجابة لنقص المعلومات	✓قوي	معتدل	ضعيف لكنه في تحسن	ضعيف
١٥. الإسكان والأحياء المكتظة: تحقيق تحسن ملحوظ في حياة القاطنين في الأحياء السكنية العشوائية بحلول عام ١٤٤١هـ (٢٠٢٠).	✓متوقع	محتمل	غير متوقع	لا يمكن الإجابة لنقص المعلومات	✓قوي	معتدل	ضعيف لكنه في تحسن	ضعيف
١٦. التعاون مع القطاع الخاص للاستفادة من فوائد التقنية، وبخاصة تقنية المعلومات والاتصالات.	✓متوقع	محتمل	غير متوقع	لا يمكن الإجابة لنقص المعلومات	✓قوي	معتدل	ضعيف لكنه في تحسن	ضعيف

(*) تتضمن الأهداف المحددة للألفية، وضمن الهدف العام الثامن (تطوير شراكة عالمية للتنمية) خمسة أهداف محددة يقع تنفيذها تحت مظلة الأمم المتحدة ويتم الرصد وتقويم التنفيذ لها من قبل الأمم المتحدة، ولذا لم يتم إدراجها ضمن هذه القائمة.

الإطار الاقتصادي والاجتماعي

الوضع الراهن

تشهد المملكة العربية السعودية، منذ عدة سنوات، ازدهاراً اقتصادياً وتقدماً في جميع مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقد أثمرت هذه التطورات عن تحسن ملموس في جميع مؤشرات التنمية البشرية، سواء ما يخص مستويات المعيشة، أو الخدمات الصحية والتعليمية، أو الأوضاع البيئية، أو غيرها من مقومات التنمية الشاملة.

وقد عكست المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، ثمرة هذه التطورات، حيث حقق الاقتصاد الوطني نمواً فعلياً بلغ متوسطه السنوي نحو (٣,٤٪) خلال الفترة ١٤٢٠/١٩-١٤٣٢/٣١هـ (١٩٩٩-٢٠١٠). ووصل متوسط دخل الفرد إلى نحو (٦١٨٧٥)[*] ريالاً (١٦٥٠٠)[*] دولاراً بنهاية هذه الفترة. كما ازدادت قاعدة الاقتصاد الوطني تنوعاً، حيث شكلت حصة القطاعات غير النفطية[١] نحو (٧٥,٧٪) من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في عام ١٤٣٢/٣١هـ (٢٠١٠). وهذا بالرغم من النمو الملحوظ الذي حققه القطاع النفطي خلال السنوات الأخيرة.

وحقق الاقتصاد السعودي اندماجاً متنامياً في الاقتصاد العالمي تمثل في ارتفاع نسبة التجارة الخارجية في السلع[٢] إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى نحو (٨٠٪) في نهاية العام الأول من خطة التنمية التاسعة ١٤٣٢/٣١هـ (٢٠١٠). وعلى الصعيد الهيكلي للتجارة الخارجية، فقد استمرت الصادرات السلعية غير النفطية في تعزيز إسهامها في إجمالي الصادرات، حيث بلغت نسبتها (١٤,٣٪) في عام ١٤٣٢/٣١هـ (٢٠١٠)، علما بأن هذه النسبة كانت حوالي (٨,٥٪) فقط في عام ١٤٢١/٢٠هـ

(*) بيانات أولية.

(١) بالأسعار الثابتة.

(٢) الصادرات السلعية والواردات السلعية.

(٢٠٠٠). أما بالنسبة للواردات فقد شهدت حصة واردات السلع الاستهلاكية في إجمالي الواردات انخفاضاً، نتيجة النمو في حصة المنتجات الوطنية في الاستهلاك المحلي، والذي يؤشر إلى تحسن القدرة التنافسية لهذه المنتجات.

توجهات التنمية

تعتمد المملكة العربية السعودية منهج التخطيط للتنمية لرسم مسيرتها التنموية وتحديد سياساتها وبرامجها الاقتصادية والاجتماعية، وذلك في إطار خطط خمسية شاملة تنطوي على دورين أساسيين متكاملين، الأول: توجيهي يعنى بأجهزة الدولة والقطاع العام، والثاني: تأشيري يعنى بالقطاع الخاص. وتعبّر خطة التنمية التاسعة ١٤٣١-١٤٣٥هـ (٢٠١٠ - ٢٠١٤)، عن توجهات التنمية الاقتصادية والاجتماعية بجميع أبعادها لمرحلة سنوات الخطة، إضافة إلى تناولها التحديات الرئيسة المتوقعة، والسياسات والبرامج والموارد المطلوبة لمواجهة تلك التحديات وتحقيق أهداف التنمية وغاياتها.

وتمثل خطة التنمية التاسعة مرحلة جديدة في مسيرة التخطيط التنموي الممتدة عبر أربعة عقود خلت. وتعد الحلقة الثانية في منظومة مسار استراتيجي للاقتصاد الوطني يمتد لخمسة عشر عاماً قادمة، تشكل الأهداف التنموية للألفية جزءاً أساسياً من غايات هذا المسار.

اهتمامات جوهرية

تأخذ الاهتمامات التالية موقعاً استراتيجياً في المسيرة التنموية للمملكة:

- **رفع مستوى المعيشة وتحسين نوعية الحياة:**

تمكنت المملكة العربية السعودية، خلال مسيرتها التنموية منذ بداية نهج التخطيط للتنمية، من مضاعفة دخلها عدة مرات. حيث نما متوسط دخل الفرد بمعدل سنوي متوسط قدره (٣,٩٪)

خلال العقدين الماضيين:١٤١١هـ - ١٤٣١هـ (١٩٩٠-٢٠١٠). وواكب هذا النمو في الدخل تحسناً مماثلاً في مؤشرات التنمية البشرية، حيث تبوأت المملكة الترتيب الخامس بين "البلدان الأسرع تقدماً" في التنمية البشرية، واحتلت المرتبة (٥٥) من بين ١٦٩ دولة في الترتيب العالمي لمؤشر التنمية البشرية(٣).

❖ تنويع القاعدة الاقتصادية:

ظل تنويع القاعدة الإنتاجية للاقتصاد السعودي هدفاً رئيساً للتنمية الاقتصادية منذ بداية مسيرة التخطيط للتنمية. وبالتالي اهتمت عملية التنمية بتعزيز دور القطاعات غير النفطية في الاقتصاد الوطني، حيث تحقق نجاح ملحوظ في هذا المضمار تمثل في زيادة إسهامات هذه القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من نحو (٥٧,٦٪) عام ١٣٩٠/٨٩هـ (١٩٧٠) إلى نحو (٧٥,٧٪) عام ١٤٣٢/٣١هـ (٢٠١٠). وعلى الرغم مما تم تحقيقه، تبقى تنمية القطاعات غير النفطية وتطويرها وزيادة إسهاماتها في الأنشطة الإنتاجية، وفي الصادرات، من تحديات التنمية الرئيسية. ويشكل تنويع القاعدة الاقتصادية توجهاً رئيساً من توجهات خطة التنمية التاسعة، كونه شرطاً ضرورياً لبناء اقتصاد عصري مستقر.

❖ تعزيز العائدات غير النفطية:

أدت العائدات النفطية دور المحرك الرئيس لعجلة التنمية. وبالرغم من توسع القاعدة الاقتصادية وتنوعها، لا تزال تلك العائدات تمثل معظم إيرادات الميزانية العامة للدولة، تغطي النفقات الاستثمارية والتشغيلية. وبما أن الثروة النفطية، بحكم طبيعتها، تُعد ثروة غير متجددة، يزداد الاهتمام بتنويع القاعدة الاقتصادية، وتعزيز الموارد العامة غير النفطية.

---

(٣) المصدر: تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١٠م الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (الثروة الحقيقية للأمم: مسارات إلى التنمية البشرية).

❖ التنمية المتوازنة بين المناطق:

نجحت الجهود التنموية، إلى حد كبير، في تقليص التباين في التنمية بين مناطق المملكة. ومن المتوقع استمرار هذا التحسن خلال فترة خطة التنمية التاسعة في ضوء البرامج والمشاريع المعتمدة الهادفة إلى تطوير التجهيزات الأساسية والخدمات العامة والمرافق الأخرى المهمة. فضلا عن دعم بناء قاعدة إنتاجية في كل منطقة، تستند بشكل أساسي إلى المعطيات الذاتية لكل منها ومقوماتها التنموية، مع تحفيز الاستثمار في المناطق الأقل نمواً.

❖ التوجه نحو الاقتصاد القائم على المعرفة:

كثفت المملكة جهودها، خاصة خلال حقبة الخطتين السابعة والثامنة للتنمية، على تطوير قدراتها التقنية والمعرفية، نحو إرساء دعائم اقتصاد متقدم ومنافس عالميا، قائم على المعرفة، وقادر على مواكبة التطورات المعرفية والتقنية المتسارعة في العالم واستقطابها وتوطينها وتوليدها داخلياً. وقد تم، خلال السنوات الأخيرة، اتخاذ عدد من الخطوات المهمة على هذا الصعيد من بينها: البدء بتنفيذ كل من ''الخطة الخمسية الموسعة للسياسة الوطنية للعلوم والتقنية'' و''الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات''، وإقرار ''الإستراتيجية الوطنية للصناعة'' وآليات تنفيذها، والبدء في تنفيذ ''إستراتيجية الموهبة والإبداع ودعم الابتكار''. كما تم في هذا الإطار البدء في تنفيذ ''مدينة المعرفة الاقتصادية في المدينة المنورة''، وافتتاح ''جامعة الملك عبدالله للعلوم والتقنية'' وتخريج الدفعات الأولى من طلابها، واعتماد إنشاء ''المنطقة التقنية بالدمام''، وإقرار ''الخطة المستقبلية للتعليم الجامعي في المملكة (آفاق) ١٤٥٠هـ''.

❖ تعزيز القدرات التنافسية:

تتوفر للمملكة مقومات تنموية عديدة، من أهمها ما تزخر به من موارد وإمكانات، تشكل منطلقاً واعداً لبناء ميزات تنافسية في إنتاج العديد من السلع والخدمات. ويدعم تلك المقومات،

الجهود الوطنية الحثيثة للتطوير المؤسسي والإداري، وتهيئة بيئة صديقة للأعمال، وتحسين بيئة الاستثمار، ورفع كفاءة أداء الأجهزة الحكومية، ودعم التوجه نحو الاقتصاد القائم على المعرفة. وقد أثمرت هذه الجهود عن تحسن في التصنيف العالمي للمملكة وفقاً للتقارير الدولية. حيث تبوأت مركزاً متقدماً في التصنيفات الدولية لسهولة أداء الأعمال، إذ احتلت المملكة المرتبة (١١) من بين (١٨٣) دولة من ناحية سهولة ممارسة الأعمال في عام ٢٠١٠م. وتكللت هذه الجهود كذلك بحصول المملكة، وفق معايير تقرير التنافسية العالمي لسنة ٢٠١١/١٠م، على المرتبة (٢١) من بين ١٣٩ دولة. وتتبنى خطة التنمية التاسعة دعم هذه الجهود واعتمادها كإحدى توجهاتها الرئيسة.

❖ تطوير الموارد البشرية وتوظيفها المنتج:

حققت تنمية الموارد البشرية تقدماً ملحوظاً خلال العقدين الماضيين نتيجة التوسع الكبير في الاستثمارات الموجهة لتطوير وتنمية قطاع التعليم والتدريب. غير أن المتطلبات التنموية من الموارد البشرية فاقت العرض من العمالة الوطنية المناسبة في العديد من المهن مما أدى إلى استقدام عمالة وافدة كبيرة لتلبية الطلب. الأمر الذي خلق وضعاً ما زال يشكل تحدياً رئيساً لتوطين الوظائف.

على صعيد آخر، برزت في السنوات الأخيرة الأهمية البالغة لتعزيز المواءمة بين مخرجات التعليم والتدريب ومتطلبات التنمية من مهارات وتخصصات حديثة، حيث أن ضعف المواءمة قد أدى إلى بروز ظاهرة البطالة الهيكلية.

من هذا المنطلق أعطت خطة التنمية التاسعة اهتماماً بالغاً لتنمية الموارد البشرية من خلال تحسين معدلات الالتحاق بمراحل التعليم المختلفة، وتطوير النظام التعليمي بما يضمن الاستجابة النوعية والكمية للاحتياجات التنموية وللتحديات المستجدة. ومن خلال التوسع في برامج التدريب والتأهيل المهني والتقني وتطويرها ونشرها في جميع مناطق المملكة.

❖ **استدامة الموارد الطبيعية:**

يمثل مورد المياه قضية حيوية للمملكة نظراً لأن القسط الأكبر من المياه التي يتم استهلاكها حالياً للأغراض الزراعية والبلدية والصناعية يأتي من مصادر غير متجددة. تأسيساً على ذلك اقتضت متطلبات التنمية المستدامة ترشيد استهلاك المياه، وتطوير الاعتماد على مصادر المياه المتجددة التقليدية وغيرها.

من جانب آخر تُعد الأراضي الزراعية، والمحافظة عليها وحمايتها من التدهور أو التصحر، من التحديات الرئيسة للتنمية المستدامة، وكذلك الأمر بالنسبة للمحافظة على ثروة الغابات وتطويرها، والبيئة وحمايتها.

البيئة المساندة

تتميز المملكة بتوفر مجموعة عوامل متكاملة تشكل معطيات داعمة لمسيرتها التنموية يتمثل أهمها بما يلي:

- ***تجربة تنموية ناجحة:*** بالرغم من حداثة نهج التخطيط التنموي، فقد تمكنت المملكة من تحقيق إنجازات مرموقة انعكست في جميع مؤشرات التنمية المستدامة. وقد أسهم في تعزيز هذه الإنجازات الإعداد الجيد لأولويات التنمية على مدار الخطط التنموية المتعاقبة، بما يلائم المعطيات المرحلية لكـــل خطـــة وبما يضمن تواصل العمل التنموي واستمراريته.
- ***تجهيزات أساسية وخدمات متطورة:*** تغطي جميع أرجاء المملكة تجهيزات متطورة في مجالات: النقل والاتصالات، الكهرباء، المياه، الصرف الصحي، وشبكات توزيع المنتجات البترولية. كما تتوفر الخدمات الصحية بأنواعها، وخدمات التعليم والتدريب، والخدمات الاجتماعية وغيرها.

- ***تجربة متميزة في تطوير محاور للتنمية الشاملة:*** أنشأت المملكة مدينتين صناعيتين في الجبيل وينبع خلال مدة زمنية قياسية، حققتا مكانة مرموقة على الصعيدين الإقليمي والعالمي في مجال الصناعات البتروكيماوية. وتعزيزاً لجهود التنويع المكاني وتعميقه في الاقتصاد الوطني، تم خلال خطة التنمية الثامنة البدء في تنفيذ أربع مدن اقتصادية جديدة هي: مدينة الملك عبد الله الاقتصادية في رابغ، مدينة الأمير عبد العزيز بن مساعد الاقتصادية في منطقة حائل، مدينة المعرفة الاقتصادية في المدينة المنورة، ومدينة جازان الاقتصادية في منطقة جازان.

- ***قطاع خاص نشط ومبادر:*** يتسم القطاع الخاص السعودي بدرجة عالية من الديناميكية والنشاط، حيث بلغت إسهاماته في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي نحو (٥٧,٢٪) في عام ١٤٣٢/٣١هـ (٢٠١٠)، وتتوزع نشاطاته على جميع المجالات المتاحة، ويتمتع بقدرات مالية وإدارية جيدة، ويُعد شريكاً رئيساً في عملية التنمية.

- ***بيئة مؤسسية وتنظيمية مواتية:*** تركزت الجهود خلال خطة التنمية الثامنة على عملية التطوير المؤسسي والإداري. حيث تم اتخاذ العديد من الإجراءات والقرارات الهادفة إلى تعزيز كفاءة أداء القطاع العام وتطوير البيئة التنظيمية. بما يسهم في توفير بيئة محفزة للعمل والاستثمار، وتعزيز الكفاءة الاقتصادية والاجتماعية لعملية التنمية.

- ***سمات جغرافية مميزة:*** تحتل المملكة موقعاً استراتيجياً تشكل فيه موانئُها البحرية ومطاراتها نقاط وصل بين القارات الثلاث: آسيا وأفريقيا وأوروبا. مما يوفر للمملكة إمكانيات كبيرة في خدمات النقل العابر (الترانزيت) الجوي والبحري والبري، وإمكانيات إعادة تصدير السلع والبضائع.

الشكل (١)
الناتج المحلي الاجمالي بأسعار عام ١٤٢٠هـ (١٩٩٩م)

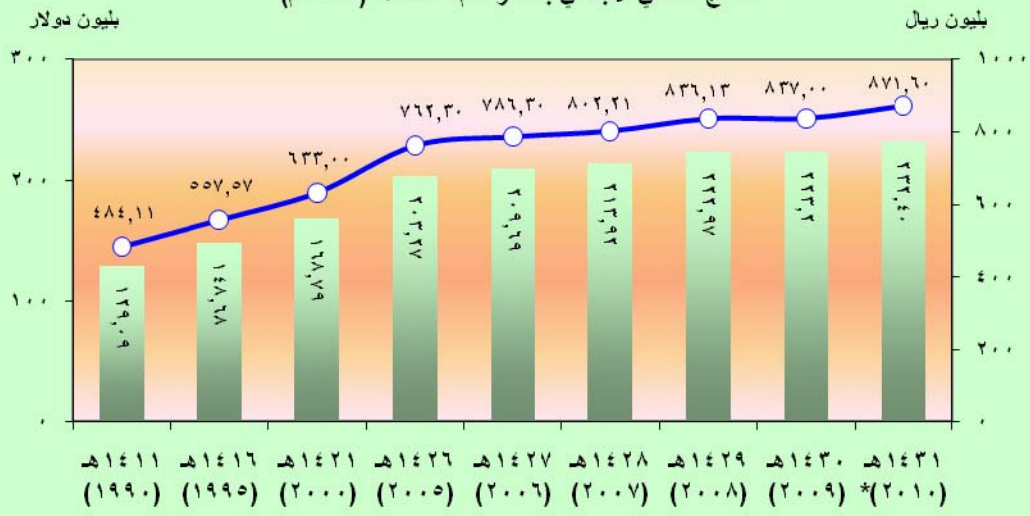

*) بيانات أولية.

الشكل (٢)
الاسهامات القطاعية في الناتج المحلي الاجمالي
لعام ١٤٣٢/٣١هـ (٢٠١٠) بالاسعار الثابتة لعام ١٤٢٠هـ (١٩٩٩)

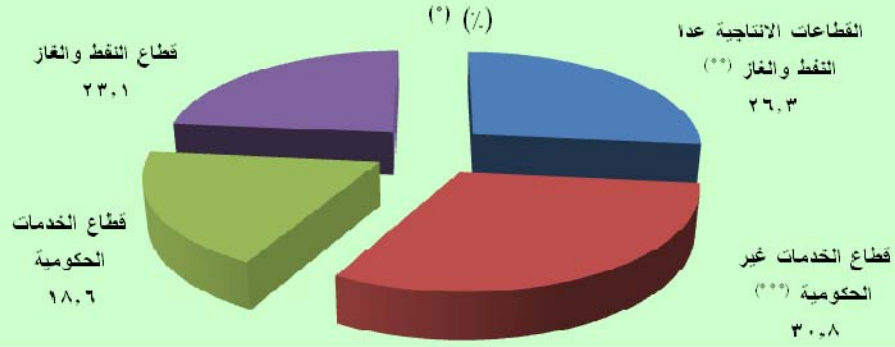

*) غير شاملة لرسوم الواردات البالغ نسبتها (١٠٢٪).
**) تشمل أنشطة الزراعة والغابات والأسماك والصناعات التحويلية والتشييد والبناء والكهرباء والغاز والماء والتعدين.
***) يشمل نشاط تجارة الجملة، التجزئة، المطاعم والفنادق، نشاط النقل والتخزين والاتصالات، خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال، خدمات اجتماعية وشخصية، خدمات مصرفية.

الإطار (١): بعض أهداف خطة التنمية التاسعة ١٤٣٢/٣١-١٤٣٦/٣٥هـ (٢٠١٠-٢٠١٤)

* **المحافظة على التعاليم والقيم الإسلامية، وتعزيز الوحدة الوطنية، والأمن الوطني الشامل، وضمان حقوق الإنسان، وتحقيق الاستقرار الاجتماعي، وترسيخ هوية المملكة العربية والإسلامية.**
* **تعزيز التنمية البشرية وتوسيع الخيارات المتاحة للمواطنين في اكتساب المعارف والمهارات والخبرات، وتمكينهم من الانتفاع بهذه القدرات المكتسبة، وتوفير مستوى لائق من الخدمات الصحية.**
* **رفع مستويات المعيشة وتحسين نوعية الحياة لجميع المواطنين.**
* **إعطاء اهتمام خاص برعاية الفئات ذات الدخل المنخفض ومعالجة مشكلاتها، وخاصة الفقراء والأسر المحتاجة.**
* **إعطاء الأولوية لتوظيف القوى العاملة الوطنية.**
* **تطوير إسهام المرأة في النشاط الاقتصادي، وتأمين الخدمات المساندة لتمكينها من المشاركة.**
* **بناء أسرة متماسكة تتكاتف فيها جهود الرجل والمرأة في النهوض بأوضاعها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتطوير المعارف والمهارات لدى أفرادها، وبما ينمي فيهم روح المسؤولية والمبادرة تجاه مجتمعهم والاندماج فيه في إطار من القيم التي تستلهم التراث العربي والإسلامي.**
* **الوصول إلى نظام تعليمي متكامل يتطلع إلى إرساء أساس متين لقاعدة التعليم العام في المملكة، يسانده في ذلك طاقات تعليمية مدربة وعالية التأهيل، ولديها القدرة على تطوير قدرات الطلاب وإكسابهم مهارات إدراكية وابتكاريه، مستهديا بمتطلبات مجتمع المعرفة.**
* **تحقيق توازن بين الموارد الاقتصادية والطبيعية ومعدلات النمو السكاني، والاستفادة القصوى من التركيبة العمرية الحالية والمستقبلية للسكان.**
* **تنمية الموارد الطبيعية – وبخاصة الموارد المائية – والمحافظة عليها، وترشيد استخدامها، وحماية البيئة وتطوير أنظمتها في إطار متطلبات التنمية المستدامة.**

مؤشرات عامة
١٤٣٢/٣١هـ (٢٠١٠)

المؤشر	القيمة
* حجم السكان (مليون)	٢٧,١٤
* معدل النمو السكاني (٪)	٢,٢١[٤]
* الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بليون دولار أمريكي)	٢٣٢,٤
* نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية(ألف دولار أمريكي/بالسنة)	١٦,٥
* العمر المتوقع عند الميلاد (سنة)	٧٣,٧
* معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى الأشخاص في الفئة العمرية (١٥-٢٤) (٪)	٩٨,٠
* معدل الخصوبة (متوسط عدد الولادات للمرأة الواحدة)	٢,٩٨
* نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي (٪)	صفر
* نسبة الاستثمار[*] إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (٪)	٣٤,٧

(٤) للسعوديين فقط.

[*] نسبة التكوين الرأسمالي الإجمالي.

الهدف العام الأول: القضاء على الفقر المدقع والجوع

الهدف المحدد رقم (١):

تخفيض نسبة السكان الذين يقل دخلهم عن دولار واحد في اليوم إلى النصف بين عامي ١٤١٠ و١٤٣٦هـ (١٩٩٠ و ٢٠١٥).

مؤشرات الهدف	١٤٢٥هـ (٢٠٠٤)	١٤٢٧هـ (٢٠٠٦)	١٤٢٨هـ (٢٠٠٧)	١٤٢٩هـ (٢٠٠٨)	١٤٣٠هـ (٢٠٠٩)
* نسبة الأسر التي يقل دخل الفرد فيها عن دولار في اليوم (تعادل القوة الشرائية) (٪)(*) (**)	٠,٠٨	٠,٠٨	٠,٠٧	٠,٠٧	٠,٠٦
* نسبة فجوة الفقر المدقع (٪)	٠,٠٥	٠,٠٤	٠,٠٥	٠,٠٥	٠,٠٥

(*) قدر خط الفقر المدقع في المملكة بنحو (٢) دولار في اليوم للفرد.

(**) تتكون الأسرة السعودية في المتوسط من نحو (٦) أفراد.

الهدف المحدد رقم (٢):

توفير العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق للجميع، بمن فيهم النساء والشباب.

مؤشرات الهدف	١٤١٠هـ (١٩٩٠)	١٤١٦هـ (١٩٩٥)	١٤٢١هـ (٢٠٠٠)	١٤٢٦هـ (٢٠٠٥)	١٤٢٧هـ (٢٠٠٦)	١٤٢٨هـ (٢٠٠٧)	١٤٢٩هـ (٢٠٠٨)
* معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لكل شخص عامل	–	–	١٤,٦	٣٤,٣	٦,٩	٤,٦	٢٠,٩
* نسبة السكان العاملين إلى عدد السكان	–	–	٢٧,٩	٣٠,٥	٣١,٢	٣١,١	٣٠,٩

الهدف المحدد رقم (٣):

تخفيض نسبة السكان الذين يعانون من الجوع إلى النصف بين عامي ١٤١٠ و١٤٣٦هـ (١٩٩٠ و ٢٠١٥).

مؤشرات الهدف	١٤٢٧هـ (٢٠٠٦)	١٤٢٨هـ (٢٠٠٧)	١٤٢٩هـ (٢٠٠٨)	١٤٣٠هـ (٢٠٠٩)	١٤٣١هـ (٢٠١٠)
* نقص وزن الأطفال دون الخامسة (٪)	٦,٤	٥,٦	٥,٢٥	٥,٢٩	٥,٣

الوضع الراهن

يعد الحد من الفقر هدفاً محورياً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. والفقر بمفهومه الواسع لا يقتصر على الحرمان المادي فقط، بل له أبعاد عديدة من بينها الجوع، وانعدام المأوى الملائم، وعدم القدرة على توفير العلاج، والانقطاع عن الدراسة، وعدم معرفة القراءة والكتابة، وعدم وجود عمل. إلا أن الفقر بمفهومه الضيق يشير إلى عدم القدرة في إشباع الحاجات الحياتية/المعيشية الأساسية من مأكل وملبس ومأوى ورعاية صحية، والذي يعزى بشكل رئيسي إلى ضعف الدخل. وبهذا المعنى، يمكن الاستنتاج أن مكافحة الفقر وتداعياته تأخذ أشكالاً وصيغاً عديدة لا يمكن حصرها في قطاع واحد أو نهج واحد.

في الإطار أعلاه، ومع الأخذ في الحسبان التطور الواسع في خدمات التعليم والخدمات الصحية وخدمات الرعاية والأمان الاجتماعي، حيث يتم تأمينها بشكل واسع وعادل في جميع أرجاء المملكة وبما يضمن وصولها إلى جميع الفئات المستهدفة والمحتاجة إليها (وكما سيلاحظ بالتفصيل لاحقاً قدر تعلق الأمر بخدمات التعليم والصحة)، يمكن الاستنتاج أن ظاهرة الفقر في المملكة محدودة وتتركز في جيوب محددة وليست حالة عامة منتشرة. لكن الإشارة إلى محدودية ظاهرة الفقر المدقع لا يعني على الإطلاق التقليل من أهمية محاربتها أو عدم إعطائها أولوية قصوى، بل يعني وضع الفقر في إطاره الصحيح وتوفير المعالجات الشاملة واللازمة لمكافحته.

فلقد نجحت المملكة إلى حد كبير في احتواء الفقر وحصره في جيوب صغيرة محدودة. وتحقق هذا النجاح بسبب الخطوات والإجراءات الفعالة التي اتخذت في دفع عملية التنمية الاجتماعية بجميع أبعادها وأصعدتها. وفي إطار الجهود الهادفة إلى استئصال الفقر بجميع مستوياته، أعدت المملكة الاستراتيجية الوطنية للإنماء الاجتماعي (الإطار ١-١). وانطوت هذه الاستراتيجية التي تتبناها وزارة الشؤون الاجتماعية على قدر كبير من الشمول، خاصة في نظرتها لمشكلة الفقر وآليات علاجها. ويتم وفق هذه الاستراتيجية خفض معدلات الفقر من خلال تحسين مستوى معيشة الفقراء وذلك بالعمل على: زيادة دخولهم، وتوفير الخدمات الأساسية لهم، ورفع مستوياتهم التعليمية والصحية، وتطوير قدراتهم ومهاراتهم، إضافة إلى تمكينهم اقتصادياً للإسهام بفعالية في عملية التنمية. وجدير بالذكر أن اهتمام الاستراتيجية لم يقتصر على علاج ظاهرة الفقر فحسب، بل شمل المحافظة على المستوى المعيشي لباقي المواطنين – وخاصة أصحاب الدخول المتوسطة – وتجنيبهم الوقوع في دائرة الفقر.

ونتيجة لجهود المملكة في احتواء حالات الفقر، أوضحت الاستراتيجية الوطنية للإنماء الاجتماعي، أن نسبة الأسر السعودية التي تعيش تحت خط الفقر المدقع بلغت في عام ١٤٢٥هـ (٢٠٠٤) نحو (٠,٠٨٪)، وانخفضت في عام ١٤٣٠هـ (٢٠٠٩) إلى نحو (٠,٠٦٪)، بنسبة قدرها (٢٥٪). وبذلك تكون المملكة قد حققت هذا الهدف الألفي قبل موعده المحدد في عام ١٤٣٦هـ (٢٠١٥). علماً بأنه قد تم تحديد خط الفقر المدقع بالمملكة بما يفوق الهدف الألفي، حيث قدر هذا الخط في المملكة بما يقارب دولارين يومياً للفرد، بينما حدده الهدف الألفي بدولار واحد للفرد.

الإطار (١-١): ملامح الاستراتيجية الوطنية للإنماء الاجتماعي

أ. مرتكزات الاستراتيجية:

* إتاحة الفرصة للفقراء لتكوين أصولهم المادية والبشرية وتعزيزها من خلال توفير الوظائف والائتمان وفرص التعليم والتدريب والخدمات الصحية وتحسين إمكاناتهم للوصول إلى الأسواق لتسويق منتجاتهم.
* تعزيز قدرات الفئات الفقيرة من المجتمع على المشاركة بفعالية في مختلف الأنشطة الاقتصادية.
* تحسين المستوى المعيشي للفقراء من خلال تخفيض فرص تعرضهم للمخاطر، مثل اعتلال الصحة، والصدمات الاقتصادية المرتبطة بتقلبات السوق، والكوارث الطبيعية، إضافة إلى مساعدتهم في حال وقوع تلك الكوارث والصدمات.

ب. محاور الاستراتيجية:

١. النمو الاقتصادي المتوازن.
٢. التمكين الاقتصادي للفقراء وتشغيلهم.
٣. تنمية القدرات ورأس المال البشري.
٤. توسيع شبكة الأمان الاجتماعي.
٥. تأهيل البنية المؤسسية والإدارة الجيدة.

وسيتم فيما يلي مراجعة لجهود المملكة في معالجة واحتواء جيوب الفقر ضمن إطارين: الأول، التطور المتحقق في شبكات الأمان الاجتماعي. والثاني، مبادرات توطين الوظائف.

شبكات الأمان الاجتماعي:

انسجاماً مع أطر العمل التي حددتها الاستراتيجية الوطنية للإنماء الاجتماعي يتم تقديم مجموعة واسعة ومتنوعة من خدمات الرعاية والدعم الاجتماعي والاقتصادي للفقراء والفئات ذات الاحتياجات الخاصة من خلال برامج وزارة الشؤون الاجتماعية، والجمعيات الأهلية. ومن أهم الخطوات التي اتخذتها الدولة لتحقيق الهدف الألفي الأول ما يلي:

أولاً: استحداث ''برنامج الدعم التكميلي'' لسد الفجوة بين الدخل الفعلي (للأسر والأفراد والفقراء فقراً مدقعاً) وخط الفقر، وذلك بحسب دراسات خطوط الفقر المتحركة المعتمدة رسمياً في المملكة وبحدود دعم يبلغ (٢٦٤) مليون ريال سنوياً.

ثانياً: دعم الصندوق الخيري الاجتماعي بمبلغ (٣٠٠) مليون ريال سنوياً للعمل على الحد من الفقر ودعم تحقيق الأهداف التالية:

- تقديم قروض حسنة للمحتاجين القادرين على العمل لإقامة مشروعات استثمارية صغيرة.
- الإسهام في تنمية قدرات المحتاج من خلال التوجيه والتدريب.
- الإسهام في إيجاد فرص عمل مناسبة للعاطلين عن العمل كلياً أو جزئياً.
- تطوير برامج الأسر المنتجة الموجهة لفئات المحتاجين ودعمها.
- الإسهام في إيجاد حاضنات للأعمال الصغيرة.
- رفع مستوى الوعي لدى المحتاجين بالفرص التدريبية، والوظيفية المتاحة، والمناسبة لقدراتهم.
- تنمية المشاركة الاجتماعية في مجال مكافحة الحاجة.
- مساعدة الجهات المختصة في التعرف على متطلبات المحتاجين من الخدمات الصحية، والتعليمية، والإسكانية، والاجتماعية وغيرها.
- تفعيل دور الجهات الخيرية في مساعدة المحتاجين لكي يساعدوا أنفسهم.
- العمل مع الجهات المعنية لتيسير الإجراءات المتعلقة بمصالح المحتاجين.

ثالثاً: زيادة المخصصات المقدمة للأيتام وذوي الظروف الخاصة ومن في حكمهم بمبلغ (٨٢) مليون ريال سنوياً، وتشمل إعانات الأسر الحاضنة، والإعانات المدرسية، ومكافأة نهاية الحضانة، وإعانات الزواج، ومكافآت المقيمين في دور رعاية الأيتام.

رابعاً: إقامة برنامج باسم "المساعدات الطارئة" للأسر الواقعة تحت خط الفقر المطلق التي تتعرض لحالات طارئة حرجة تتسبب في زيادة معاناتها، أو تعرضها لمشكلات مثل وفاة

المعيل أو سجنه أو مرضه أو مرض الأبناء أو حوادث الحريق في المنزل أو الكوارث الطبيعية ونحوها، علـــى أن تحدد سقوف هذه المســـاعدات بحســـب الحالـــة ودرجـــة المعاناة.

خامساً: زيادة مخصصات الجمعيات الخيرية من (١٠٠) مليون ريال إلى (٣٠٠) مليون ريـــال سنوياً.

سادساً: زيادة الإعانات المخصصة للمعاقين، ومرضى الفشل الكلوي، والسرطان، وتكسر الـــدم وغيرها من الأمراض المعوقة، حيث تمت زيادتها في عـــام ١٤٣٢/٣١هـــ (٢٠١٠) إلى (٢٨٥١) مليون ريال.

سابعاً: زيادة الحد الأعلى لمخصصات معاشات الضمان الاجتماعي للأسرة من (١٦,٢) ألـــف ريال إلى (٣٤,٢) ألف ريال في السنة، الأمر الذي نتج عنه ارتفاع مخصصات الضمان الاجتماعي في عام ١٤٣٢/٣١هـ (٢٠١٠) إلى (١٥,٢) بليون ريال (لا يدخل في هذا الرقم تكاليف البرامج المساندة).

ثامناً: صدور العديد من القرارات لمواجهة ظاهرة ارتفاع الأسعار وغلاء المعيشة، منها مـــا يلي:

١. إضافة بدل غلاء معيشة إلى رواتب موظفي ومستخدمي ومتقاعدي الدولة بنسبة (١٥٪).
٢. استمرار دعم السلع الأساسية للتخفيض من حدة ارتفاع أسعارها.
٣. منع أي نوع من الممارسات الاحتكارية وإعادة النظر في نظام الوكالات التجارية لمنع الاحتكار.
٤. تكثيف جهود مراقبة الأسعار.
٥. استمرار مراجعة الإجراءات المتعلقة بتسعير الأدوية وتسجيلها.
٦. تتحمل الدولة (٥٠٪) من (رسوم جوازات السفر ورخص السير ونقل الملكية وتجديد رخص الإقامة للعمالة المنزلية).

تاسعاً: تتولى الدولة تقديم خدمات الرعاية الاجتماعية المباشرة للفئات المحتاجة من خلال مجموعة من المؤسسات المتخصصة العائدة لوزارة الشؤون الاجتماعية والتي توفر الخدمات التالية:

- خدمات ذوي الاحتياجات الخاصة من المعاقين، حيث بلغ عدد المستفيدين (٨١١١) فرداً وتتنوع هذه الإعاقات بين الإعاقات الجسدية والحسية والنفسية والمرضية المركبة. إضافة إلى دعم برنامج الرعاية المنزلية من خلال صرف إعانات لأسر المعاقين والمشلولين استفاد منها (٢٠٨٩٤٥) حالة. وقد بلغت المبالغ المعتمدة لهذه الفئات في عام ١٤٣٢هـ (٢٠١٠) ما مجموعه (٢,٩) بليون ريال.
- خدمات رعاية الأحداث وملاحظتهم، وبلغ عدد المستفيدين (١٥٧٦٨) فرداً عام ١٤٣٢/٣١هـ (٢٠١٠).
- خدمات دور الحضانة الاجتماعية، ودور التربية الاجتماعية للبنات، ودور التربية الاجتماعية للبنين، ومؤسسات رعاية الأطفال المشلولين، ودور الرعاية الاجتماعية للمسنين.

عاشراً: تتولى الدولة أيضاً تقديم خدمات الضمان الاجتماعي من خلال مجموعة من المؤسسات المتخصصة، حيث بلغ مجموع ما تم إنفاقه خلال عام ١٤٣٢/٣١هـ (٢٠١٠) نحو (١٧) بليون ريال على المعاشات والمساعدات والبرامج المساندة التي يقدمها الضمان الاجتماعي، والتي تشمل الخدمات الفرعية التالية:

- المعاشات الضمانية الشهرية والتي تصرف للأيتام، ومن بلغ سن الشيخوخة، والعاجزين عن العمل، والمرأة التي لا عائل لها، والأسرة غير المعولة، ومجهولي الأبوين.
- برنامج المساعدات الضمانية والذي يهدف إلى تحسين الظروف المعيشية لمن دخولهم منخفضة، وقد تصل المساعدة نحو (٣٠) ألف ريال لكل حالة.
- برنامج المشاريع الإنتاجية والذي يهدف إلى تأهيل المستفيدين من الضمان الاجتماعي من خلال بناء المهارة أو توفير الوسيلة.

- برنامج الحقيبة والزي المدرسي والذي يُقدم لأبناء المستفيدين الذين مازالوا يواصلون تعليمهم في مراحل التعليم العام ولم يتجاوزوا سن (١٨) عاماً لمساعدتهم على توفير مستلزماتهم الدراسية، استفاد منها (١٦٥) ألف طالب وطالبة.
- برنامج تسديد جزء من فواتير الكهرباء بحيث يقوم الضمان الاجتماعي بتسديد جزء من فاتورة الكهرباء حسب عدد أفراد الأسرة المشمولين بالمعاش، استفاد منها (٢٢٠) ألف مستفيد ومستفيدة.
- برنامج الفرش والتأثيث والذي يهدف إلى تهيئة البيئة المناسبة لتوفير حياة أفضل من خلال تحسين ظروف مساكن المستفيدين بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة في القطاعين العام والخاص من أجل الشراكة الاجتماعية، وقد اعتُمِد برنامج شامل لهذا الغرض وخصص له (٣٠٠) مليون ريال.
- برنامج المساعدات النقدية لدعم ميزانيات الأسر المستفيدة لتمكينها من توفير احتياجاتها من المواد الغذائية. بلغت ميزانيته الشهرية (٨٣٦) مليون ريال.
- برنامج الدعم التكميلي، ويهدف إلي سد الفجوة بين الدخل الفعلي للأسر والأفراد الفقراء فقراً مدقعاً وخط الفقر، حيث خصص في عام ١٤٣٢/٣١هـ (٢٠١٠) لهذا الغرض نحو (١٣٢٠) مليون ريال.

حادي عشر: تقوم مؤسسات المجتمع المدني بدور تنموي رئيسي ضمن نشاطات شبكة الأمان الاجتماعي في المملكة العربية السعودية. فالجمعيات الخيرية الأهلية تقوم بدور أساسي وواسع في توفير خدمات الرعاية والدعم الاجتماعي للفقراء والفئات المحتاجة. فقد بلغ إجمالي عدد الجمعيات الخيرية عام ١٤٣٢/٣١هـ (٢٠١٠) (٦٠٥) جمعيات، منها (٣٧) جمعية نسائية. وتنتشر الجمعيات الأهلية في جميع مناطق المملكة، وتغطي برامجها مجالات واسعة ومتنوعة منها: رعاية الأمومة والطفولة، رعاية المسنين، رعاية الأيتام، رعاية العجزة وذوي الاحتياجات الخاصة، مكافحة الأمية، تأهيل النساء

بمهن ونشاطات مختارة، وتقديم خدمات صحية. ويجري في المناطق التي لا تصل إليها خدمات مراكز التنمية الاجتماعية التابعة للدولة تشكيل لجان محلية تتولى تحقيق الأهداف الاجتماعية المحلية. وتشير البيانات إلى أن مجموع اللجان الأهلية بلغ (٣٦٤) لجنة في عام ١٤٣٢/٣١هـ (٢٠١٠).

ومع تطور الاهتمام بمؤسسات المجتمع المدني ودعم دورها التنموي، دعت خطة التنمية التاسعة ١٤٣١-١٤٣٥هـ (٢٠١٠-٢٠١٤) إلى ترسيخ الدور المحوري لمؤسسات المجتمع المدني. فعلى المستوى الاستراتيجي، أكد الهدف العام الحادي عشر للخطة على أهمية دور المنظمات التنموية غير الحكومية في التنمية عندما نص على "دعم مؤسسات المجتمع المدني في تطوير أنشطتها الإنمائية". كما اشتملت خطة التنمية التاسعة على مجموعة واسعة من السياسات والآليات المطلوبة لتنفيذ الرؤية الإستراتيجية في دعم المنظمات التنموية غير الحكومية، وتفعيل أنشطتها على مختلف المستويات. وجاء من بينها على سبيل المثال: دعم الأعمال التطوعية والخيرية وتنظيمها وتجويد أدائها لزيادة إسهامها في التنمية الاجتماعية؛ وتطوير مشاركة القطاعات النسائية والمجتمع المدني في جهود تعزيز الدور التنموي للمرأة السعودية؛ وتعزيز مشاركة مؤسسات المجتمع المدني في تفعيل الدور التنموي للشباب؛ وغيرها.

ثاني عشر: صدور العديد من القرارات في الربع الأول من عام ١٤٣٢هـ (٢٠١١) الموجهة نحو رفع المستوى المعيشي وتحسين نوعية الحياة للمواطنين ومن أهم هذه القرارات ما يلي:

- رفع الحد الأعلى لعدد الأفراد في الأسرة التي يشملها الضمان الاجتماعي من (٨) أفراد إلى (١٥) فرداً، ويصل بذلك الحد الأعلى للمخصص السنوي للأسرة المكونة من ١٥ فرداً إلى (٥٨٠٨٠) ريال.
- تعزيز البرامج المساندة في الضمان الاجتماعي ودعمها ومن أهمها: برنامج الأسرة المنتجة، وبرنامج الفرش والتأثيث (لمساكن المحتاجين)، وبرنامج الحقيبة والزي المدرسي، وبرنامج بطاقة الشراء المخفض، وبرنامج دعم فواتير الكهرباء والماء،

وبرنامج ترميم المنازل لمستفيدي الضمان الاجتماعي. وتم تخصيص (٣,٥) مليار ريال لهذا الغرض.

- توسيع الخدمات المقدمة في مجال الرعاية والتنمية الاجتماعية وتطويرها وذلك من خلال عدة برامج من أهمها: زيادة الاعتماد المخصص لإعانات ذوي الاحتياجات الخاصة ورفع الطاقة الاستيعابية لمراكز تأهيلهم، والتوسع في إنشاء مراكز الرعاية النهارية لمؤسسات رعاية الأحداث من الجنسين، وزيادة الاعتماد المخصص للأسر الحاضنة والبديلة، وإقامة برامج (التدريب المهني والحرفي للنساء) وتخصيص مبلغ (١,٢) مليار ريال لهذا الغرض.
- زيادة مخصص إعانات الجمعيات الخيرية (٥٠٪) ليصبح (٤٥٠) مليون ريال سنوياً.
- دعم الجمعيات التعاونية بمبلغ (١٠٠) مليون ريال سنوياً.
- دعم البرامج المساندة للطلبة المحتاجين في وزارة التربية والتعليم لتشمل برنامج (كسوة الشتاء وكسوة الصيف والحقيبة المدرسية)، ودعم (مؤسسة تكافل الخيرية) وتخصيص مبلغ (٤٧٦) مليون ريال سنوياً لهذا الغرض.
- دعم التحاق أبناء الأسر المحتاجة بالجامعات وذلك من خلال تخصيص نسبة من مقاعد القبول في الجامعات لهم، مع تسهيل شروط قبولهم، وإعفائهم من دفع رسوم اختبارات القياس والتحصيل العلمي، وإعفائهم من رسوم الدراسة في الكليات الدراسية التطبيقية، وإعطائهم الأولوية في برامج الإسكان الجامعي والوظائف المؤقتة داخل الجامعات.
- تثبيت بدل غلاء المعيشة ومقداره (١٥٪) ضمن الراتب الأساسي للعاملين بالقطاع الحكومي.
- إقرار إعانة مالية مؤقتة للشباب الباحثين عن العمل مقدارها (٢٠٠٠) ريال شهرياً.
- إقرار حد أدنى لرواتب جميع العاملين بالدولة قدره (٣٠٠٠) ثلاثة آلاف ريال شهرياً.
- اعتماد بناء (٥٠٠) ألف وحدة سكنية في كافة مناطق المملكة، بمبلغ مقداره (٢٥٠) ألف مليون ريال بالإضافة إلى (٢٥) ألف مليون ريال سبق اعتمادها لهذا القطاع، ليصل ما خصص لقطاع الإسكان مبلغ إجمالي قدره (٢٧٥) مليار ريال.
- رفع قيمة الحد الأعلى للقرض السكني من صندوق التنمية العقارية من (٣٠٠) ألف ريال ليصبح (٥٠٠) ألف ريال.

- رفع رأس مال البنك السعودي للتسليف والادخار بمبلغ قدره (٢٠) ألف مليون ريال وإضافة الوديعة التي سبق وضعها لدى البنك والبالغ مقدارها (١٠) آلاف مليون ريال إلى رأس مال البنك ليصبح مجموع الزيادة في رأس ماله (٣٠) ألف مليون ريال.
- دعم رأس مال صندوق التنمية العقارية بمبلغ إضافي قدره (٤٠) ألف مليون ريال.

مبادرات توطين الوظائف

حرصت حكومة المملكة على التعامل مع تحديات البطالة والحاجة إلى توفير المزيد من فرص العمل للمواطنين. وقد برز مفهوم توطين الوظائف وأصبح في العقدين الأخيرين أحد الثوابت الرئيسة في العمل التنموي السعودي.

ومن التطورات المهمة في مجال توفير فرص عمل للمواطنين، تم إعداد ''استراتيجية التوظيف السعودية''، (الإطار ١-٢) [٥]، لمعالجة قضايا القوى العاملة والتوظيف في المملكة. وتنطلق الاستراتيجية من رؤية محددة مفادها ''توفير فرص عمل كافية من حيث العدد، وملائمة من حيث الأجر، تؤدي إلى توظيف كامل للموارد البشرية السعودية، وتحقق ميزة تنافسية للاقتصاد الوطني''. وقد وافق مجلس الوزراء الموقر على هذه الاستراتيجية بالقرار رقم (٢٦٠) وتاريخ ١٤٣٠/٨/٥هـ (٢٠٠٩).

(٥) وزارة العمل، إستراتيجية التوظيف السعودية، المملكة العربية السعودية، ١٤٣٠هـ (٢٠٠٩)، ص ٢٤-٢٥.

الإطار (١ – ٢) : أهداف إستراتيجية التوظيف السعودية

أهداف مرحلية / أهداف عامة	المدى القصير (سنتان)	المدى المتوسط (٣ – ٥ سنوات)	المدى الطويل (٦ – ٢٥ سنة)
	السيطرة على البطالة	تخفيض معدل البطالة	تحقيق ميزة تنافسية اعتماداً على الموارد البشرية المواطنة
تحقيق التوظيف الكامل	زيادة معدلات التوظيف	زيادة النمو في معدلات التوظيف	تحقيق التوظيف الكامل
زيادة مستديمة في مساهمة الموارد البشرية المواطنة	زيادة معدلات المشاركة	زيادة النمو في معدلات المشاركة	الوصول بمعدل المشاركة إلى أعلى مستوى ممكن
الارتقاء بإنتاجية العامل لتضاهي معايير الاقتصادات المتقدمة	زيادة إنتاجية العمالة	زيادة النمو في إنتاجية العمالة	الوصول بإنتاجية العامل إلى أعلى مستوى ممكن

التوجهات المستقبلية لتحقيق الهدف

نتيجة لجهود المملكة التنموية، والتي جرى توضيحها أعلاه، فقد تم التمكن من تحقيق الأركان الرئيسة للهدف العام الأول للألفية في القضاء على الفقر المدقع قبل موعده عام ١٤٣٦هـ (٢٠١٥) الذي حددته الأمم المتحدة. وبما أن النمو هو شرط ضروري لاستدامة التقدم في إنجاز الهدف العام الأول بجميع أهدافه المحددة، فمن المستهدف أن يزداد دخل الفرد السعودي بمعدل نمو سنوي متوسط قدره (٢,٩٪) سنوياً خلال خطة التنمية التاسعة. ولضمان المشاركة المنصفة للفئات الفقيرة والفئات المعرضة للمخاطر الاقتصادية والاجتماعية في ثمار النمو ومكاسبه، فقد تقرر تعميق الاستفادة من خدمات الرعاية الاجتماعية وشبكات الأمان الاجتماعي، وتوفير فرص العمل المجزية لجميع القادرين على العمل والراغبين فيه.

وبناء عليه، سيجري التوظيف المكثف لنظم الرعاية الاجتماعية وشبكات الأمان الاجتماعي بكل قنواتها وأدواتها، من أبرزها: تقديم إعانات نقدية وعينية، دعم أسعار السلع والخدمات المعيشية الضرورية ومن ضمنها المسكن، توفير دور الرعاية الاجتماعية، وتمكين الأسر المحتاجة من ممارسة أعمال مجزية. كما سيستمر دعم الجهود الهادفة إلى تنمية قدرات القوى العاملة الوطنية، وتوفير فرص عمل مجزية، وتنمية القدرة التنافسية للعمالة الوطنية، وتوسعة خدمات سوق العمل وتطويره، كل ذلك لغرض تحقيق التوظيف الكامل والمنتج لقوة العمل الوطنية، (الإطار ١-٣).

التحديات أمام تحقيق الهدف

يتمثل التحدي الرئيس في القضاء على الفقر المدقع في كونه حالة متعددة الأبعاد، تتقاطع مع معظم جوانب التنمية الاقتصادية والاجتماعية. حيث أن التقدم في تحقيق هذا الهدف، يتطلب تقدماً موازياً في تحقيق أهداف التنمية الأخرى على الصعيدين الكلي والقطاعي. وبالتالي فإن تنمية الدخل بشكل عام ودخل ذوي الدخل المنخفض بشكل خاص وتحقيق التنمية المتوازنة وتوفير فرص العمل للجميع وبوجه خاص للنساء والشباب، مع ما يتطلبه ذلك من تأهيل القوى البشرية ومحو الأمية وتحسين المستوى التعليمي، علاوة على توفير الرعاية الصحية والاجتماعية والخدمات العامة وغيرها، تشكل مجتمعة مدخلات الحل الجذري والدائم لقضية الفقر. وفي هذا الإطار تعنى السياسات والبرامج المعتمدة في خطة التنمية التاسعة بتوفير هذه المدخلات.

من جهة أخرى، فإن التجارب العالمية تبين أن خطر الفقر يبقى داهماً ومهدداً لبعض الشرائح في المجتمع مهما كان عليه ذلك المجتمع من تطور وتقدم. لذا كان من المهم أن يكون هناك شبكة حماية اجتماعية واسعة وفعالة مدعومة بأنظمة رصد ومتابعة وتقويم كفوءة، لا تهدف إلى لجم ظاهرة الفقر ومعالجتها عند بروزها فحسب، بل إلى استدراكها قبل ظهورها. ومن ثم فإن توفير شبكة حماية ناجحة وفعالة هي من التحديات الدائمة لعملية مكافحة الفقر ومعالجة تأثيراته.

الإطار (١-٣): أهداف محددة ذات علاقة بالهدف الألفي الأول منتقاة من خطة التنمية التاسعة ١٤٣٢/٣١-١٤٣٦/٣٥هـ (٢٠١٠-٢٠١٤).

في مجال الرعاية الاجتماعية وشبكات الأمان الاجتماعي:

- **مواصلة صرف الإعانات للحالات المحتاجة للإعانة، وهي: أسر ذوي الاحتياجات الخاصة، والأطفال المشلولين، والأسر الحاضنة والبديلة، وزواج المقيمين في الدور والمؤسسات الاجتماعية، والمشروعات الفردية للمعاقين، ومعاشات ومساعدات الضمان الاجتماعي.**
- **مساعدة مستفيدي الضمان الاجتماعي في المجالات التالية: نفقات العلاج الطبي ومصاريفه، تكاليف شراء المواد الاستهلاكية الأساسية، تسديد فاتورتي الكهرباء والماء، ترميم المنازل وفرشها وتأثيثها، توفير حقيبة مدرسية وزي مدرسي لكل طالب وطالبة من أبناء مستفيدي الضمان الاجتماعي لكل عام دراسي.**
- **العناية الشخصية للمقيمين داخل الفروع الإيوائية القائمة وغير القادرين على خدمة أنفسهم والمعوقين والأطفال المشلولين والمسنين وأطفال دور الحضانة الاجتماعية.**
- **التوسع في توفير مؤسسات الرعاية الاجتماعية في مناطق المملكة المحتاجة لمثل هذه الخدمات: إحداث ١٤ داراً للتوجيه الاجتماعي، و١٢ مؤسسة لرعاية الفتيات، و٦ دور للملاحظة الاجتماعية، و٨ قرى للأطفال الأيتام، و٤ دور للتربية الاجتماعية للبنين، و٧ دور ضيافة للبنات، و٥ دور للرعاية الاجتماعية للمسنين، و٢١ وحدة للحماية الاجتماعية (من العنف الأسري)، و١٠ مراكز للتأهيل الشامل، و١٥ مكتباً للضمان الاجتماعي، و٦ مراكز تنمية جديدة.**
- **مواصلة صرف إعانات التنمية المحلية ودعمها للاستمرار في تقديم الأنشطة والبرامج الخاصة بالتنمية المحلية.**
- **تشجيع تأسيس جمعيات تعاونية جديدة ودعمها.**
- **تشجيع تأسيس جمعيات خيرية أهلية جديدة ودعمها.**
- **دعم تنفيذ الدراسات والبحوث في مجالات التنمية والرعاية الاجتماعية.**
- **تمكين الأسر المحتاجة من ممارسة عمل مجزي من خلال:**
  - **توفير قدر كافٍ من فرص العمل المجزي للأفراد من الأسر المحتاجة.**
  - **تحويل نسبة متزايدة من الأسر المحتاجة إلى أسر منتجة.**
  - **العمل على تمليك أكبر عدد ممكن من الأسر المحتاجة مشروعات صغيرة.**

في مجال تشغيل قوة العمل الوطنية:

- **رفع مستوى تأهيل قوة العمل الوطنية علمياً وعملياً لتلبية متطلبات التحول إلى مجتمع المعرفة.**
- **تحسين إنتاجية العمالة الوطنية لزيادة قدرتها على المنافسة المتكافئة في سوق العمل.**
- **تحقيق التوازن النسبي في هيكل الأجور والتوظيف في سوق العمل.**
- **زيادة معدلات المشاركة في سوق العمل، ودعم فرص التمكين الاقتصادي للمرأة السعودية.**
- **ضبط الاستقدام وترشيده، بما يُمكّن من خفض معدلات البطالة.**
- **تحسين خدمات سوق العمل وتوسعتها، لتلبية متطلبات العولمة ولتعزيز فرص التكامل الخليجي.**

البيئة المساندة لتحقيق الهدف

توفر عملية التخطيط للتنمية التي تنتهجها المملكة، إطاراً صالحاً لدراسة جميع العوامل المؤثرة على الوضع المعيشي للسكان وتحليلها وتقويمها. كما أن خطة التنمية التاسعة تمثل برنامجاً مرحلياً متكاملاً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. حيث تندرج في سلم أولوياتها القضايا التي تتقاطع مع ظاهرة الفقر وتؤثر فيها، مثل تحسين مستوى المعيشة ونوعية الحياة، والتنمية المتوازنة بين المناطق، وتنمية الموارد البشرية، وتنويع القاعدة الاقتصادية وغيرها. وهذا ما يعزز من كفاءة السياسات ويحسن من ظروف تحقيق الأهداف ذات الصلة بقضية مستوى المعيشة بشكل عام وظاهرة الفقر بشكل خاص.

ومن الجدير بالذكر أن الإمكانات المادية المتاحة بالمملكة تُعد عاملاً مهماً في تحسين فرص تحقيق هذا الهدف. حيث توفر هذه الإمكانيات القدرة على التعامل المباشر والسريع مع هذه الظاهرة. خاصة في لجمها وتخفيف تداعياتها، بواسطة آليات الضمان والأمن الاجتماعي، في انتظار الحلول الجذرية الدائمة والتي قد تتطلب مدداً زمنية أطول لنضوجها.

وأخيراً، يتوافر لدى المملكة قدرات مؤسسية وتنظيمية متطورة تتمثل في الجمعيات الأهلية المنتشرة في جميع أرجاء المملكة. حيث تقوم هذه الجمعيات بدور جوهري في توفير الدعم والرعاية للفئات المحتاجة في المجتمع، وبالتالي يتكامل عملها مع أعمال المراكز والمؤسسات المتخصصة التي تديرها الدولة.

الإطار (١-٤): لمحة عن الوضع الراهن

هل سيتم تحقيق الهدف بحلول عام ١٤٣٦هـ (٢٠١٥)؟

✓متوقع	محتمل	غير ممكن	لا يمكن الإجابة لنقص المعلومات

وضع البيئة المساندة لتحقيق الهدف

✓قوي	معتدل	ضعيف لكنه في تحسن	ضعيف

الإطار (١-٥): بيئة الرصد والتقويم

عناصر بيئة الرصد والتقويم	التقييم		
قدرات جمع المعلومات	✓قوية	متوسطة	ضعيفة
جودة معلومات المسح	✓قوية	متوسطة	ضعيفة
قدرات المتابعة الإحصائية	✓قوية	متوسطة	ضعيفة
قدرات التحليل الإحصائي	✓قوية	متوسطة	ضعيفة
القدرة على دمج نتائج التحليل في السياسات وتخطيط الموارد	✓قوية	متوسطة	ضعيفة
آليات الرصد والتقويم	✓قوية	متوسطة	ضعيفة

الهدف العام الثاني: تحقيق تعميم التعليم الابتدائي

الهدف المحدد رقم (٤)

ضمان حصول جميع الأطفال من البنين والبنات على التعليم الابتدائي بحلول عام ١٤٣٦هـ (٢٠١٥).

مؤشرات الهدف	١٤١٠هـ (١٩٩٠)	١٤٢٦هـ (٢٠٠٥)	١٤٢٧هـ (٢٠٠٦)	١٤٢٨هـ (٢٠٠٧)	١٤٢٩هـ (٢٠٠٨)	١٤٣٠هـ (٢٠٠٩)	١٤٣١هـ (٢٠١٠)
* معدل الالتحاق الإجمالي بالتعليم الابتدائي (٪)	٨٢,٠	٩٦,٥	٩٧,٣	٩٨,٣	٩٨,٨	٩٩,٠	١٠٦,٠
* معدل الالتحاق الصافي بالتعليم الابتدائي (٪)	٧٦,٨	٩٣,٩(*)	٩٤,٠(*)	٩٤,٢(*)	٩٤,٤(*)	٩٥,٣(*)	٩٦,٦
* نسبة الطلاب في الصف الأول الابتدائي الذين يصلون إلى الصف الخامس (٪)	٧٤,٥	٨٨,٦	٩١,٠	٩٣,٤	٩٥,٩	٩٧,٢	٩٨,٣
* معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى الأشخاص في الفئة العمرية (١٥-٢٤) سنة (٪)	٨٥,٩	٩٦,٣	٩٦,٥	٩٦,٧	٩٦,٨	٩٦,٩	٩٨,٠

(*) بيانات منقحة (مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات).

الوضع الراهن

يعد التعليم أحد الركائز الرئيسة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومن عوامل استدامتها. وإذا كان تحقيق رفاهية الإنسان في مجتمع متطور هو غاية التنمية، فإن ذلك لا يمكن تحقيقه في غياب الإنسان المتعلم والمواطن المنتج، والفرد الملتزم بالقيم والمثل الإنسانية العليا. ومن ثم فإن توفير الخدمات التعليمية وتمكين المواطنين من الالتحاق بالمؤسسات التعليمية والاستفادة منها بشكل كامل ومستمر ومثمر، يمثل أحد اللّبنات الأساسية في صرح التنمية البشرية وشرطا ضروريا لبناء مهارات المواطن وتوسيع خياراته.

وانطلاقاً من هذا المفهوم، أولت المملكة اهتماماً خاصاً بالتعليم وعملت على توفيره للجميع، ويؤشر لذلك ارتفاع حجم الإنفاق على التعليم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي والتي بلغت نحو (٨,٧٪) في عام ١٤٣٠هـ (٢٠٠٩).

وقد كان من ثمار هذا الاهتمام أن وصل معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى البالغين (١٥ سنة وما فوق) إلى (٨٧,٤٪)، ولدى فئة الشباب (١٥-٢٤ سنة) إلى (٩٨٪) عام ١٤٣١هـ (٢٠١٠)، الشكل (٢-١)، وقد شمل هذا التطور كلا الجنسين، حيث بلغ معدل الإناث الملمات بالقراءة والكتابة إلى الذكور الملمين من فئة الشباب (٩٨,٦:١٠٠) في ذات العام.

وتمثل مرحلة التعليم الابتدائي أكثر مراحل التعليم أهمية نظراً لدورها التأسيسي الذي يحدد إلى حد كبير مسار الطالب والطالبة في مراحل التعليم اللاحقة. وقد بلغ عدد الطلبة المقيدين في المرحلة الابتدائية نحو (٣,٣٢) مليون طالب وطالبة عام ١٤٣١هـ (٢٠١٠)، موزعين على (١٣١٠٢) مدرسة في جميع أرجاء المملكة. كما بلغ عدد المستجدين في المرحلة الابتدائية لذات العام نحو (٥٧٧,٧) ألف طالب وطالبة. وقد بلغ معدل النمو المتوسط في عدد الطلاب والطالبات المقيدين في المرحلة الابتدائية (١,٤٪) سنوياً خلال السنوات ١٤٢٦-١٤٣١هـ (٢٠٠٥-٢٠١٠). ويجدر الإشارة إلى أن القطاع الحكومي لا يزال الموفر الرئيس لخدمات التعليم، حيث بلغت حصته من إجمالي الطلاب الملتحقين في التعليم الابتدائي (٩١٪)، في حين بلغت حصته من إجمالي الطلاب والطالبات الملتحقين في التعليم العام بجميع مراحله (٨٩,٤٪) وذلك عام ١٤٣١هـ (٢٠١٠).

وقد بلغت نسبة الطلاب والطالبات في الصف الأول الابتدائي الذين يصلون إلى الصف الخامس (٩٨,٣٪) في عام ١٤٣١هـ (٢٠١٠)، الشكل (٢-٢)، بما يؤشر إلى تحقيق تقدم ملحوظ خلال السنوات العشر الماضية. وارتفع معدل الالتحاق الإجمالي بالتعليم الابتدائي من (٨٢٪) في عام ١٤١٠هـ (١٩٩٠) إلى (١٠٦٪) في عام ١٤٣٢/٣١هـ (٢٠١٠)، الشكل (٢-٣). كما بلغ معدل الالتحاق الصافي بالتعليم الابتدائي نحو (٩٦,٦٪) في عام ١٤٣١هـ (٢٠١٠)، مبيناً حجم الإنجاز الكبير والقدرة على تحقيق كامل الهدف المعتمد في ضمان حصول الأطفال من البنين والبنات على التعليم الابتدائي قبل عام ١٤٣٦هـ (٢٠١٥)، (الشكل ٢-٤).

الشكل (٢-١)
معدل الإلمام بالقراءة والكتابة في الفئة العمرية ١٥-٢٤ سنة

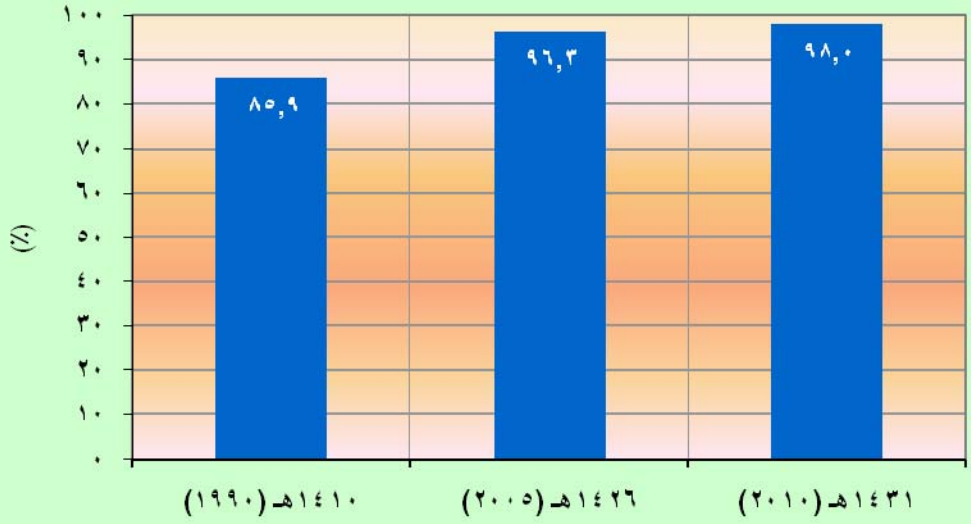

الشكل (٢-٢)
نسبة الطلاب في الصف الأول الابتدائي
الذين يصلون إلى الصف الخامس

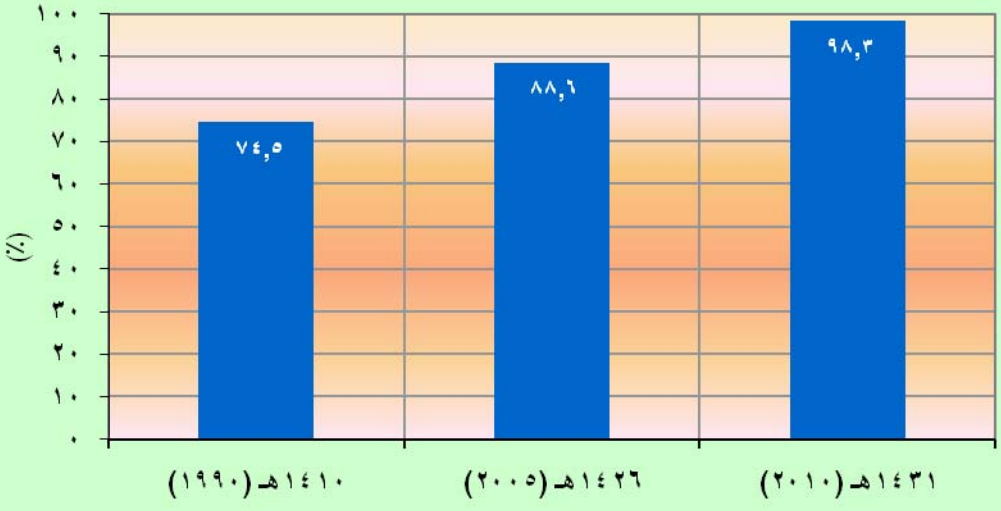

وفي إطار ضمان تحقيق الالتحاق الشامل في المرحلة الابتدائية وزيادة معدلات الالتحاق في جميع مراحل التعليم الأخرى، تم اعتماد العديد من الإجراءات والسياسات المناسبة، ليس لضمان تحقيق التعليم للجميع في كافة مناطق المملكة فحسب، بل أيضا للارتقاء بالمضمون النوعي للتعليم وترسيخه، ومن بينها التالي:

- تطبيق القرار المتخذ عام ١٤٢٥هـ (٢٠٠٤) بإلزامية التعليم الابتدائي تطبيقاً شاملاً وكاملاً.
- التوسع في إنشاء مدارس رياض الأطفال في جميع المناطق والمحافظات والمراكز، وتكثيف برامج التوعية والإرشاد الأسري بأهمية الانخراط في هذه المرحلة.
- تفعيل أطر مشاركة أولياء أمور الطلاب في متابعة نشاط أبنائهم وأداء الإدارة المدرسية وهيئة التدريس.
- التحديد المبكر للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة وتوفير وسائل التعليم والتأهيل الملائمة لهم.
- التعرف على الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه بعض الفئات من ذوي الدخل المنخفض والتي قد تحول دون التحاق أبنائهم بمراحل التعليم، والعمل على معالجتها. مع العلم أن التعليم في المملكة يتم توفيره مجاناً في جميع مراحله.
- تكثيف برامج التوعية والإرشاد، ضمن مناهج التعليم، وللأسرة والمجتمع، حول أهمية التحصيل العلمي.

الشكل (٢-٣)
معدل الإلتحاق الإجمالي بالتعليم الإبتدائي

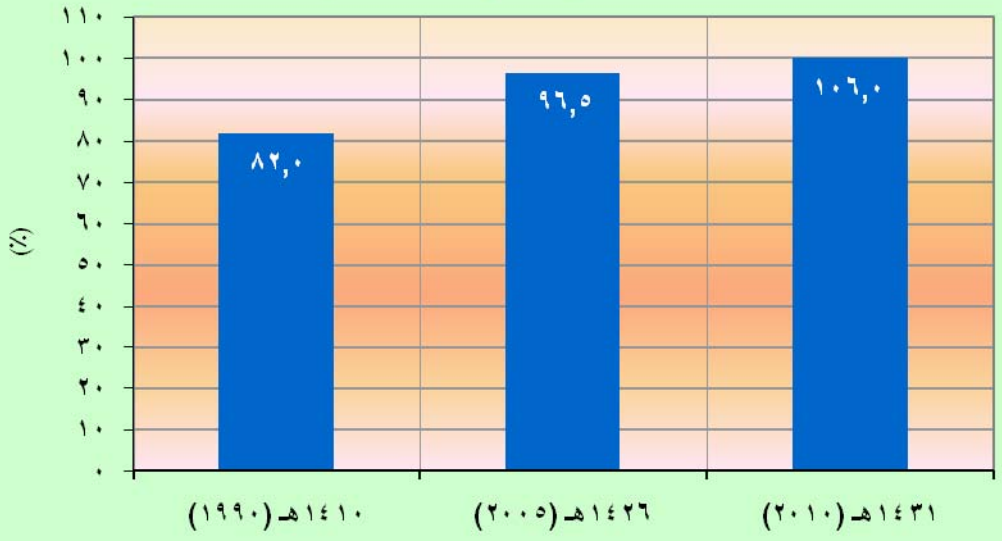

الشكل (٢-٤)
معدل الإلتحاق الصافي بالتعليم الإبتدائي

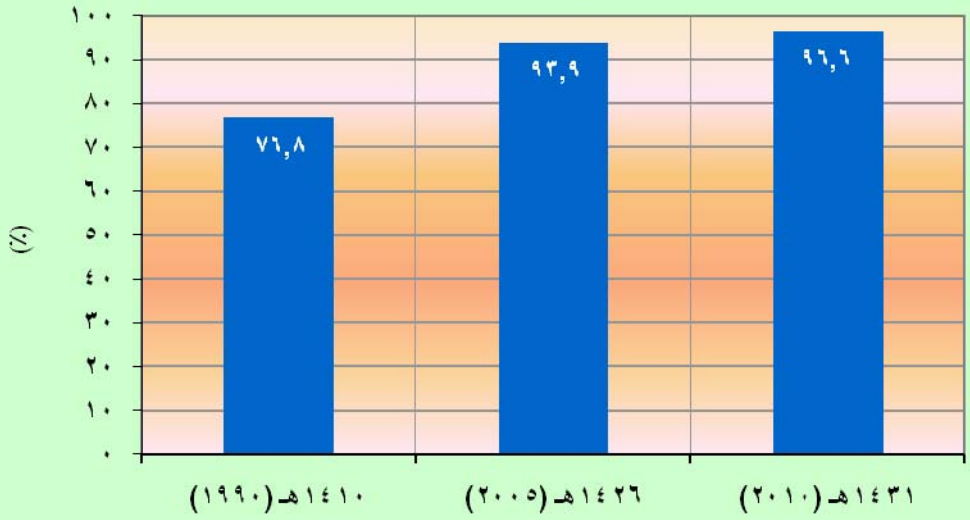

التوجهات المستقبلية لتحقيق الهدف

تؤكد خطة التنمية التاسعة على محورية التعليم في تحقيق التنمية البشرية وتعزيزها، من خلال توسيع الخيارات المتاحة للمواطنين في اكتساب المعارف والمهارات والتمكين من الانتفاع بهذه القدرات. وتتطلع الخطة إلى إقامة نظام تعليمي متكامل يعمل على إرساء أساس متين لقاعدة التعليم العام في المملكة. يسانده في ذلك طاقات تعليمية مدربة وعالية التأهيل، ولديها القدرة على تطوير قدرات الطلاب وإكسابهم المهارات المختلفة. ويحتل تعميم التعليم الابتدائي موقعاً مركزياً في هذه العملية لكونه بمثابة القاعدة العريضة التي يرتكز عليها النظام التعليمي برمته. وتتبنى الخطة جملة من الأهداف المحددة لتحقيق هذا الهدف، (الإطار ٢-١).

التحديات أمام تحقيق الهدف

يتطلب التطبيق الكامل لقرار إلزامية التعليم للمرحلة الابتدائية تعزيزاً كبيراً للإمكانات والقدرات من مدارس وفصول وهيئات تدريس مؤهلة، وغيرها من مدخلات عملية التعليم. وهذا يتطلب دوراً أوسع وأشمل للقطاع الأهلي في توفير خدمات التعليم في مختلف مراحله. كما أنه يتطلب تضافر جهود العديد من الجهات الحكومية والأهلية، وتناسقها في إطار متكامل وفعّال.

من جانب آخر، ونظراً للإسهام الحيوي للتعليم ما قبل الابتدائي في تربية الأطفال وتعلمهم وتعزيز فرص الالتحاق بالمرحلة الابتدائية وتخفيض معدلات الرسوب والتسرب منها، فإن توفير متطلبات تعميم مرحلة رياض الأطفال في جميع أنحاء المملكة يمثل تحدياً مهماً. حيث يتوقع تضاعف أعداد الملتحقين في هذه المرحلة خلال السنوات القادمة.

الإطار (٢-١): أهداف محددة ذات علاقة بالهدف الألفي الثاني منتقاة من خطة التنمية التاسعة ١٤٣٢/٣١-١٤٣٦/٣٥هـ (٢٠١٠-٢٠١٤).

- **تخفيض معدلات التسرب إلى نحو (١٪) في جميع مراحل التعليم العام.**
- **تفعيل الاختبارات الوطنية لقياس مستوى التحصيل الدراسي، وإجراء الاختبارات التشخيصية لرصد الصعوبات التي تواجه الطلاب في المواد الدراسية.**
- **استحداث وحدة أبحاث الموهبة، والتوسع في تأهيل مراكز الموهوبين بما يساعد على تصميم البرامج الخاصة بالموهوبين وتطويرها وتنفيذها.**
- **الاستمرار في دعم تنفيذ مشروع تطوير استراتيجيات التدريس، والمشروع الشامل لتطوير المناهج.**
- **تحقيق معدل التحاق قدره (١٠٠٪) في مرحلة التعليم الابتدائي (إلزامية التعليم).**
- **تحقيق معدل التحاق قدره (٩٨٪) من خريجي التعليم الابتدائي في المرحلة المتوسطة، و(٩٥٪) من خريجي التعليم المتوسط في المرحلة الثانوية.**
- **تطبيق نظام التقويم الشامل للمدرسة بمعدل (٢٠٪) من المدارس سنوياً.**
- **تطبيق الاعتماد التربوي على جميع المدارس الأهلية.**
- **تشجيع القطاع الخاص على زيادة مشاركته بالتوسع في فتح المدارس لاستيعاب طلبة التعليم العام، بحيث تصل هذه المشاركة إلى ما نسبته (١٥٪) بنهاية خطة التنمية التاسعة.**
- **إعداد خطة محددة لمحو أمية الكبار تشترك فيها جميع الجهات ذوات العلاقة لتحقيق القضاء على الأمية وفقاً لجدول زمني محدد، والمباشرة في تنفيذها.**
- **رفع نسبة الحاصلين على مؤهلات تربوية عليا مطلوبة للنظام التعليمي.**
- **التوسع في دعم البحوث التربوية لخدمة أهداف التطوير النوعي.**
- **الاستمرار في تنفيذ برنامج صحي شامل بالتنسيق مع وزارة الصحة (الكشف الطبي وحملات التطعيم وعلاج الحالات المرضية للطلبة).**
- **تفعيل خدمات النقل المدرسي التعاوني للطلاب، وتوسيع خدمات النقل المدرسي للطالبات المسند إلى القطاع الخاص.**

البيئة المساندة لتحقيق الهدف

كثّفت المملكة إجراءاتها من أجل تطوير أجهزة التعليم العام ورفع كفاءتها، ممـــا يعـــزز فرص رفع معدلات الالتحاق في جميع مراحل التعليم بشكل عام، ومرحلة التعليم الابتدائي بشـــكل خاص (الشكل ٢-٣ والشكل ٢-٤). ومن بين أبرز تلك الإجراءات والخطوات المتتابعة المتخذة، علاوة على قرار تطبيق إلزامية التعليم المتخذ عام ١٤٢٥هـ (٢٠٠٤) وقرار اعتمـــاد مرحلـــة رياض الأطفال مرحلة تعليمية مستقلة المتخذ عام ١٤٢٣هـــ (٢٠٠٢)، هـــو توحيـــد مهمـــات الإشراف على التعليم العام في وزارة التربية والتعليم، مما يسهم في تعزيز قـــدرة الدولـــة علـــى تطبيق إستراتيجية قطاع التعليم وسياساته.

كما سيسهم الدعم المتنامي الذي تقدمه المملكة للقطاع الأهلي في تطوير دوره في تقديم خدمات التعليم بجميع مراحله. وهذا سيؤدي بدوره إلى التوسع في تقديم هذه الخـــدمات فضـــلا عن جعلها أكثر تجاوباً مع احتياجات المجتمع، وذلك من خلال تعزيز مشاركة القطاع الأهلي في رسم السياسات وتنفيذ البرامج التعليمية.

الإطار (٢-٢): لمحة عن الوضع الراهن

هل سيتم تحقيق الهدف بحلول عام ١٤٣٦هـ (٢٠١٥)؟

✓متوقع	محتمل	غير ممكن	لا يمكن الإجابة لنقص المعلومات

وضع البيئة المساندة لتحقيق الهدف

✓قوي	معتدل	ضعيف لكنه في تحسن	ضعيف

الإطار (٢-٣): بيئة الرصد والتقويم

عناصر بيئة الرصد والتقويم	التقييم		
• قدرات جمع المعلومات	✓قوية	متوسطة	ضعيفة
• جودة معلومات المسح	✓قوية	متوسطة	ضعيفة
• قدرات المتابعة الإحصائية	✓قوية	متوسطة	ضعيفة
• قدرات التحليل الإحصائي	✓قوية	متوسطة	ضعيفة
• القدرة على دمج نتائج التحليل في السياسات وتخطيط الموارد	✓قوية	متوسطة	ضعيفة
• آليات الرصد والتقويم	✓قوية	متوسطة	ضعيفة

الهدف العام الثالث: تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

الهدف المحدد رقم (٥):

القضاء على الفوارق بين الجنسين في التعليم الابتدائي والمتوسط والثانوي بحلول عام ١٤٢٦هـ (٢٠٠٥) وفي جميع المراحل التعليمية بحلول عام ١٤٣٦هـ (٢٠١٥).

مؤشرات الهدف	١٤١٠هـ (١٩٩٠)	١٤١٦هـ (١٩٩٥)	١٤٢٢هـ (٢٠٠١)	١٤٢٣هـ (٢٠٠٢)	١٤٢٤هـ (٢٠٠٣)	١٤٢٥هـ (٢٠٠٤)	١٤٢٦هـ (٢٠٠٥)	١٤٢٧هـ (٢٠٠٦)	١٤٢٨هـ (٢٠٠٧)	١٤٢٩هـ (٢٠٠٨)	١٤٣٠هـ (٢٠٠٩)	١٤٣١هـ (٢٠١٠)
* نسبة البنات إلى البنين في التعليم الابتدائي والمتوسط والثانوي والعالي.	٨٥,١	٨٩,٤	٩٤,٦	٩٥,٤	٩٦,٣	٩٧,٢(*)	٩٧,٧(*)	٩٨,١(*)	٩٨,٦(*)	٩٨,٨(*)	٩٩,٠(*)	٩٩,١(**)
* نسبة النساء إلى الرجال ممن يلمون بالقراءة والكتابة من أفراد الفئة العمرية من ١٥-٢٤ عاماً.	٧٣,٧	٨٣,٨	٨٥,٢(*)	٨٨,١(*)	٩٠,٣(*)	٩١,٨	٩٤,٨	٩٦,٣	٩٧,٣	٩٧,٩	٩٨,١	٩٨,٦(**)
* نسبة النساء العاملات بأجر إلى إجمالي العاملين في القطاعات غير الزراعية.	–	–	١٤,٢	١٦,٥	–	–	–	١٥,٢(*)	١٥,٤(*)	١٥,٢(*)	١٤,٢	–

(*) بيانات معدلة.

(**) بيانات تقديرية.

الوضع الراهن

شهدت المملكة خلال المدة المنصرمة تطوراً إيجابياً ملحوظاً في أوضاع المرأة، سواء في مجالات التعليم أو التشغيل أو الرعاية الصحية[٦]. فعلى الرغم من البداية المتأخرة نسبياً في تعليم البنات مقارنة بالبنين، تصاعدت وتيرة التحاق البنات بمراحل التعليم المختلفة. حيث ارتفع معدل الالتحاق الإجمالي للطالبات في جميع مراحل التعليم العام من (٩٠,٥٪) عام ١٤٢٦هـ (٢٠٠٥) إلى (٩٦,١٪) عام ١٤٣١هـ (٢٠١٠). ومن ثم أمكن سد الفجوة في مؤشرات القيد للجنسين في مراحل التعليم الابتدائي والثانوي والجامعي في عام ١٤٣١هـ (٢٠١٠)، (الشكل ٣-١). وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن التطور في معدلات القيد الصافي للبنين والبنات في مراحل التعليم المختلفة هو التعبير الأنسب عن أوضاع الالتحاق في النظام التعليمي. حيث يلاحظ أنه ما بين السنوات ١٤٢٢ و١٤٣١هـ (٢٠٠١ و٢٠١٠) ارتفعت معدلات القيد الصافي للبنين في المرحلة الابتدائية من (٨٤٪) إلى (٩٦,٧٪)، وارتفعت النسبة المناظرة للبنات من (٨٢٪) إلى (٩٦,٥٪). ويشير ذلك إلى فعالية السياسات التي اعتمدتها المملكة لتحقيق المساواة بين البنين والبنات في التعليم من جهة، والتطور المتنامي في قدرة نظام التعليم، بجميع مراحله، على استيعاب البنين والبنات بفئاتهم العمرية المختلفة من جهة أخرى، (الشكل ٣-٢).

---

(٦) تتضمن خطتي التنمية الثامنة ١٤٢٥-١٤٣٠هـ (٢٠٠٥-٢٠٠٩) الفصل (١٧)، والتاسعة ١٤٣١-١٤٣٥هـ (٢٠١٠-٢٠١٤) الفصل (١٩)، المزيد من التفصيل حول هذه الفقرة.

الشكل (٣-١)
نسبة البنات لكل ١٠٠ من البنين في جميع مراحل التعليم

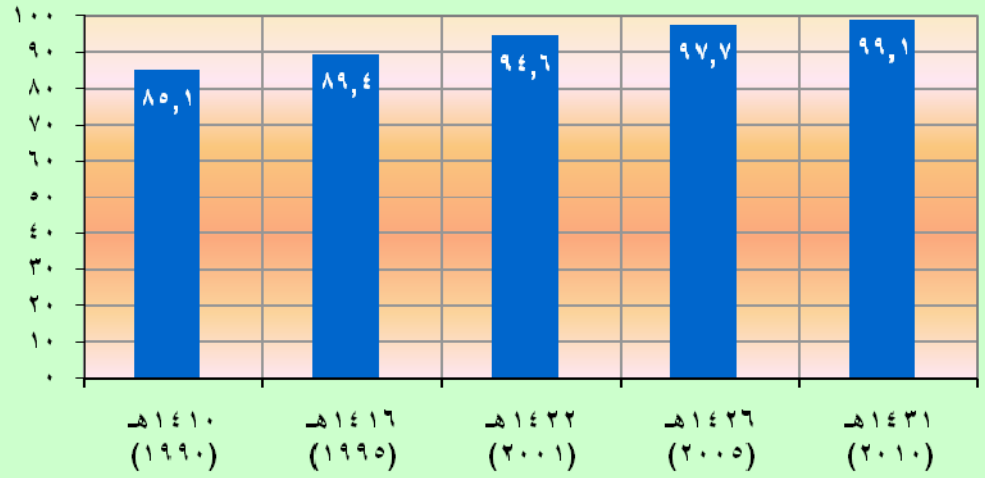

الشكل (٣-٢)
نسبة البنات لكل ١٠٠ من البنين ممن يلمون بالقراءة والكتابة في الفئة العمرية ١٥-٢٤ سنة

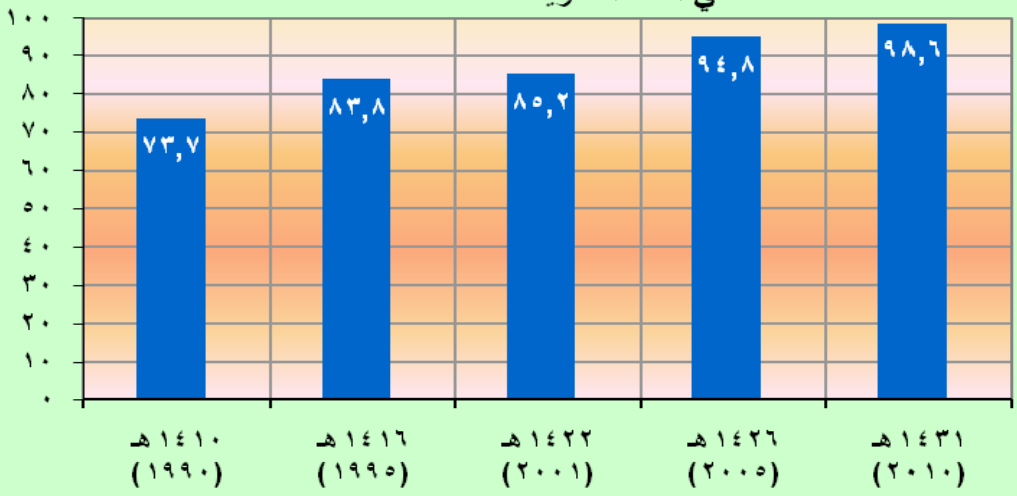

إن الإنجاز المحرز في تمكين المرأة من الاستفادة من الفرص التعليمية المتاحة كان له ما يوازيه في التقدم بتمكين المرأة صحياً. حيث تحقق، على مدى الحقبة الماضية، تحسن كبير في الرعاية الصحية نتج عنه خفض ملحوظ في معدلات الإصابة بالأمراض. ونتيجة للنمو والتحسن في الخدمات الصحية، ارتفع متوسط العمر المتوقع للإناث عند الميلاد ليبلغ (٧٤,٩) عاماً مقابل نحو (٧٢,٦) عاماً للذكور عام ١٤٣١هـ (٢٠١٠).

أما بالنسبة للوضع التشغيلي للمرأة السعودية ومشاركتها في سوق العمل، فإن دخولها إلى سوق العمل كان يتسم بالبطء في مراحل التنمية الأولى، حيث لم تتجاوز نسبة إسهاماتها في سوق العمل (٥,٤٪) حتى نهاية عام ١٤١٢هـ (١٩٩٢). إلا أنه مع استمرار جهود التنمية، خاصة في مجال التعليم، بدأت انعكاساتها تظهر على تشغيل المرأة، حيث ارتفعت هذه النسبة إلى (١٢٪) عام ١٤٣٠هـ (٢٠٠٩). وإذا كانت هذه النسبة تعكس محدودية مشاركة المرأة في قوة العمل، إلا أن هذا الانخفاض هو من سمات المجتمعات العربية، حيث المشاركة لا تزال منخفضة مقارنة مع باقي مناطق العالم. مما يتطلب تكثيف الجهود لتوسعة فرص عمل المرأة وتنويعها، خاصة وأن فرص العمل للنساء تتركز غالباً في قطاع التعليم.

ومن السمات المهمة الأخرى لمشاركة المرأة في قوة العمل هي مستوى التحصيل التعليمي للمشتغلات. حيث إن أغلب المشتغلات في عام ١٤٣٠هـ (٢٠٠٩) هن من حملة الشهادات الثانوية فما فوق (٩٢,٣٪) (الشكل ٣-٣). كما أن (٤٩,٢٪) منهن من الفئات الفتية (٢٥-٣٤ عاماً)، نتيجة حداثة دخول المرأة إلى سوق العمل (الشكل ٣-٤).

من ناحية أخرى، لا يبدو أن الزواج معوق أساسي يمنع انخراط المرأة السعودية في سوق العمل. حيث توضح البيانات لعام ١٤٣٠هـ (٢٠٠٩) أن (٦٧,٣٪) من مجموع المشتغلات في الفئة العمرية (١٥ سنة فأكثر) هن متزوجات، وتبلغ هذه النسبة للذكور نحو (٧٣,٩٪).

الشكل (٣-٣)
التوزيع النسبي للمشتغلين السعوديين حسب المستوى التعليمي ونوع الجنس *
لعام ١٤٣٠هـ (٢٠٠٩)

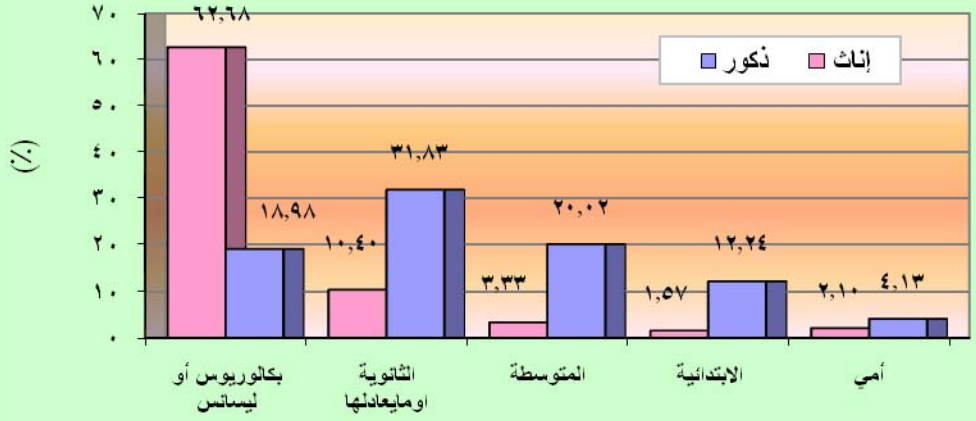

(*) نسبة الذكور من إجمالي الذكور، ونسبة الإناث من إجمالي الإناث.

الشكل (٣-٤)
المشتغلون السعوديون (١٥ سنة فأكثر) حسب فئات العمر ونوع الجنس *
لعام ١٤٣٠هـ (٢٠٠٩)

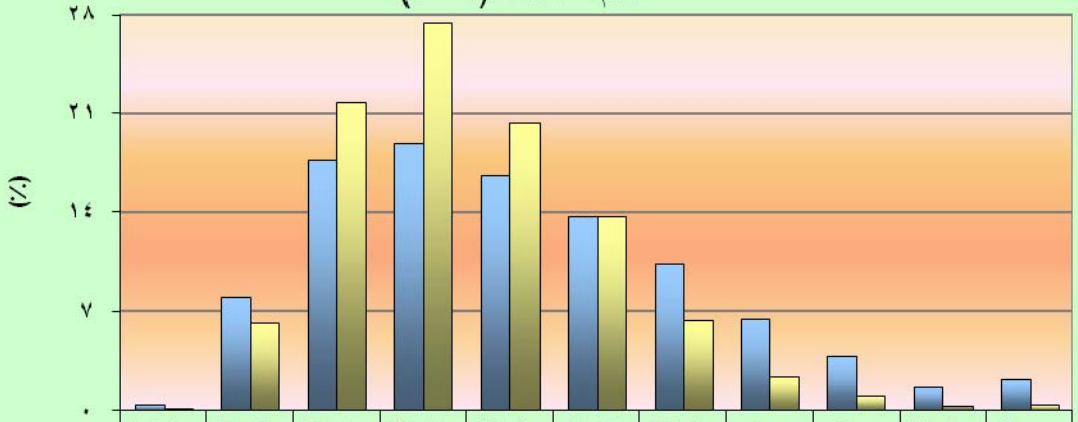

	١٩-١٥	٢٤-٢٠	٢٩-٢٥	٣٤-٣٠	٣٩-٣٥	٤٤-٤٠	٤٩-٤٥	٥٤-٥٠	٥٩-٥٥	٦٤-٦٠	٦٥ +
الذكور	٠.٤٢	٨.٠٢	١٧.٧٣	١٨.٨٥	١٦.٦٨	١٣.٦٩	١٠.٣٧	٦.٥٤	٣.٨٥	١.٦٤	٢.٢١
الإناث	٠.٠٨	٦.٢٤	٢١.٨١	٢٧.٤١	٢٠.٣٩	١٣.٦٩	٦.٣٨	٢.٤٢	٠.٩٨	٠.٢٥	٠.٣٤

على صعيد آخر، تقوم المرأة السعودية بدور متصاعد الأهمية في مجال الاستثمار وإدارة الأعمال في مختلف الأنشطة الاقتصادية. وتشير البيانات إلى أن عدد السجلات التجارية المملوكة للنساء بلغ نحو (٤٧,٤) ألف سجل تجاري في نهاية عام ١٤٣١هـ (٢٠١٠)، وأن معظم هذه السجلات هي لمنشآت صغيرة ومتوسطة الحجم. وتشكل أنشطة تجارة الجملة والتجزئة، والتشييد والبناء، ما يقارب (٦٦,٢٪) من السجلات التجارية النسائية، والباقي في مجالات الصناعة والمناجم والبترول، وتوليد الكهرباء، واستخراج المياه، والزراعة، وخدمات المال والأعمال، وخدمات متنوعة (الجدول ٣-١).

الجدول (٣-١)

السجلات التجارية النسائية حسب نوع النشاط

حتى عام ١٤٣١هـ (٢٠١٠)

النشاط	العدد	٪
- الزراعة والصيد والغابات	٥٨٥	١,٢٣
- المناجم والبترول	١٢٠	٠,٢٥
- الصناعة	١٠٦٠	٢,٢٣
- توليد الكهرباء واستخراج المياه	١٠٤٤	٢,٢٠
- التشييد والبناء "مقاولات"	٨٥٢٨	١٨,٠٠
- تجارة جملة وتجزئة وخدمات تجارية	٢٢٨٣٥	٤٨,١٥
- خدمات المال والأعمال	٢٣	٠,٠٤
- النقل والتبريد والتخزين	٦١٠	١,٢٨
- خدمات اجتماعية وشخصية	٢٩٦٨	٦,٢٦
- أخرى	٩٦٥٥	٢٠,٣٦
إجمالي	٤٧٤٢٨	١٠٠

المصدر: وزارة التجارة والصناعة.

التوجهات المستقبلية نحو تحقيق الهدف

تعكس توجهات خطة التنمية التاسعة الاهتمام الذي توليه المملكة والموارد التي توظفها لتطوير أوضاع المرأة وتعزيز مكانتها الاقتصادية والاجتماعية. حيث تضمنت خطة التنمية التاسعة أهدافاً وسياسات تناولت سائر القضايا التي تؤثر على أوضاعها في مختلف المجالات، ومن بينها: التعليم، والرعاية الصحية، والرعاية الاجتماعية، والتشغيل والتوظيف. كما أفردت الخطة فصلاً خاصاً "بالمرأة والأسرة" تضمن سياسات وأهداف محددة في مضمار تمكين المرأة السعودية وبما يفضي إلى مزيد من التعزيز لمكانتها وتأثيرها في الأسرة والمجتمع والاقتصاد، (الإطار ٣-١).

الإطار (٣-١): سياسات وأهداف محددة ذات علاقة بالهدف الألفي الثالث منتقاة من خطة التنمية التاسعة ١٤٣٢/٣١-١٤٣٦/٣٥هـ (٢٠١٠-٢٠١٤)

* تحقيق معدل التحاق قدره (١٠٠٪) في مرحلة التعليم الابتدائي.
* زيادة معدل مشاركة المرأة السعودية في قوة العمل الوطنية إلى (١٣,٩٪) بنهاية الخطة.
* الاستمرار في تفعيل قرار مجلس الوزراء رقم (١٢٠) وتاريخ ١٤٢٥/٤/١٢هـ (٢٠٠٤) الخاص بتشغيل النساء.
* القضاء على الأمية بين الإناث.
* ترسيخ التقدم الكمي والنوعي في تعليم الفتيات السعوديات في مختلف المراحل التعليمية وتعزيزه.
* تطوير إسهام المرأة في النشاط الاقتصادي وتأمين الخدمات المساندة لتمكينها من المشاركة.
* تحفيز الإناث للتوجه في التعليم العالي نحو التخصصات التي تتفق مع احتياجات سوق العمل.
* اعتماد تدابير محددة للتصدي لبطالة الإناث وخاصة المتعلمات منهن.

ويجدر الإشارة في هذا السياق إلى السياسات والإجراءات التي اعتمدها مجلس الوزراء عام ١٤٢٥هـ (٢٠٠٤) بهدف تعزيز مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي التي يلخصها (الإطار ٣-٢).

الإطار (٣-٢): خلاصة السياسات والإجراءات لتعزيز مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي التي اعتمدها مجلس الوزراء عام ١٤٢٥هـ (٢٠٠٤).

أ - <u>تطوير الخطط والآليات:</u>

- **تتولى وزارة العمل بالاشتراك مع وزارة الاقتصاد والتخطيط ووزارة الخدمة المدنية وضع خطة وطنية متكاملة للقوى العاملة النسائية السعودية تحدد الاحتياجات الفعلية من القوى العاملة النسائية في مختلف التخصصات.**
- **أن يولي صندوق تنمية الموارد البشرية أهمية خاصة لتدريب النساء السعوديات وتوظيفهن ضمن خططه وبرامجه.**
- **تقوم وزارة العمل ووزارة التجارة والصناعة ومجلس الغرف التجارية الصناعية السعودية بدراسة إمكانية تمديد إجازة الأمومة للمرأة العاملة ليكون ذلك حافزاً وميزة إضافية للمرأة وبما لا يؤثر على الرغبة في توظيفها.**

ب - <u>تطوير آليات التنسيق:</u>

- **يتولى مجلس الغرف السعودية تشكيل لجنة نسائية من ذوات الخبرة والكفاءة تتولى التنسيق مع الجهات ذات العلاقة لتشجيع منشآت القطاع الأهلي على إيجاد نشاطات ومجالات عمل للمرأة السعودية، وتهيئة فرص إعداد السعوديات وتأهيلهن وتدريبهن للعمل في تلك النشاطات والمجالات، وتوفير الدعم المادي والمعنوي اللازم لقيام هذه اللجنة، على أن تسهم الجهات الحكومية ''كل جهة حسب اختصاصها'' في تحقيق ذلك.**

ج - <u>تطوير المشاركة في القطاع الخاص:</u>

- **على الجهات الحكومية التي تصدر تراخيص لمزاولة النشاطات الاقتصادية، كل جهة في مجال اختصاصها، استقبال طلبات النساء لاستخراج التراخيص اللازمة لمزاولة تلك النشاطات التي تمنحها هذه الجهات وإصدارها وفقاً للأنظمة والضوابط الشرعية.**
- **على الجهات ذات العلاقة تخصيص أراضٍ أو مناطق داخل حدود المدن وتهيئتها لإقامة مشروعات صناعية تعمل فيها النساء.**
- **على وزارة العمل بالتنسيق مع وزارة الخدمة المدنية ووزارة الشؤون الاجتماعية اتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ أسلوب العمل عن بُعد كأحد المجالات الجديدة التي يمكن أن تعمل من خلالها المرأة وتنفيذ ذلك ومتابعته.**

د - <u>تطوير المشاركة في الدولة:</u>

- **على جميع الجهات الحكومية التي تقدم خدمات ذات علاقة بالمرأة إنشاء وحدات وأقسام نسائية، بحسب ما تقتضيه حاجة العمل فيها وطبيعته.**

التحديات أمام تحقيق الهدف

- ***الإناث والأمية:*** بلغت نسبة الأمية بين الإناث السعوديات (١٥ سنة فأكثر) (١٥,٣٪) في عام ١٤٣٠هـ (٢٠٠٩) والنسبة المناظرة للذكور كانت (٩,٨٪). وكما سبق بيانه فإن للتعليم ومحو الأمية أهمية حاسمة في زيادة قدرة المرأة على المشاركة في المجتمع وتحسين نوعية حياتها.

ويتوقع في هذا المجال أن يسهم تطبيق إلزامية التعليم الابتدائي، علاوة على البرامج القائمة التي تستهدف معالجة الأمية عند الكبار أو الذين هم خارج السن التعليمي، في المعالجة الجذرية لهذه القضية.

- ***الإناث ومسار التعليم:*** يشكل التعليم الثانوي بدايات التوجهات التخصصية، حيث تتوزع الطالبات على عدد من المسارات التي تحدد التوجهات اللاحقة في التعليم العالي. ويتمثل التحدي في هذا المجال بأن أغلب الطالبات في التعليم الثانوي ملتحقات في الفرع الأدبي. حيث لا يتيح هذا لهن، في المرحلة الجامعية، سوى الالتحاق بكليات العلوم الإنسانية أو كليات التربية والتعليم، والتي يبدو أن سوق العمل قد تشبع من خريجيها. ويتضح حجم هذا التحدي في نسبة الخريجات الجامعيات من هذه الكليات التي بلغت (٩٣٪) من مجموع الخريجات في عام ١٤٣٠هـ (٢٠٠٩). ويعكس هذا الوضع ضعف المواءمة بين احتياجات سوق العمل والاقتصاد الحديث المتركزة في المجالات العلمية والتطبيقية من جهة، وبين توجهات طالبات التعليم العالي التخصصية من جهة أخرى.

البيئة المساندة لتحقيق الهدف

يحظى موضوع تطوير أوضاع المرأة وتمكينها من المشاركة في التنمية بدعم كامل من الدولة، حيث تركز برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية على هذا البعد التنموي وتعطيه الأولوية. كما أن المعالجة الشاملة الجاري تنفيذها لتوسيع مشاركة المرأة، بجميع أبعادها، سواء كانت تعليمية أو صحية أو تشغيلية أو أسرية، تعزز كثيراً من فرص نجاح السياسات والآليات المعتمدة لتحقيق هذا الهدف.

الإطار (٣-٣): لمحة عن الوضع الراهن

هل سيتم تحقيق الهدف بحلول عام ١٤٣٦هـ (٢٠١٥)؟

✓متوقع	محتمل	غير ممكن	لا يمكن الإجابة لنقص المعلومات

وضع البيئة المساندة لتحقيق الهدف

✓قوي	معتدل	ضعيف لكنه في تحسن	ضعيف

الإطار (٣-٤): بيئة الرصد والتقويم

عناصر بيئة الرصد والتقويم	التقييم		
* قدرات جمع المعلومات	✓قوية	متوسطة	ضعيفة
* جودة معلومات المسح	✓قوية	متوسطة	ضعيفة
* قدرات المتابعة الإحصائية	✓قوية	متوسطة	ضعيفة
* قدرات التحليل الإحصائي	✓قوية	متوسطة	ضعيفة
* القدرة على دمج نتائج التحليل في السياسات وتخطيط الموارد	✓قوية	متوسطة	ضعيفة
* آليات الرصد والتقويم	✓قوية	متوسطة	ضعيفة

الهدف العام الرابع: تخفيض معدل وفيات الأطفال

الهدف المحدد رقم (٦):

تخفيض وفيات الأطفال دون الخامسة من العمر إلى الثلث بين عامي (١٤١٠ و١٤٣٦هـ) (١٩٩٠ و٢٠١٥).

مؤشرات الهدف	١٤١٠هـ (١٩٩٠)	١٤١٦هـ (١٩٩٥)	١٤٢١هـ (٢٠٠٠)	١٤٢٦هـ (٢٠٠٥)	١٤٢٧هـ (٢٠٠٦)	١٤٢٨هـ (٢٠٠٧)	١٤٢٩هـ (٢٠٠٨)	١٤٣٠هـ (٢٠٠٩)	١٤٣١هـ (٢٠١٠)
- معدل وفيات الأطفال دون الخامسة من العمر (لكل ألف مولود حي)	٤٤,٠	٣٤,٠	٢٢,٦	٢٢,٣	٢١,٧	٢١,١	٢٠,٦	٢٠,٠	١٩,٥
- معدل وفيات الأطفال الرضع (لكل ألف مولود حي)	٣٤,٠	٢٧,٠	٢٠,٢	١٩,٠	١٨,٦	١٨,١	١٧,٧	١٧,٣	١٦,٩
- نسبة الأطفال المحصنين ضد الحصبة خلال السنة الأولى من العمر (٪)	٨٨,٢	٩٤,٤	٩٢,١	٩٦,٥	٩٥,٢	٩٥,٧	٩٧,٠	٩٧,٩	٩٨,٢

الوضع الراهن

شهدت الخدمات الصحية في المملكة تطورا ملحوظا خلال العقدين الماضيين، جاء أهمها في مجال الرعاية الصحية الأولية. حيث شهدت تلك الخدمات انتشارا في جميع المراكز السكانية، مع تحسن في كفاءتها ودرجات تكاملها. وتتوفر الرعاية الصحية الأولية من خلال عدة برامج منها: برنامج السجل الصحي العائلي، برنامج رعاية الأمومة والطفولة، برنامج الرعاية الصحية المتكاملة للطفل، برنامج مكافحة الأمراض السارية، برنامج الإصحاح الأساسي للبيئة، وغيرها. ويعتبر برنامج الرعاية الصحية المتكاملة للطفل أكثر هذه البرامج صلة بالهدف الرابع. حيث يتم من خلاله توفير المتابعة المستمرة لنمو الطفل بدءاً من المرحلة الجنينية وحتى (٥) سنوات من العمر. ويتم ذلك من خلال تطبيق نظام "الجواز الصحي" الذي يشتمل على سجل الزيارات إلى المراكز الصحية وإجراءات المتابعة الصحية التي تتم للطفل، بدءا بالمرحلة الجنينية إلى مرحلة ما بعد الولادة. وتتضمن أنشطة المتابعة الصحية إجراءات مكافحة الإسهال ومكافحة سوء التغذية والتحصين ضد الأمراض السارية.

وقد حقق برنامج التحصين تقدماً في أدائه، حيث ارتفعت نسبة الأطفال الذين تم تحصينهم ضد الحصبة والحصبة الألمانية والنكاف، خلال السنة الأولى من العمر، إلى (٩٨,٢٪) في عام ١٤٣١هـ (٢٠١٠). كما وصلت، في ذات العام، نسبة التحصين ضد الدفتريا والسعال الديكي والكزاز وشلل الأطفال والالتهاب الكبدي "ب" إلى (٩٨٪)، وضد الدرن إلى (٩٧,٧٪)، (الجدول ٤-١).

الجدول (٤-١)

نسبة تحصين الأطفال خلال السنة الأولى من العمر ضد الأمراض المعدية المستهدفة (٪)

البيان	١٤١٠هـ (١٩٩٠)	١٤٢٥هـ (٢٠٠٤)	١٤٢٩هـ (٢٠٠٨)	١٤٣٠هـ (٢٠٠٩)	١٤٣١هـ (٢٠١٠)
الدفتريا	٩٣,٥	٩٦,٣	٩٧,٦	٩٨,٠	٩٨,٠
السعال الديكي	٩٣,٥	٩٦,٣	٩٧,٦	٩٨,٠	٩٨,٠
الكزاز الوليدي	٩٣,٥	٩٦,٣	٩٧,٦	٩٨,٠	٩٨,٠
شلل الأطفال	٩٣,٥	٩٦,٣	٩٧,٦	٩٨,٠	٩٨,٠
النكاف	--	٩٦,٧	٩٧	٩٧,٩	٩٨,٢
الحصبة	٨٨,٢	٩٦,٧	٩٧	٩٧,٩	٩٨,٢
الحصبة الألمانية	--	٩٦,٧	٩٧	٩٧,٩	٩٨,٢
الدرن	٩٩,٤	٩٤,٧	٩٧,٨	٩٧,٥	٩٧,٧
الالتهاب الكبدي "ب"	--	٩٦,١	٩٧,٦	٩٨,٠	٩٨,٠

المصدر: وزارة الصحة.

وقد لاقت برامج الرعاية الصحية للطفل نجاحاً لافتاً تؤشر له النتائج التي تم تحقيقها خلال العقد الأخير على صعيد الإصابة بالأمراض السارية المستهدفة بالتحصين. حيث انخفضت معدلات الإصابة بالأمراض السارية لكل مائة ألف من السكان من (٠,٠٤) في عام ١٤١٠هـ (١٩٩٠) إلى (صفر) في عام ١٤٣١هـ (٢٠١٠) لشلل الأطفال، ومن (٠,٨٦) إلى (صفر) للسعال الديكي، ومن (٧٦) إلى (٠,١٤) للنكاف، ومن (١٨,٦) إلى (١٦,٦) للدرن، ومن (٦٠,٣) إلى (١٨,٧٢) للالتهاب الكبدي (ب). كما انخفض معدل الإصابة بالكزاز الوليدي من (٠,٢٥) إلى (٠,٠١) لكل ألف مولود حي خلال نفس الفترة، (الجدول ٤-٢، والشكل ٤-٢).

الشكل (٤-١)

نسبة الأطفال المحصنين ضد الحصبة خلال السنة الأولى من العمر

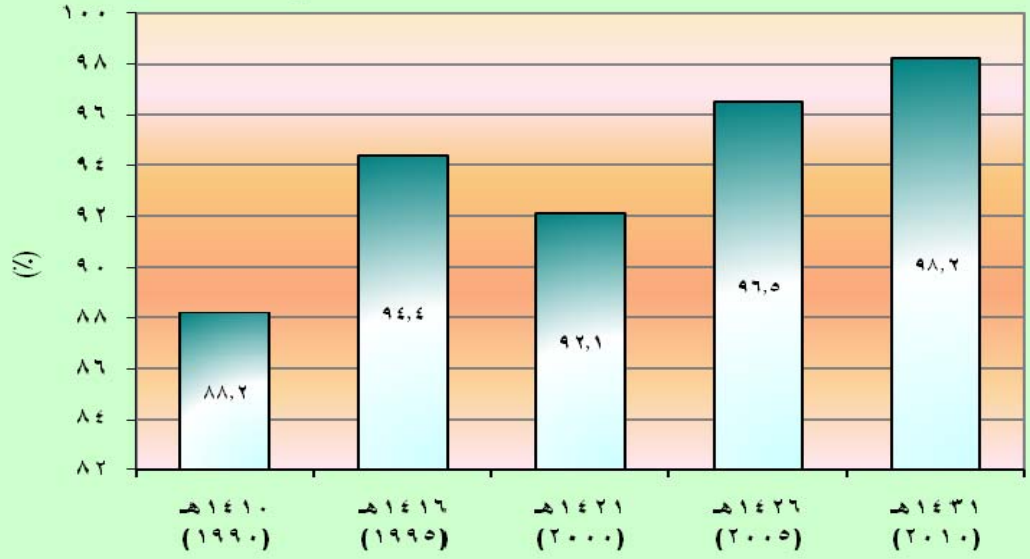

الشكل (٤-٢)

معدلات الإصابة لبعض الأمراض المستهدفة بالتحصين

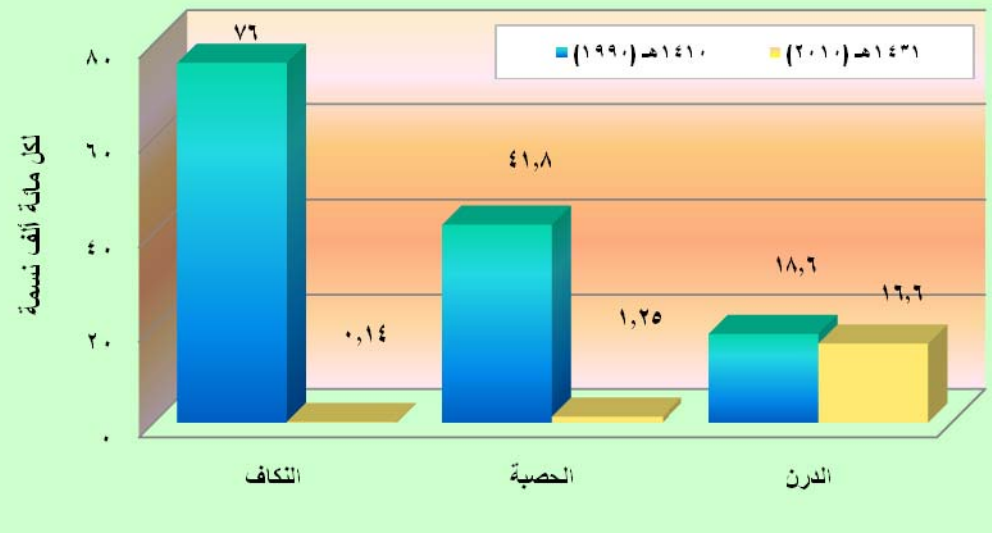

وقد أدت التطورات الإيجابية المشار إليها آنفاً إلى خفض معدل وفيات الأطفال دون الخامسة من العمر إلى (١٩,٥) حالة لكل ألف مولود حي في عام ١٤٣١هـ (٢٠١٠)، بنسبة (٥٥,٧٪) عن مستواه في عام ١٤١٠هـ (١٩٩٠)، (الشكل ٤-٣). وخفض معدل وفيات الأطفال الرضع إلى (١٦,٩) حالة لكل ألف مولود حي في عام ١٤٣١هـ (٢٠١٠)، بنسبة (٥٠,٣٪) عن مستواه في عام ١٤١٠هـ (١٩٩٠)، (الشكل ٤-٤). وتؤكد هذه المعدلات أن المملكة تسير بخطى واثقة وأكيدة نحو تحقيق الهدف العام الرابع بحلول عام ١٤٣٦هـ (٢٠١٥).

الجدول (٤-٢)

معدلات الإصابة بالأمراض المستهدفة بالتحصين لكل مائة ألف نسمة

البيان	١٤١٠هـ (١٩٩٠)	١٤٢٥هـ (٢٠٠٤)	١٤٢٩هـ (٢٠٠٨)	١٤٣٠هـ (٢٠٠٩)	١٤٣١هـ (٢٠١٠)
الدفتريا	٠,٠١	صفر	صفر	صفر	صفر
السعال الديكي	٠,٨٦	٠,٢٨	٠,١٢	٠,١	صفر
الكزاز الوليدي لكل ألف مولود حي	٠,٢٥	٠,٠٤	٠,٠٣	٠,٠٢	٠,٠١
شلل الأطفال	٠,٠٤	٠,٠١	صفر	صفر	صفر
النكاف	٧٦	١,٥٥	٠,١٣	٠,٥٤	٠,١٤
الحصبة	٤١,٨	٧,٨٦	٠,٦٤	٠,٣٢	
الحصبة الألمانية	١٧	٠,٠٨	٠,٠٦	٠,٠٥	٠,١٣
الدرن	١٨,٦	١٠,١٠	١٥,٨	١٥,٦٠	١٦,٦٠
الالتهاب الكبدي "ب"	٦٠,٣	٢٠,٤٣	٢٠,٤٣	١٩,٧٨	١٨,٧٢

المصدر: وزارة الصحة.

الشكل (٤-٣)
معدل وفيات الأطفال دون الخامسة من العمر

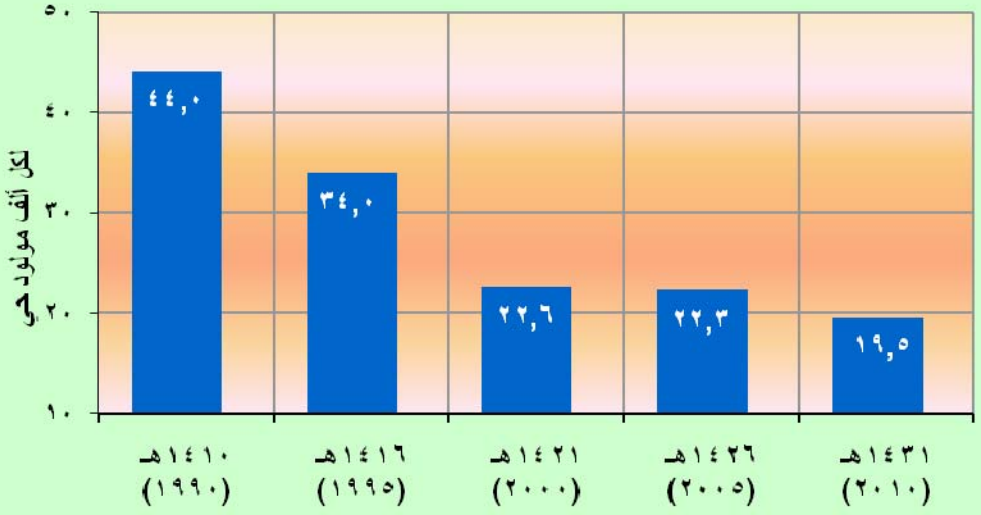

الشكل (٤-٤)
معدل وفيات الأطفال الرضع

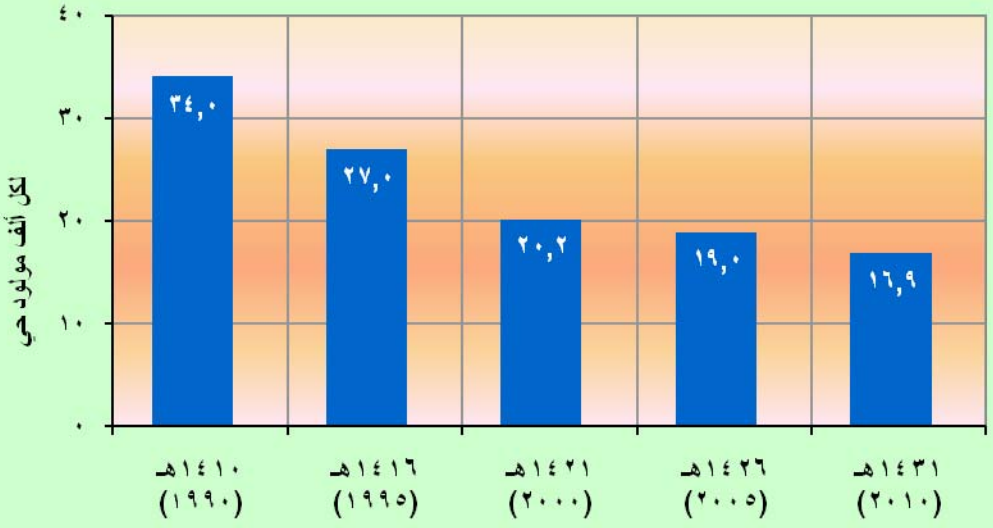

التحديات أمام تحقيق الهدف

يزداد الطلب على خدمات الرعاية الصحية بشكل مطرد في المملكة، تدفعه عدة عوامل أبرزها النمو السكاني بمعدلات مرتفعة نسبياً، والزيادة في الوعي لدى المجتمع بأهمية العناية الصحية، خاصة الوقائية منها.

من جهة أخرى، فإن مساحة المملكة الشاسعة والتباين في كثافة التجمعات السكانية وانتشارها الواسع، يمثلان تحدياً أمام تقليص التباين في مستوى وكفاءة الخدمات الصحية بين المناطق المختلفة، فضلا عن ضمان التغطية الشاملة. وفي هذا الإطار، تستهدف سياسة ضمان توفير الخدمات الصحية الأساسية الاستمرار في دعم المراكز الصحية الأولية في المناطق الحضرية والريفية، وفي مقدمتها خدمات رعاية الأمومة والطفولة، وخدمات التوعية الصحية، والخدمات الوقائية وغيرها. خاصة وأن المناطق الريفية لا توفر عوامل جذب للقطاع الخاص كالتي توفرها المناطق الحضرية، ومن ثم فإنها ستبقى معتمدة على الخدمات الصحية الحكومية إلى حدٍّ كبيرٍ.

البيئة المساندة لتحقيق الهدف

يتم توفير الخدمات الصحية في المملكة من خلال شبكة واسعة من المرافق والتجهيزات تشمل (٤١٣) مستشفى تضم (٥٧٠٢٥) سريراً عام ١٤٣١هـ (٢٠١٠). وقد بلغ عدد الأطباء (٥٧٣٦٥) طبيباً، وعدد هيئة التمريض (١١٤٣٠٠) فرد في ذات العام. كما بلغ عدد المراكز الصحية الحكومية التابعة لوزارة الصحة التي توفر خدمات الرعاية الصحية الأولية (٢٠٩٤) مركزاً، بالإضافة إلى (١٩٤٤) مجمعاً طبياً و(٢١٧) عيادة طبية يديرها القطاع الخاص. وتمثل هذه الخدمات نسبة إلى سكان المملكة: (٢,٢) سريراً، و(٢,٢٢) طبيباً و(٤,٤١) ممرضاً لكل ألف نسمة.

تتولى وزارة الصحة المسؤولية الرئيسية في توفير الرعاية الصحية الوقائية والعلاجية والتأهيلية للسكان، حيث بلغت حصتها في إجمالي عدد أسرة المستشفيات (٦٠,٢٪) وفي إجمالي

عدد الأطباء (٤٧,٣٪) عام ١٤٣١هـ (٢٠١٠). كما تسهم الجامعات في توفير الخدمات الصحية من خلال كلياتها ومستشفياتها الطبية بالإضافة إلى هيئة الهلال الأحمر السعودي، ومستشفى الملك فيصل التخصصي ومركز الأبحاث، والخدمات الطبية بالأجهزة العسكرية والأمنية وغيرها من الأجهزة الحكومية. حيث بلغت حصة الأجهزة الحكومية، فيما عدا وزارة الصحة، في إجمالي عدد أسرّة المستشفيات (١٩٪) وفي إجمالي عدد الأطباء (٢٢,٩٪). أما القطاع الخاص فقد بلغت حصته (٢٠,٨٪) في إجمالي عدد الأسرّة، ونحو (٢٩,٨٪) في إجمالي عدد الأطباء، وذلك في عام ١٤٣١هـ (٢٠١٠) .

وقد اتخذت المملكة خطوات مهمة تهدف إلى تطوير الخدمات الصحية، من بينها اعتماد النظام الصحي عام ١٤٢٣هـ (٢٠٠٢) والمباشرة بتنفيذه. ويهدف هذا النظام إلى ضمان توفير الرعاية الصحية الشاملة والمتكاملة لجميع السكان. وقد تم في إطاره تشكيل مجلس الخدمات الصحية، كما أنشئ مجلس الضمان الصحي التعاوني. حيث يكون هذا الأخير مسئولا عن تطبيق نظام الضمان الصحي التعاوني على جميع الوافدين في مراحله الأولى، وعلى جميع السكان في مرحلة لاحقة.

وفي تطور آخر ذي صلة بالرعاية الصحية والغذائية، تم في عام ١٤٢٤هـ (٢٠٠٣) إنشاء الهيئة العامة للغذاء والدواء، لتكون مسؤولة عن سلامة الغذاء والدواء والمستحضرات الحيوية والكيميائية وغيرها، بالإضافة إلى وضع سياسة واضحة للغذاء والدواء.

وعلى صعيد التوجهات المستقبلية في مجال تطوير كفاءة الخدمات الصحية وتحقيق التغطية الشاملة لها، سيتم تطوير الهياكل الإدارية والتنظيمية باتجاه إعطاء الجهات والهيئات المحلية الصلاحيات التي تمكنها من تأدية المهمات المنوطة بها بكفاءة أكثر. كما سيتم في هذا الإطار، جعل المرافق الصحية الحكومية مراكز تكلفة مستقلة تخضع للتقويم والمحاسبة بناء على معايير أداء مناسبة.

ومما يعزز فرص تحقيق الهدف الألفي الرابع في المملكة كونه يتماثل مع أهداف خطة التنمية التاسعة في القطاع الصحي المتمثلة في توفير خدمات رعاية صحية شاملة ومتكاملة وذات

جودة عالية، موزعة بصورة متوازنة بين مناطق المملكة، وتغطي جميع أفراد المجتمع وفئاته. وقد تبنّت الخطة عدداً من الأهداف الوثيقة الصلة بالهدف الألفي الرابع، (الإطار ٤-١).

الإطار (٤-١): أهداف محددة ذات صلة بالهدف الألفي الرابع في خطة التنمية التاسعة ١٤٣٢/٣١-١٤٣٦/٣٥هـ (٢٠١٠-٢٠١٤)

- **الاستمرار في المحافظة على نسبة تغطية تحصين الأطفال ضد الأمراض المعدية إلى ما لا يقل عن (٩٧٪) لكل من الدفتريا، والسعال الديكي، والكزاز الوليدي، وشلل الأطفال، والحصبة، والحصبة الألمانية، والنكاف، والدرن، والالتهاب الكبدي (ب).**
- **خفض معدل الإصابة بالإلتهاب الكبدي إلى (١٠) حالات لكل مائة ألف نسمة من السكان.**
- **خفض معدل وفيات الأطفال الرضع إلى (١٢) حالة وفاة لكل ألف مولود حي.**
- **خفض معدل وفيات الأطفال دون الخامسة من العمر إلى أقل من (١٥) لكل ألف مولود حي.**
- **خفض نسبة المواليد الذين هم أقل من الوزن الطبيعي إلى أقل من (٥٪) لكل ألف مولود حي.**

الإطار (٤-٢): لمحة عن الوضع الراهن

هل سيتم تحقيق الهدف بحلول عام ١٤٣٦هـ (٢٠١٥)؟

✓متوقع	**محتمل**	**غير ممكن**	**لا يمكن الإجابة لنقص المعلومات**

وضع البيئة المساندة لتحقيق الهدف

✓قوي	**معتدل**	**ضعيف لكنه في تحسن**	**ضعيف**

الإطار (٤-٣): بيئة الرصد والتقويم

عناصر بيئة الرصد والتقويم	التقويم		
* قدرات جمع المعلومات	✓قوية	متوسطة	ضعيفة
* جودة معلومات المسح	✓قوية	متوسطة	ضعيفة
* قدرات المتابعة الإحصائية	✓قوية	متوسطة	ضعيفة
* قدرات التحليل الإحصائي	✓قوية	متوسطة	ضعيفة
* القدرة على دمج نتائج التحليل في السياسات وتخطيط الموارد	✓قوية	متوسطة	ضعيفة
* آليات الرصد والتقويم	قوية	✓متوسطة	ضعيفة

الهدف العام الخامس: تحسين الصحة الإنجابية (صحة الأمهات)

الهدف المحدد رقم (٧):

تخفيض معدل وفيات الأمهات أثناء الولادة إلى الربع بين عامي ١٤١٠ و١٤٣٦هـ (١٩٩٠ و٢٠١٥).

مؤشرات الهدف	١٤١٠هـ (١٩٩٠)	١٤١٦هـ (١٩٩٥)	١٤٢١هـ (٢٠٠٠)	١٤٢٦هـ (٢٠٠٥)	١٤٢٧هـ (٢٠٠٦)	١٤٢٨هـ (٢٠٠٧)	١٤٢٩هـ (٢٠٠٨)	١٤٣٠هـ (٢٠٠٩)	١٤٣١هـ (٢٠١٠)
* معدل وفيات الأمهات أثناء الولادة (لكل مئة ألف ولادة حية)	٤٨	٤٨	١٦,٤	١٤,٩	١٤,٦	١٤,٦	١٤,٣	١٤	١٤
* نسبة الولادات تحت إشراف كوادر صحية ماهرة (٪)	٨٨	٩١,٤	٩١	٩٦	٩٦	٩٧	٩٧	٩٧	٩٧
* نسبة تحصين الأمهات ضد الكزاز الوليدي (٪)	–	–	٩٣	٩٦	٩٦	٩٥,٥	٩٦,١	٩٦,٦	٩٦,١

الهدف المحدد رقم (٨):

تعميم إتاحة خدمات الصحة الإنجابية بحلول عام ١٤٣٦هـ (٢٠١٥).

مؤشرات الهدف	١٤١٠هـ (١٩٩٠)	١٤١٦هـ (١٩٩٥)	١٤٢١هـ (٢٠٠٠)	١٤٢٦هـ (٢٠٠٥)	١٤٢٧هـ (٢٠٠٦)	١٤٢٨هـ (٢٠٠٧)	١٤٢٩هـ (٢٠٠٨)	١٤٣٠هـ (٢٠٠٩)	١٤٣١هـ (٢٠١٠)
* معدل استخدام وسائل منع الحمل	–	–	–	–	–	٢٦,٤(*)	–	–	–
* معدل الولادات لدى المراهقات	–	–	–	–	–	–	–	–	–
* الحصول على الرعاية الصحية الأولية قبل الولادة (زيارة واحدة إلى أربع زيارات على الأقل) (٪)	–	–	–	٩٧	٩٦	٩٧	٩٦	٩٧	٩٨

(*) للسعوديات.

الوضع الراهن

تشكل الرعاية الصحية للأمهات ركناً أساس من أركان السياسة الصحية في المملكة. حيث توفر الجهات الصحية الرعاية الشاملة للأمهات تشمل المدة ما قبل الحمل وأثناءه وبعده. وقد أثمر التطور الكمي والنوعي لبرامج الرعاية الصحية للأمهات عن تحسن واضح في مؤشراتها. حيث ارتفعت نسبة الأمهات الحوامل اللاتي يتم توفير الرعاية الصحية لهن بواسطة مهنيين صحيين من (٩٠٪) في عام ١٤٢١هـ (٢٠٠٠) إلى (٩٨٪) في عام ١٤٣١هـ (٢٠١٠). كما ارتفعت نسبة تحصين الأمهات ضد الكزاز الوليدي من (٩٣٪) إلى (٩٦,١٪) ونسبة الولادات التي تمت تحت إشراف مهنيين صحيين من (٨٨٪) إلى (٩٧٪)، وانخفض معدل وفيات الأمهات أثناء الولادة (معدل الوفيات النفاسية) في كل مئة ألف ولادة حية من (٤٨) إلى (١٤) حالة، خلال ذات الفترة، (الشكل ٥-١)، و(الشكل ٥-٢).

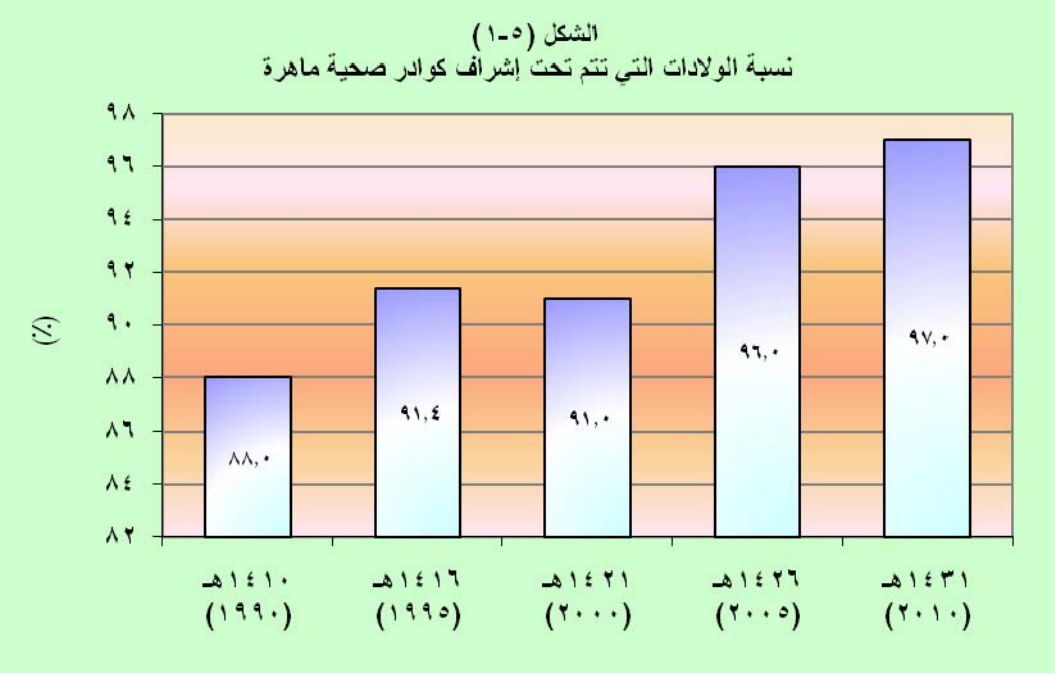

الشكل (٥-٢)
معدل وفيات الأمهات أثناء الولادة

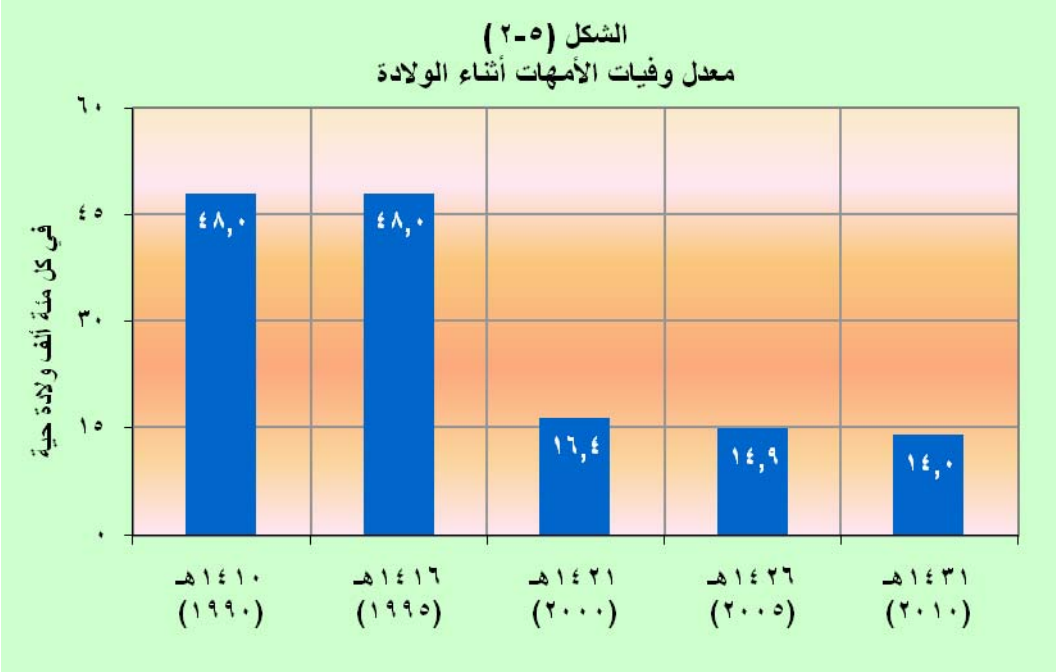

التحديات أمام تحقيق الهدف

يزداد الطلب على خدمات الرعاية الصحية بشكل مطرد في المملكة، تدفعه عدة عوامل أبرزها النمو السكاني بمعدلات مرتفعة نسبياً، والزيادة في الوعي لدى المجتمع بأهمية العناية الصحية، خاصة الوقائية منها.

من جهة أخرى، فإن مساحة المملكة الشاسعة والتباين في كثافة التجمعات السكانية وانتشارها الواسع، يمثلان تحدياً أمام تقليص التباين في مستوى وكفاءة الخدمات الصحية بين المناطق المختلفة، فضلا عن ضمان التغطية الشاملة.

البيئة المساندة لتحقيق الهدف

تبنت خطة التنمية التاسعة عدداً من الأهداف لتطوير صحة الأمهات ومن أبرزها: الاستمرار في تعزيز برامج الرعاية الصحية وتوفيرها بكفاءة عالية للأمهات أثناء الحمل والولادة

وما بعدهما، تحقيق التغطية الصحية الكاملة للحوامل، توفير الإشراف المهني الصحي على جميع الولادات، تحصين الأمهات ضد مرض الكزاز، ودعم برامج التوعية والتثقيف الصحي، (الإطار ٥-١). وفي ضوء هذه التوجهات لخطة التنمية وفي ضوء برامج الرعاية الصحية الجاري تنفيذها حاليا، يتوقع تحقيق الهدف الألفي الخامس قبل حلول العام المستهدف.

الإطار (٥-١): أهداف محددة ذات صلة بالهدف الألفي الخامس في خطة التنمية التاسعة ١٤٣٢/٣١-١٤٣٦/٣٥هـ (٢٠١٠-٢٠١٤)

- **الوصول بنسبة الولادات التي تتم بواسطة مهنيين صحيين إلى ما لا يقل عن (٩٨٪).**
- **الوصول بنسبة الأمهات الحوامل اللاتي يتم توفير الرعاية الصحية لهن بواسطة مهنيين صحيين إلى ما لا يقل عن (٩٨٪).**
- **الوصول بنسبة تغطية تحصين الأمهات الحوامل ضد مرض الكزاز إلى ما لا يقل عن (٩٨٪).**
- **الوصول بنسبة الأمهات اللاتي يتم توفير الرعاية الصحية لهن أثناء النفاس بواسطة مهنيين صحيين إلى ما لا يقل عن (٩٨٪).**
- **خفض معدل وفيات الأمهات أثناء الولادة لكل (١٠٠,٠٠٠) مولود حي إلى أقل من (١٣) حالة.**
- **الوصول بعدد مراكز الرعاية الصحية الأولية في وزارة الصحة إلى (٢٩٥٨) مركزاً مما سيحقق معدل قدره مركز صحي لكل (٧٠٠٠) نسمة.**

الإطار (٥-٢): لمحة عن الوضع الراهن

هل سيتم تحقيق الهدف بحلول عام ١٤٣٦هـ (٢٠١٥)؟

✓ **متوقع**	**محتمل**	**غير ممكن**	**لا يمكن الإجابة لنقص المعلومات**

وضع البيئة المساندة لتحقيق الهدف

✓ **قوي**	**معتدل**	**ضعيف لكنه في تحسن**	**ضعيف**

الإطار (٥-٣): بيئة الرصد والتقويم

عناصر بيئة الرصد والتقويم	التقييم		
• قدرات جمع المعلومات	✓قوية	متوسطة	ضعيفة
• جودة معلومات المسح	✓قوية	متوسطة	ضعيفة
• قدرات المتابعة الإحصائية	✓قوية	متوسطة	ضعيفة
• قدرات التحليل الإحصائي	✓قوية	متوسطة	ضعيفة
• القدرة على دمج نتائج التحليل في السياسات وتخطيط الموارد	✓قوية	متوسطة	ضعيفة
• آليات الرصد والتقويم	✓قوية	متوسطة	ضعيفة

الهدف العام السادس: مكافحة فيروس مرض نقص المناعة البشرية المكتسب (الإيدز) والملاريا والأمراض الأخرى

الهدف المحدد رقم (٩):

وقف انتشار فيروس مرض نقص المناعة البشرية المكتسب (الإيدز) بحلول عام ١٤٣٦هـ (٢٠١٥) والبدء في تخفيض معدلاته.

مؤشرات الهدف	١٤٢٥هـ (٢٠٠٤)	١٤٢٦هـ (٢٠٠٥)	١٤٢٧هـ (٢٠٠٦)	١٤٢٨هـ (٢٠٠٧)	١٤٢٩هـ (٢٠٠٨)	١٤٣٠هـ (٢٠٠٩)	١٤٣١هـ (٢٠١٠)
* عدد حالات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية المكتسب (تراكمي)	٨٩١٩	١٠١٢٠	١١٥١٠	١٢٦٥٢	١٣٩٢٦	١٥٢١٣	١٦٣٣٤
* نسبة انتشار فيروس نقص المناعة البشرية المكتسب في صفوف السكان الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ سنة (٪)	–	–	–	–	–	–	–
* عدد حالات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية المكتسب بين الحوامل في الفئة العمرية ١٥-٢٤ سنة	–	–	–	–	–	–	–

الهدف المحدد رقم (١٠):

تعميم إتاحة العلاج من فيروس نقص المناعة البشرية المكتسب (الإيدز) بحلول عام ١٤٣١هـ (٢٠١٠) لجميع من يحتاجونه.

مؤشرات الهدف	١٤٢٥هـ (٢٠٠٤)	١٤٢٦هـ (٢٠٠٥)	١٤٢٧هـ (٢٠٠٦)	١٤٢٨هـ (٢٠٠٧)	١٤٢٩هـ (٢٠٠٨)	١٤٣٠هـ (٢٠٠٩)	١٤٣١هـ (٢٠١٠)
* نسبة المرضى المصابون الذين بلغت إصابتهم بفيروس نقص المناعة البشرية المكتسب مراحل متقدمة وبإمكانهم الحصول على عقاقير مضادة للفيروسات (٪)	–	–	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

الهدف المحدد رقم (١١):

وقف انتشار الملاريا والأمراض الرئيسة الأخرى بحلول عام ١٤٣٦هـ (٢٠١٥) والبدء في تخفيض معدلاتها.

مؤشرات الهدف	١٤١٠هـ (١٩٩٠)	١٤١٦هـ (١٩٩٥)	١٤٢١هـ (٢٠٠٠)	١٤٢٤هـ (٢٠٠٣)	١٤٢٦هـ (٢٠٠٥)	١٤٢٧هـ (٢٠٠٦)	١٤٢٨هـ (٢٠٠٧)	١٤٢٩هـ (٢٠٠٨)	١٤٣٠هـ (٢٠٠٩)	١٤٣١هـ (٢٠١٠)
* معدلات الإصابة بالملاريا والوفيات الناجمة عنها (في كل مئة ألف من السكان)										
– إصابات	١٢٥	١٠٦	٣٥	٧,٧	٤,٦	٤,٤٥	٣,٨	٠,٤٦	٠,٤٣	٠,٢٠
– وفيات	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر
* نسبة السكان في المناطق المعرضة لأخطار الملاريا الذين يستخدمون إجراءات وتدابير فعالة للوقاية من الملاريا وعلاجها (٪)	–	–	–	–	٩٤	٩٤,٥	٩٥	٩٥	٩٥	٩٥
* معدلات الإصابة بالدرن الرئوي ومعدلات الوفيات الناتجة عنه (في كل مئة ألف من السكان):										
– إصابات	١٨,٦	١١,٥	١١,٨٢	٩,٦	١٠,٣	١٠,٩	١٠,٦	١٠,٧	١١	١١,٤
– وفيات	–	–	–	–	–	١٥٦	١٣٥	١٥٦	١٤٤	–
* نسبة حالات الدرن الرئوي التي يتم اكتشافها وعلاجها من خلال نظام (DOTS) (٪)	–	–	–	٧٢,٣	٨٥	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

الوضع الراهن

- ***مكافحة فيروس نقص المناعة المكتسب:*** تولي المملكة اهتماماً كبيراً بمكافحة مرض نقص المناعة البشرية المكتسب (الإيدز) من أجل تحجيم انتشاره والسيطرة عليه آخذةً في الحسبان الأعداد الكبيرة التي تستقبلها المملكة من الوافدين من مختلف البلدان. وقد بلغ العدد التراكمي لحالات الإصابة التي تم اكتشافها حتى نهاية عام ١٤٣١هـ (٢٠١٠) (١٦٣٣٤) حالة، منها (٤٤٥٨) بين المواطنين و(١١٨٧٦) بين الوافدين. وقد بلغ عدد الحالات المكتشفة (١١٢١) حالة خلال عام ١٤٣١هـ (٢٠١٠)، منها (٦٨٢) حالة بين الوافدين و (٤٣٩) حالة بين المواطنين. ويوضح التوزيع العمري لإجمالي عدد الحالات المكتشفة في عام ١٤٣١هـ

(٢٠١٠) أن (٣٪) من المصابين أعمارهم أقل من ١٥ سنة، و(٨٣٪) بين ١٥ و٤٩ سنة، و(٤٪) فوق ٥٠ سنة.

ويجدر الإشارة إلى أن حكومة المملكة تتولى توفير العلاج لجميع المصابين بهذا المرض. ومن أجل السيطرة على هذا الفيروس ومنع انتشاره، اهتمت الدولة بتوفير سبل الوقاية منه. ويمثل "البرنامج الوطني لمكافحة مرض نقص المناعة المكتسب" محور الجهود الوطنية الهادفة إلى مكافحة هذا المرض والوقاية منه. ويشتمل البرنامج على الجوانب التالية:

- التوعية والتثقيف الصحي حيال التعريف بالمرض ووسائل انتشاره وسبل الوقاية منه، وذلك من خلال برامج إعلامية متعددة.
- نظام للمراقبة الوقائية يشتمل على مسوحات دورية لبعض الفئات المحتمل تعرضها للفيروس، بالإضافة إلى التأكد من سلامة الدم المنقول، وفحص العمالة الوافدة.
- سجل وطني للحالات التي يتم اكتشافها من أجل متابعتها واتخاذ الإجراءات الوقائية والعلاجية حيالها.
- تنفيذ العديد من الأنشطة التوعوية والتثقيفية لمكافحة مسببات المرض وذلك من خلال وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية.
- إقامة محاضرات وندوات للتوعية فيما يتعلق بمرض الإيدز في جميع مناطق المملكة بمناسبة اليوم العالمي لمكافحة هذا المرض.
- إرساء نظام للتبليغ والتقويم والمتابعة للحالات.
- تجهيز عيادات فحص طوعي ومشورة في (٢٠) محافظة في المملكة مع تدريب الطاقات البشرية.
- إعداد مسوحات للمرض، مثل فحص ما قبل الزواج.
- التعاون مع الخبراء المختصين في برنامج المعالجة بنظام المتلازمات وبرنامج عيادات الفحص الطوعي والمشورة.
- تطبيق نظام المعالجة بالمتلازمات للعدوى المنقولة جنسياً ضمن منظومة الرعاية الصحية الأولية.

- افتتاح (٨) مراكز علاجية متخصصة في كل من جدة، والرياض، والدمام، وجازان، والجوف، والمدينة المنورة، والأحساء، وعسير مع توفير الأدوية واستقدام خبراء للتطوير المستمر لنظام المعالجة بالأدوية الحديثة، (الإطار ٦-١).

الإطار (٦-١): أهداف محددة ذات علاقة بالهدف الألفي السادس في خطة التنمية التاسعة ١٤٣٢/٣١-١٤٣٦/٣٥هـ (٢٠١٠-٢٠١٤)

- **خفض معدل الإصابة بمرض نقص المناعة المكتسب وذلك من خلال:**
  - **نشر الوعي حول المرض، واستهداف الفئات ذات الخطورة العالية، وتقليل المخاطر من خلال تكثيف عيادات المشورة والفحص، وضمان مأمونية نقل الدم، ومنع انتقال العدوى بإتباع الممارسات الصحية.**
  - **افتتاح (٢٠) عيادة للمشورة والفحص الطوعي، وإنشاء (٨) مراكز علاجية متخصصة، وتنفيذ دراسات مسحية.**
- **خفض معدل الإصابة بالدرن الرئوي إلى (٨) حالات لكل مائة ألف نسمة من السكان.**

■ ***مكافحة الملاريا:*** **انخفض معدل الإصابة بالملاريا خلال السنوات الماضية من (١٢٥) حالة في كل مئة ألف من السكان عام ١٤١٠هـ (١٩٩٠) إلى (٠,٢) حالة عام ١٤٣١هـ (٢٠١٠)، الشكل (٦-١). وترتكز استراتيجية المملكة في مكافحة هذا المرض على الدعائم الأساسية التالية:**

- **سرعة التشخيص والعلاج المبكر للحالات التي تظهر عليها أعراض المرض، مع اتخاذ الإجراءات الوقائية اللازمة لمنع انتشاره.**
- **المكافحة الشاملة والمستمرة للبعوض الناقل للمرض من خلال رش المنازل والأحياء والأراضي. هذا بالإضافة إلى تجفيف الأراضي الرطبة والسبخات حيث يكثر توالد البعوض.**

- القيام بحملات توعية، تهدف إلى مشاركة المجتمع في إجراءات الوقاية والمكافحة.
- توفير شبكة رصد ومراقبة على قدر كبير من الكفاءة خاصة في المناطق الأكثر تعرضاً لمخاطر الملاريا.

الشكل (٦-١)
معدل الإصابة بالملاريا

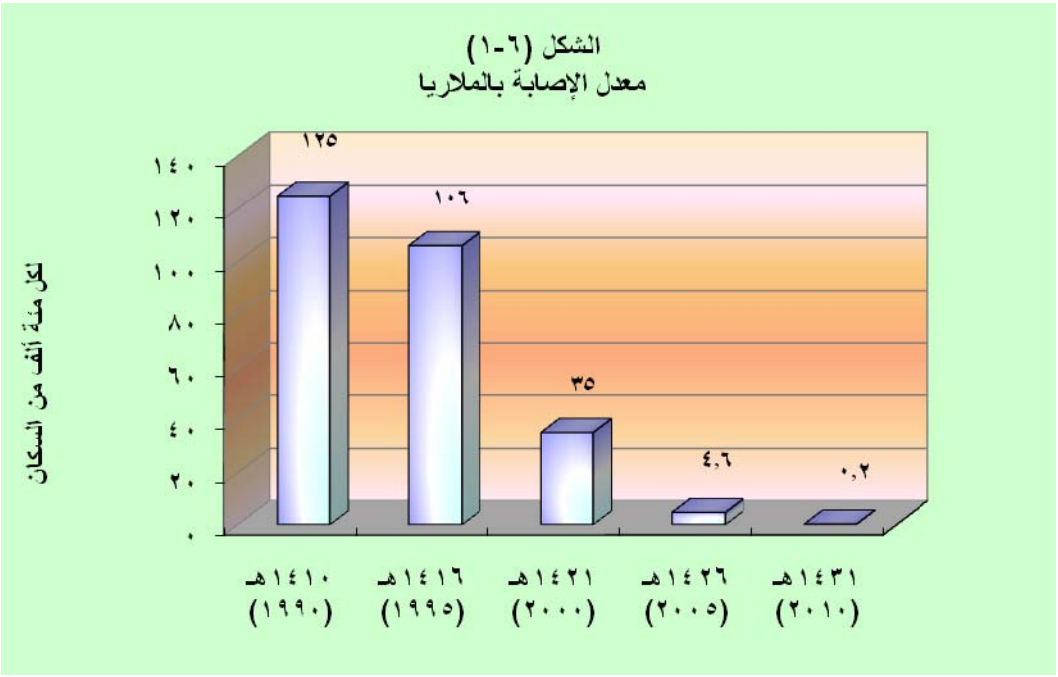

■ ***مكافحة الدرن الرئوي:*** تنفذ المملكة برنامجاً وطنياً لمكافحة مرض الدرن الرئوي يهدف إلى التخلص من هذا المرض، وذلك بإتباع آلية المعالجة قصيرة الأمد تحت الإشراف المباشر. وقد تم البدء بتطبيق هذه الآلية عام ١٤١٩هـ (١٩٩٨) وتم تعميمها على جميع مناطق المملكة ابتداءً من عام ١٤٢١هـ (٢٠٠٠).

وقد حقق برنامج المكافحة خفضاً في معدل الإصابة من نحو (١٨,٦) حالة عام ١٤١٠هـ (١٩٩٠) إلى نحو (١١,٤) حالة لكل مئة ألف نسمة عام ١٤٣١هـ (٢٠١٠). كما بلغت نسبة الحالات التي تم اكتشافها وعلاجها وفق آلية المعالجة قصيرة الأمد تحت الإشراف المباشر (١٠٠٪) في عام ١٤٣١هـ (٢٠١٠)، (الشكل ٦-٢).

الشكل (٦-٢)
نسبة حالات الدرن الرئوي التي تم اكتشافها وعلاجها

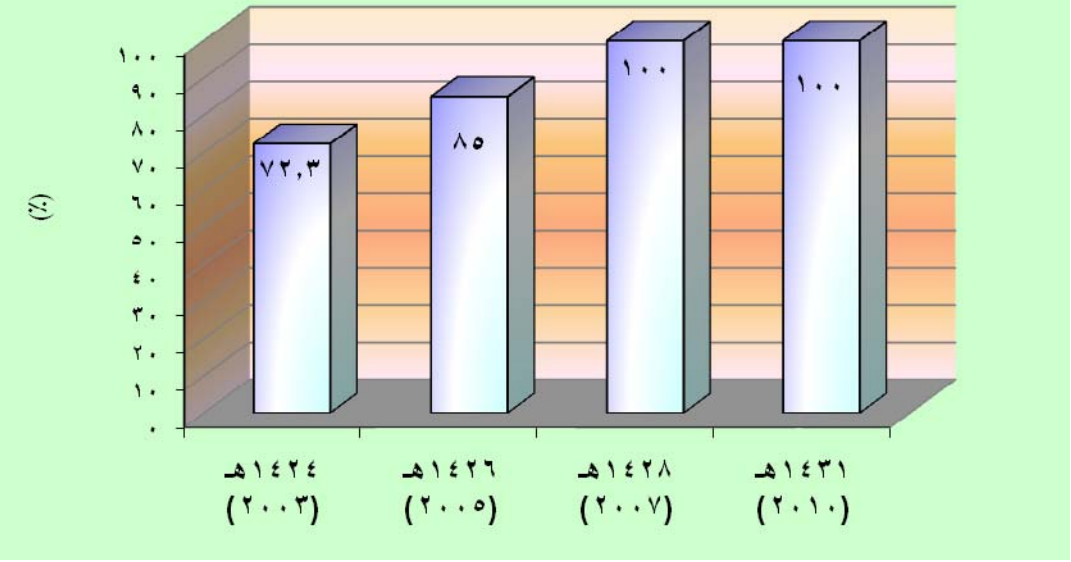

التحديات أمام تحقيق الهدف

بالإضافة إلى استضافة المملكة لأعداد كبيرة من العمالة الوافدة، فإنها تستقبل سنوياً ما يفوق المليون ونصف مليون حاج، فضلاً عن نحو (٣,٥) مليون معتمر. وعلى الرغم من أن القيم الاجتماعية والدينية، من بين عوامل أخرى، تحد من مخاطر انتشار فيروس نقص المناعة البشرية المكتسب، فإن احتمال تفشي الأمراض السارية الأخرى يستدعي جاهزية مستمرة واستعداداً دائماً.

البيئة المساندة لتحقيق الهدف

تستهدف خطة التنمية التاسعة ربط المراكز الصحية الواسعة الانتشار بالمستشفيات العامة، مما سيعزز من القدرات الفنية لتلك المراكز ويسهم في سرعة رصد الحالات المرضية واتخاذ الإجراءات الوقائية والعلاجية بالكفاءة والفاعلية المطلوبة.

من جانب آخر يجري حالياً تطوير شبكة شاملة للمعلومات الصحية تربط جميع المرافــق والمراكز الصحية، والأجهزة الحكومية والأهلية ذات العلاقة، مما سيحسن قاعدة البيانات الصحية بشكل عام، وقاعدة بيانات الأمراض السارية بشكل خاص.

الإطار (٦-٢): لمحة عن الوضع الراهن

هل سيتم تحقيق الهدف بحلول عام ١٤٣٦هـ (٢٠١٥)؟

✓متوقع	محتمل	غير ممكن	لا يمكن الإجابة لنقص المعلومات

وضع البيئة المساندة لتحقيق الهدف

✓قوي	معتدل	ضعيف لكنه في تحسن	ضعيف

الإطار (٦-٣): بيئة الرصد والتقويم

عناصر بيئة الرصد والتقويم	التقييم		
* قدرات جمع المعلومات	✓قوية	متوسطة	ضعيفة
* جودة معلومات المسح	✓قوية	متوسطة	ضعيفة
* قدرات المتابعة الإحصائية	✓قوية	متوسطة	ضعيفة
* قدرات التحليل الإحصائي	✓قوية	متوسطة	ضعيفة
* القدرة على دمج نتائج التحليل في السياسات وتخطيط الموارد	✓قوية	متوسطة	ضعيفة
* آليات الرصد والتقويم	✓قوية	متوسطة	ضعيفة

الهدف العام السابع: ضمان الاستدامة البيئية

الهدف المحدد رقم (١٢):

دمج مبادئ التنمية المستدامة ضمن سياسات الدولة وبرامجها ووضع حد لهدر الموارد البيئية.

الهدف المحدد رقم (١٣):

الحد بقدر ملموس من معدل فقدان التنوع البيولوجي بحلول عام ١٤٣١هـ (٢٠١٠).

مؤشرات الهدف	١٤١٠هـ (١٩٩٠)	١٤١٦هـ (١٩٩٥)	١٤٢١هـ (٢٠٠٠)	١٤٢٦هـ (٢٠٠٥)	١٤٢٧هـ (٢٠٠٦)	١٤٢٨هـ (٢٠٠٧)	١٤٢٩هـ (٢٠٠٨)	١٤٣٠هـ (٢٠٠٩)	١٤٣١هـ (٢٠١٠)
* نسبة مساحة الأرض التي تغطيها الغابات (٪)	–	–	–	–	٠,٤٩	٠,٤٩	٠,٤٩	٠,٤٩	٠,٤٩
* استهلاك المواد المستنفذة للأوزون (طن)	٨٣٣	١٨٢٨	١٥٩٣	٨٨٢	٨٥٥	٦٦٦	٦٧٥	٣٣٥	–
* نسبة المناطق البرية والبحرية المحمية (نسبة المساحة المحمية للحفاظ على التنوع الإحيائي قياساً بالمساحة السطحية (٪))	٣,٣	٣,٩	٣,٧	٤,٢٦	٤,٢٦	٤,٢٦	٤,٢٦	٤,٢٦	٤,٢٦

الهدف المحدد رقم (١٤):

خفض نسبة السكان الذين لا تتوفر لهم سبل الاستفادة المستدامة من مياه الشرب الآمنة وخدمات الصرف الصحي الأساسية إلى النصف بحلول عام ١٤٣٦هـ (٢٠١٥).

مؤشرات الهدف	١٤١٠هـ (١٩٩٠)	١٤١٦هـ (١٩٩٥)	١٤٢١هـ (٢٠٠٠)	١٤٢٦هـ (٢٠٠٥)	١٤٢٧هـ (٢٠٠٦)	١٤٢٨هـ (٢٠٠٧)	١٤٢٩هـ (٢٠٠٨)	١٤٣٠هـ (٢٠٠٩)	١٤٣١هـ (٢٠١٠)
* نسبة السكان الذين يحصلون على مياه آمنة من خلال شبكات توزيع المياه والسقيا بالناقلات بصورة مستدامة في المناطق الحضرية والقروية (٪)	٧٥	٧٨	٨٠	٨٧	٨٩	٩٣	٩٥	٩٥	٩٦
* نسبة السكان الذين تتوفر لهم خدمات شبكات الصرف الصحي أو خزانات التصريف المنزلية (٪) *	٩٦	٩٦	٩٧	٩٨	٩٨	٩٨	٩٨	٩٨	١٠٠

(*) تم احتساب النسبة على عدد السكان الحضريين.

الهدف المحدد رقم (١٥):

تحقيق تحسن ملحوظ في حياة القاطنين في الأحياء السكنية العشوائية بحلول العام ١٤٤١هـ (٢٠٢٠).

مؤشرات الهدف	١٤١٠هـ (١٩٩٠)	١٤١٦هـ (١٩٩٥)	١٤٢١هـ (٢٠٠٠)	١٤٢٥هـ (٢٠٠٤)	١٤٢٧هـ (٢٠٠٦)	١٤٢٨هـ (٢٠٠٧)	١٤٢٩هـ (٢٠٠٨)	١٤٣٠هـ (٢٠٠٩)	١٤٣١هـ (٢٠١٠)
* نسبة الأسر التي تحصل على حيازة آمنة[٧] *	٨٨	٩٠	٩٢	٩٦	–	٩٤	٩٤,١	٩٤,١	**٩٤,١

(*) بيانات معدلة.

(**) بيانات تقديرية.

(٧) يشير تعريف "الحيازة الآمنة" إلى الأسر التي تمتلك منازلها أو هي بصدد شرائها، أو تستأجرها بصورة خاصة أو تقيم في مساكن اجتماعية أو تستأجرها من طرف ثالث.

الوضع الراهن

يُعد هدف حماية البيئة وتطوير أنظمتها، أحد الأهداف الرئيسة لخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتتابعة في المملكة العربية السعودية. حيث ركزت خطة التنمية التاسعة ١٤٣١-١٤٣٥هـ (٢٠١٠-٢٠١٤) على المحافظة على البيئة وحمايتها من التلوث، وحماية الحياة الفطرية وإنمائها، والمحافظة على الموارد الطبيعية وترشيد استغلالها. ويأتي ذلك متسقاً مع السعي لتحقيق هدف التنمية المستدامة. وقد شهد النشاط التنموي في المملكة العديد من التطورات الملموسة على المحورين الأساسيين للتنمية المستدامة وهما: حماية البيئة، وتحسين نوعية الحياة.

■ حماية البيئة

استنادا إلى المادة (٣٢) من النظام الأساسي للحكم والتي تنص على أن ''تعمل الدولة على المحافظة على البيئة وحمايتها وتطويرها ومنع التلوث عنها''، شهدت السنوات الماضية صدور العديد من القرارات والاستراتيجيات والإجراءات الهادفة إلى دمج مبادئ التنمية المستدامة المتعلقة بالبيئة ضمن سياسات الدولة وبرامجها التنموية وبما يؤدي إلى المحافظة على الموارد البيئية وترشيد استخدامها. وقد تم تحقيق تقدم واضح باتجاه هذه الأهداف من خلال تطبيق السياسات والإجراءات المطلوبة وتنفيذ العديد من البرامج والمشاريع ذات الصلة بهذه الأهداف،(الإطار ٧-١).

الإطار (٧-١): أهم القرارات والاستراتيجيات والإجراءات الهادفة إلى دمج مبادئ التنمية المستدامة ضمن سياسات الدولة وبرامجها

* المادة (٣٢) من النظام الأساسي للحكم التي تنص على أن "تعمل الدولة على المحافظة على البيئة وحمايتها وتطويرها ومنع التلوث عنها".
* صدور نظام لصيد الحيوانات والطيور البرية عام ١٤٢٠هـ (١٩٩٩).
* اعتماد الاستراتيجية الوطنية لمكافحة تلوث البيئة بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (١٥٧) وتاريخ ١٤١١/١١/٢٠هـ (١٩٩٠).
* الموافقة على الخطة الوطنية لمكافحة تلوث البيئة بالزيت والمواد الضارة الأخرى الطارئة بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (١٥٧) وتاريخ ١٤١١/١١/٢٠هـ (١٩٩٠).
* صدور النظام العام للبيئة بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (١٩٣) وتاريخ ١٤٢٢/٧/٧هـ (٢٠٠١).
* إنشاء الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة بالتزامن مع صدور النظام العام للبيئة.
* التصديق على بروتوكول كيوتو في عام ١٤٢٦هـ (٢٠٠٥).
* الانضمام إلى اتفاقية الأمم المتحدة للتنوع الإحيائي في عام ١٤٢٢هـ (٢٠٠١).
* الانضمام إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في عام ١٤١٨هـ (١٩٩٧).
* اعتماد الاستراتيجية وخطة العمل الوطنية للغابات بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (٣٠٦) وتاريخ ١٤٢٦/١٢/٢٣هـ (٢٠٠٦).
* الموافقة على انضمام المملكة إلى بروتوكول قرطاجنة المتعلق بالسلامة الإحيائية والتنوع الإحيائي بموجب المرسوم الملكي رقم (م/٥) وتاريخ ١٤٢٨/١/٢٥هـ (٢٠٠٧).
* دخول بروتوكول قرطاجنة حيز النفاذ في المملكة في عام ١٤٢٨هـ (٢٠٠٧).
* اعتماد الاستراتيجية الوطنية للتنوع الإحيائي بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (١٩٧) وتاريخ ١٤٢٩/٧/١١هـ (٢٠٠٨).
* اعتماد الاستراتيجية الوطنية للصحة والبيئة بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (٢٩٢) وتاريخ ١٤٢٩/٩/٢٢هـ (٢٠٠٨).

■ البيئة الطبيعية

يُعد صدور النظام العام للبيئة بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (١٩٣) وتاريخ ١٤٢٢/٧/٧هـ (٢٠٠١)، نقطة تحول أساسية في مسار العمل البيئي في المملكة. وقد قامت الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة، وهي الجهة المناط بها مسؤولية تنسيق ومتابعة تنفيذ هذا النظام، بصياغة لائحته التنفيذية. وشرعت – بالتعاون مع العديد من الجهات واللجان الحكومية الأخرى، ومن ضمنها عدد من مراكز البحث العلمي في المملكة – في تنفيذ مجموعة من الإجراءات بالمناطق الصناعية والحضرية، من بينها: تحديد أنواع الملوثات ومستوى تركيزها في الهواء المحيط بمناطق التلوث والمناطق المأهولة بالسكان، وإجراء دراسات لحصر الانبعاثات وربطها بمصادرها، وتقدير التكلفة الصحية والاقتصادية لتلوث الهواء، وتحديد أفضل السياسات للحد من التلوث، وتنفيذ خطة لتحديث المقاييس والإرشادات البيئية الخاصة بنوعية الهواء والمياه في المناطق وتطويرها، وتنفيذ مشروع للتفتيش البيئي على المنشآت.

تتعاون الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة مع الجهات الحكومية ذات العلاقة بتنفيذ مجموعة من الإجراءات للمحافظة على المناطق الساحلية والحد من التدهور البيئي لسواحل المملكة، من بينها: العمل على إصدار خطة إدارة المناطق الساحلية ولائحتها التنفيذية، وتفعيل الخطة الوطنية لمكافحة التلوث بالزيت، وتطوير أعمال الرصد الجوي والبحري على امتداد شواطئ المملكة. كما تم خلال خطة التنمية الثامنة ١٤٢٥-١٤٣٠هـ (٢٠٠٥-٢٠٠٩) إطلاق برنامج للفحص الدوري لمحطات الوقود والغسيل والتشحيم، والذي تضمن إنشاء وحدات مجهزة بأحدث المعدات اللازمة لأعمال الفحص والتفتيش على مستوى المملكة.

كما تولي الدولة اهتماماً كبيراً برفع مستوى الوعي البيئي في المملكة، ومن جملة الإجراءات التي اتخذت في هذا المجال: تأسيس أول قناة فضائية تلفزيونية (بيئتي)، وإنشاء المركز الوطني للتوعية البيئية، وعقد ورش عمل عن البيئة والتنمية، والتوسع في حملات التوعية الإعلامية بقضايا البيئة.

ويأخذ القطاع الصناعي في المملكة الاعتبارات البيئية في الحسبان منذ مرحلة التخطيط لمشاريعه مروراً باختيار التقنيات ووصولاً إلى المراحل الإنتاجية. وكخطوة أولى تقدم المنشأة الصناعية الدراسات البيئية حسب الفئات المعروفة التي يتم تصنيف المنشأة الصناعية عليها (الأولى، الثانية، الثالثة) حيث يتم التعرف على مخرجات التصنيع سواء كانت غازية أو سائلة أو صلبة بغية تحديد صيغ التعامل معها من حيث إمكانية الوفاء بمتطلباتها البيئية وذلك وفقاً لما ورد في النظام العام للبيئة الذي أقر في عام ١٤٢٢هـ (٢٠٠١). ويمكن إيجاز الإعتبارات البيئية المعتمدة في هذا المجال كالآتي:

نظام إدارة البيئة:

أظهرت الشركات الصناعية التزامها بحماية البيئة من خلال العمل على تطبيق المعايير الدولية المعتمدة في نظم مطابقة إدارة البيئة (الايزو ١٤٠٠١) وعملت وفق خطة استراتيجية على إجراء تقويم شامل لأداء شركاتها، ليكون متوافقاً مع هذه المعايير. وعلى سبيل المثال، باشرت الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك) – وهي إحدى الشركات الوطنية – منذ عام ١٤٢٣هـ (٢٠٠٢) اعتماد "دليل (سابك) البيئي"، واستكملته مؤخرا بتطبيق "نظام الإدارة البيئية" على مستوى المركز الرئيس والشركات التابعة، لتدخل بذلك نطاق الشركات الصناعية العالمية الكبرى التي تلتزم بحماية البيئة من آثار التلوث في أدائها.

جودة الهواء:

نظراً لأهمية الحفاظ على جودة الهواء فقد تم تزويد المدن الصناعية بمحطات رصد ومراقبة لجودة الهواء وذلك لقياس الانبعاثات الصادرة من المنشآت الصناعية وتحديد مستوياتها، وتسجل هذه المحطات مستويات تركيز ثاني أكسيد الكبريت وأول أكسيد الكربون وغيرها من المعايير التي حددتها اللائحة التنفيذية للنظام العام للبيئة ويأتي هذا البرنامج في

سياق الآليات المتبعة في الحفاظ على البيئة. فعلى سبيل المثال، نفذت شركة (سابك) العديد من البرامج التي ترمي إلى المحافظة على جودة الهواء حيث وفرت محطة رصد متنقلة تقوم بقياس الانبعاثات في الهواء المحيط وقياس مصادر الانبعاثات الصناعية، بالإضافة إلى تركيب مجسات لقياس الانبعاثات بشكل دائم ومستمر.

إدارة النفايات:

يقوم القطاع الصناعي بشكل عام بجهود كبيرة في برنامج إدارة النفايات وتدوير نسبة كبيرة من النفايات الصناعية حيث تجاوزت في بعض المنشآت ٥٠% من كمية النفايات المتولدة، ووفرت بذلك فرصاً كثيرة تحققت منها مكاسب اقتصادية واجتماعية وبيئية مثل تدوير الزيوت والورق.. إلخ، وفيما يختص بالنفايات الطبية تم تطبيق التشريعات التي تتفق مع معايير منظمة الصحة العالمية.

المحافظة على الحياة البحرية كأحد الموارد الطبيعية:

تقوم المنشآت الصناعية بعدد من برامج حماية البيئة التي تهدف إلى المحافظة على جودة المياه المراد تصريفها في مياه الخليج العربي والبحر الأحمر، وتتم المراقبة الدورية للمحافظة على هذه المياه من خلال عدة معايير تزيد عن ٣٠ معياراً تغطي جوانب عدة (الفيزيائية، والكيميائية، والعضوية) ويتم قياس هذه المعايير إما بطريقة جمع العينات وقياسها في المختبرات المجهزة لهذا الغرض أو بالطريقة الآلية، ويهدف برنامج المراقبة للاطمئنان على سلامة البيئة البحرية. فمثلاً تقوم (سابك) في مدينتي الجبيل وينبع الصناعيتين بمراقبة مستمرة لهذه المعايير بروح الالتزام الكامل بالتشريعات البيئية للحياة البحرية. وهناك برامج أخرى تقوم بها قطاعات عدة لمراقبة جودة المياه الجوفية التي تستخدم لأغراض الشرب والزراعة.

الإطار (٧-٢): جوائز بيئية حققتها المملكة

١- <u>جوائز وادي حنيفة</u>:

حققت المملكة العربية السعودية ثلاث جوائز عالمية عبر مشروع التأهيل البيئي لوادي حنيفة في مدينة الرياض الذي يمتد من شمال مدينة الرياض إلى جنوبها بطول يصل إلى٨٠ كيلو متر، وهو من برامج التطوير التي تبنتها الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض.

أول هذه الجوائز، جائزة آغا خان العالمية للعمارة لعام ١٤٣١هـ (٢٠١٠). وثانيها جائزة مؤسسة الجائزة العالمية للمجتمعات الحيوية في لندن لعام ١٤٢٨هـ (٢٠٠٧). وثالثها جائزة مركز المياه في واشنطن كأفضل خطة لتطوير مصادر المياه على مستوى العالم لعام ١٤٢٤هـ (٢٠٠٣).

وتمنح هذه الجوائز للمشاريع الكبيرة الهادفة إلى رفع القيمة الحضرية للأحياء وتطبق مفهوم الاستدامة بطريقة شاملة.

٢- <u>جائزة الإدارة البيئية</u>:

تُعد هذه الجائزة من أهم الجوائز البيئية في العالم العربي وتشرف عليها الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة في المملكة العربية السعودية بالتعاون مع المنظمة العربية للتنمية الإدارية. وتهدف هذه الجائزة إلى تحفيز الدول العربية للاهتمام بمفهوم التنمية المستدامة وتوضيح الدور المهم للإدارة البيئية في الاقتصاديات العربية، وتحفيز الدول العربية للاهتمام بمفهوم التنمية المستدامة، والتعريف بالنماذج الناجحة في مجال الإدارة البيئية للاستفادة منها. حيث حصلت أمانة المدينة المنورة على المركز الأول في مجال الأجهزة الحكومية في الدورة الرابعة للجائزة في عام ١٤٣١هـ (٢٠١٠) عن مشروع إدارة النفايات الصلبة ويتضمن هذا المشروع فرز النفايات المجمعة في المدينة المنورة واستخلاص الزجاج، والمواد المعدنية، والكرتون، والخشب. ويهدف هذا المشروع إلى الحفاظ على البيئة من التلوث ويواكب التطور في مجال جمع النفايات وطرق التخلص منها.

■ حماية الحياة الفطرية

تولي المملكة اهتماما كبيرا بالمحافظة على التنوع الإحيائي وتطويره. وقد اعتمدت لهذا الغرض منظومة متكاملة من السياسات والإجراءات المناسبة للعناية بكافة أنواع الحياة الفطرية، البرية والبحرية. حيث "تقوم الهيئة السعودية للحياة الفطرية"، وهي الجهة المسئولة، بإعادة توطين الأنواع الفطرية المهددة بالانقراض في مواطنها الطبيعية. وتتولى الهيئة إدارة (١٦) محمية طبيعية بمساحة إجمالية تبلغ نحو (٨٢,٧) ألف كيلومتر مربع، تشكل نحو (٤,٢٦٪) من إجمالي مساحة المملكة، (الشكل ٧-١). وتعمل مراكز الأبحاث التابعة للهيئة على إكثار بعض الأنواع الفطرية الحيوانية المهددة بالانقراض وإعادة توطينها في بعض المناطق المحمية. كما تقوم بالمراقبة البيئية للوقوف على التغيرات التي تطرأ على النظم البيئية في المناطق المحمية.

و يجدر الإشارة إلى أنه قد تم خلال السنوات الخمس الماضية ترسيم حدود محميتين إضافيتين هما: "حرة الحرة" في منطقة الجوف، و"الخنفة" بمنطقة تبوك، وهما من أكبر المحميات مساحة. كما تم اعتماد إقامة محمية جديدة في "جبل شدا الأعلى" بمنطقة الباحة.

الشكل (٧-١)
نسبة المساحة المحمية للحفاظ على التنوع الإحيائي

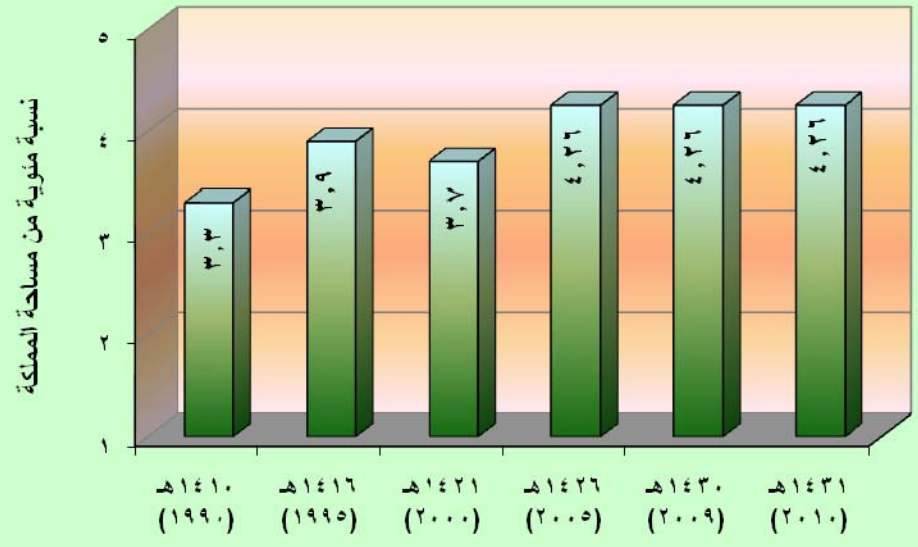

■ مكافحة التصحر

تبذل المملكة جهوداً مكثفة لمكافحة التصحر وزحف الرمال للمحافظة على البيئة الطبيعية وتنوعها الإحيائي، ونشر الوعي العام حول أهمية العمل الجماعي في تنفيذ برامج العمل الوطنية لمكافحة التصحر. وفي هذا الإطار، قامت وزارة الزراعة بحماية (٤٠) موقعا في مختلف مناطق المملكة من الرعي الجائر. كما قامت بإنشاء: (٣) محطات لإكثار بذور النباتات الرعوية، و(٢٧) مشتلاً للنباتات الرعوية والحرجية، وبنكاً للأصول الوراثية النباتية، ومركزاً لاستقبال الصور الفضائية عبر الأقمار الاصطناعية لمتابعة زحف الكثبان الرملية التي تهدد المناطق القابلة للاستيطان البشري والإنتاج الزراعي. هذا بالإضافة إلى إنشاء مركز متخصص لدراسة الصحراء ومكافحة التصحر، يهدف لتشجيع الأبحاث والدراسات في هذا المجال.

كما تبذل المملكة جهوداً واسعة للمحافظة على الغابات ومتابعة تطبيق الأنظمة الصادرة في هذا الشأن. وتعمل على تعويض الهدر من هذا المورد الطبيعي المهم من خلال تنفيذ مشاريع التشجير الاصطناعي وتثبيت الكثبان الرملية بالتشجير وإنشاء المتنزهات الوطنية. وفي هذا المجال، يقوم معهد بحوث الفضاء، التابع لمدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية، بتنفيذ مشروع لحصر الغابات في المنطقة الجنوبية الغربية من المملكة باستخدام تقنية الاستشعار عن بعد.

■ نوعية الحياة

بلغت نسبة السكان الذين تتوفر لديهم مصادر مياه آمنة بصورة مستدامة نحو (٩٦٪)، كما بلغ معدل استهلاك الفرد من المياه نحو (٢٤٠) لتراً في اليوم وذلك في عام ١٤٣١هـ (٢٠١٠). في جانب آخر، بلغت نسبة السكان الذين تتوفر لهم خدمات الصرف الصحي (١٠٠٪) في ذات العام.

بلغت نسبة الأسر التي تحصل على حيازة آمنة- أي الأسر التي تمتلك منازلها أو تستأجرها أو تقيم في مساكن اجتماعية أو تسكن في مساكن مقدمة من صاحب العمل وتحصل تلك الأسر على مياه مأمونة وتنتفع بمرافق للصرف الصحي- نحو (٩٩٪) في عام ١٤٣١هـ (٢٠١٠). حيث يقدر عدد المساكن في المملكة لذات العام بنحو (٤,٦) مليون وحدة سكنية، وبزيادة قدرها (٦٥١) ألف وحدة سكنية عن عام ١٤٢٥هـ (٢٠٠٤). و يجدر الإشارة أن الدولة تقوم بتوفير السكن للأسر المحتاجة. حيث تقوم وزارة الإسكان بإنشاء وحدات سكنية في كافة أرجاء المملكة للشرائح المحتاجة. بينما يقوم صندوق التنمية العقارية بتوفير التمويل المدعوم لشرائح أخرى واسعة من المواطنين. وتقوم الجمعيات الخيرية بدور مكمل ومهم في توفير السكن للفئات المحتاجة.

التحديات أمام تحقيق الهدف

تشكل الاستراتيجيات الوطنية المختلفة، التي تم اعتمادها وتلك الجاري إعدادها، في مجال البيئة – بما توفره من رؤى واضحة وأهداف محددة – قاعدة متكاملة وموضوعية للعمل الهادف إلى ضمان الاستدامة البيئية. غير أن الأبعاد المكانية والزمنية والقطاعية لتلك الاستراتيجيات تمثل تحدياً أمام وضعها موضع التنفيذ ومتابعة تطبيقها، لما تتطلبه من قدرات كبيرة إدارية وفنية، وقدر عال من التنسيق بين الجهات المعنية المتعددة سواء كانت حكومية أو خاصة.

بينما يتمثل التحدي الأهم على صعيد توفير خدمات المياه والصرف الصحي في ندرة المياه، الأمر الذي يتطلب تكثيف جهود ترشيد الاستهلاك، فضلا عن الاستفادة القصوى من موارد المياه المتجددة ومياه الصرف الصحي المعالجة. أما التحدي الآخر فيكمن في الحاجة إلى رفع مستوى خدمات المياه والصرف الصحي وتعزيز كفاءتها الاقتصادية والاجتماعية.

البيئة المساندة لتحقيق الهدف

أكدت خطة التنمية التاسعة على الأهمية الحيوية لحماية البيئة وتحسين نوعية الحياة في مسار التنمية المستدامة، حيث تشكل الأهداف التنموية للألفية جزءاً مهماً من أهدافها. ويتوقع لهذا الجانب الأساسي من عملية التنمية أن يحظى بمزيد من الدعم والاهتمام لكل ما من شأنه الارتقاء بالمؤشرات البيئية للمملكة. كما سيتم التركيز على جانب المحافظة على البيئة وحمايتها من التلوث والتدهور والحد من انبعاث الملوثات من الصناعة ووسائل النقل (الإطار ٧-٣).

الإطار (٧-٣): سياسات وأهداف محددة ذات علاقة بالهدف الألفي السابع منتقاة من خطة التنمية التاسعة ١٤٣٢/٣١-١٤٣٦/٣٥هـ (٢٠١٠-٢٠١٤)

* وضع خطة وطنية لمواجهة الكوارث البيئية.
* تركيب (٤) رادارات لمراقبة الطقس، و(١٠) محطات رصد بحرية ثابتة، و(٤٠) محطة مراقبة جودة الهواء، و(٨) أجهزة رصد مناخية في المناطق المحمية ؛ وتوريد وتركيب (١٠٠) محطة رصد مناخية زراعية، و(٢١) محطة رصد أوتوماتيكية، و(٣) محطات متحركة لقياس مستوى الضوضاء.
* تعزيز مشاركة القطاع الخاص في برامج عمل التطوير البيئي.
* تعزيز البنية المعلوماتية والدراسات التي تعنى بمختلف قضايا البيئة وحمايتها.
* تنفيذ (٦٠٠) ألف توصيلة مياه منزلية جديدة، و(١٥) ألف كيلومتر من الشبكات، ليصل معدل التغطية إلى (٨٨٪).
* تنفيذ (٧٠٠) ألف توصيلة صرف صحي جديدة، و(١٢) ألف كيلومتر من الشبكات، ليصل معدل التغطية إلى (٦٠٪).
* رفع نسبة تدوير النفايات إلى (٧٥٪).
* إعطاء الأولوية في الدعم الحكومي لقطاع الإسكان للفئات التي تعجز عن توفير السكن الملائم من خلال آليات السوق.
* تمويل نحو (١٠٩) آلاف وحدة سكنية من صندوق التنمية العقارية.

الإطار (٧-٤): لمحة عن الوضع الراهن

هل سيتم تحقيق الهدف بحلول عام ١٤٣٦هـ (٢٠١٥)؟

✓متوقع محتمل غير ممكن لا يمكن الإجابة لنقص المعلومات

وضع البيئة المساندة لتحقيق الهدف

✓قوي معتدل ضعيف لكنه في تحسن ضعيف

الإطار (٧-٥): بيئة الرصد والتقويم

عناصر بيئة الرصد والتقويم	التقييم		
* قدرات جمع المعلومات	✓قوية	متوسطة	ضعيفة
* جودة معلومات المسح	✓قوية	متوسطة	ضعيفة
* قدرات المتابعة الإحصائية	✓قوية	متوسطة	ضعيفة
* قدرات التحليل الإحصائي	✓قوية	متوسطة	ضعيفة
* القدرة على دمج نتائج التحليل في السياسات وتخطيط الموارد	✓قوية	متوسطة	ضعيفة
* آليات الرصد والتقويم	قوية	✓متوسطة	ضعيفة

الهدف العام الثامن: تطوير شراكة عالمية للتنمية

مقدمة

تعد المملكة العربية السعودية من أكبر الدول المانحة في العالم وشريكاً رئيساً في التنمية الدولية، إذ بلغ إجمالي المساعدات التي قدمتها المملكة إلى الدول النامية خلال الفترة ١٣٩٣-١٤٣١هـ (١٩٧٣-٢٠١٠) أكثر من (١٠٣,٥) بليون دولار أمريكي. حيث تجاوزت نسبة مساعدات المملكة للدول النامية إلى الناتج المحلي الإجمالي لتلك الفترة عن النسبة المستهدفة من الأمم المتحدة البالغة (٠,٧٪). وقد استفادت من هذه المساعدات أكثر من (٩٥) دولة نامية في آسيا وأفريقيا ومناطق أخرى من العالم. و شمل هذا العون مساعدات غير مستردة، ومساعدات غير مقيدة، فضلا عن قروضاً إنمائية ميسرة مقدمة من الصندوق السعودي للتنمية. ولتبيان تميز الجهد السعودي في هذا المجال، من المفيد الإشارة إلى أن النسبة الحالية المتحققة للمساعدات من الدخل القومي الإجمالي للدول المانحة لا يتجاوز (٠,٣١٪)، أي عند مستوى أقل مما كانت عليه في عام ١٩٩٠ (٠,٣٤٪).

قنوات المساعدات الخارجية السعودية

تقدم المملكة مساعداتها عبر قنوات مختلفة أبرزها تلك المساعدات التي ينفذها ويشرف عليها الصندوق السعودي للتنمية، وهو القناة الرئيسة للمساعدات الموجهة نحو التنمية الاقتصادية والاجتماعية. هذا علاوة على إسهامات المملكة في مؤسسات وصناديق التنمية الإقليمية والدولية المتعددة الأطراف، مثل: البنك الدولي للإنشاء والتعمير، والبنك الإسلامي للتنمية، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، وصندوق الأوبك للتنمية الدولية، وغيرها.

ويتم توزيع المساعدات بآليات مختلفة منها: القروض الميسرة، والمنح، ومساعدات الإغاثة. بالإضافة إلى الإعفاءات من الديون المستحقة، حيث تنازلت المملكة عن ما يتجاوز (٦)

بلايين دولار من ديونها المستحقة على الدول الفقيرة. ويتم تقديم المساعدات من خلال القنوات الرئيسية التالية:

- ***الصندوق السعودي للتنمية:*** تم إنشاء الصندوق عام ١٣٩٤هـ (١٩٧٤)، وتتمثل أهدافه الرئيسية في الإسهام في تمويل مشروعات التنمية في الدول النامية من خلال تقديم القروض لهذه الدول، وتشجيع الصادرات الوطنية عن طريق تمويل تلك الصادرات وضمانها. ويعد الصندوق هيئة مستقلة تتمتع بوضع مالي مستقل. ويشار في هذا السياق أن الصندوق كان قد بدأ نشاطه برأسمال قدره (١٠) بلايين ريال سعودي أو ما يعادل (٢,٧) بليون دولار أمريكي. وقد تم زيادة رأسماله على ثلاثة مراحل ليصل إلى مستواه الحالي البالغ (٣١) بليون ريال سعودي، أو ما يعادل (٨,٣) بليون دولار أمريكي. ويقدم الصندوق إسهاماته في شكل قروض ميسرة دون أي تمييز بين الدول المحتاجة للمساعدة، ويركز عمليات تمويله على مشروعات التنمية، ويعطي أولوية خاصة للدول الفقيرة.

- ***مؤسسات التنمية الإقليمية والدولية:*** تسهم المملكة العربية السعودية في العديد من مؤسسات التنمية العربية والإقليمية والدولية،الجدول (٨-١). فالمملكة، على سبيل المثال، عضو مؤسس لكل من البنك الدولي للإنشاء والتعمير وصندوق النقد الدولي، وتتمتع بصلاحيات التصويت فيهما، ويمثلها مدير تنفيذي في كل منهما. كما أنها عضو في الوكالة الدولية لضمان الاستثمار، وهي مؤسسة تابعة لمجموعة البنك الدولي. وتضطلع هذه الوكالة بمهمة توجيه الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو الدول النامية من خلال توفير الضمان ضد المخاطر للمستثمرين والمقرضين، وتقديم المساندة الفنية اللازمة لها، لتمكينها من جذب الاستثمارات الأجنبية والمحافظة عليها.

وتُعد المملكة أكبر مساهم في رأس مال البنك الإسلامي للتنمية، حيث بلغ حجم عمليات التمويل المتراكمة الموافق عليها نحو (٧٠,٣) بليون دولار خلال الفترة ١٣٩٦-١٤٣١هـ (١٩٧٦-٢٠١٠). كما تُعد المملكة مساهماً رئيساً في صندوق الأوبك للتنمية الدولية الذي تم إنشاؤه عام ١٣٩٦هـ (١٩٧٦) من قبل الدول الأعضاء في منظمة الدول المصدرة للنفط

(أوبك)، كمؤسسة تعنى بتمويل التنمية.

وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى مبادرة القطاع الأهلي في المملكة في تأسيس برنـــامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية (أجفند) والذي يتـــولى تقـــديم المســـاعدات والدعم الفني للعديد من الدول النامية.

الجدول (٨-١)
مساهمات المملكة العربية السعودية
في مؤسسات التنمية العربية والإقليمية والدولية
حتى نهاية عام ١٤٣٢/٣١هـ (٢٠١٠)

(مليون دولار)

المؤسسات	رأس المال	مساهمة المملكة	مساهمة المملكة (نسبة من رأس المال) (٪)
صندوق النقد العربي	٢٨٠٨,٠	٤١٦,٣	١٤,٨
صندوق النقد الدولي	٣٣٤٨٤٤,٨	١٠٧٥٧,٧	٣,٢
صندوق التنمية الأفريقي (*)	*	٣٣٦,٣	٠,٥
صندوق الأوبك للتنمية الدولية	٣٤٣٥,٠	١٠٣٣,٣	٣٠,١
صندوق التضامن الإسلامي للتنمية	١٠٠٠٠,٠	١٠٠٠,٠	١٠,٠
الصندوق الدولي للتنمية الزراعية	٣٦٥٢,٠	٤٣٩,٨	١٢,٠
الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي	٦٩٩٣,٠	١٦٧٧,٧	٢٤,٠
المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا	٢٨٠٠,٠	٦٨٥,٠	٢٤,٥
البنك الإسلامي للتنمية	٢٧٨٤٦,٠	٦٥٧٤,١	٢٣,٦
البنك الدولي للإنشاء والتعمير	١٨٩٩٤٣,٠	٥٤٠٣,٨	٢,٨
بنك التنمية الأفريقي	١٠١٠٩٥,٣	١٨٨,١	٠,٢
هيئة التنمية الدولية	١٩٩١٣٠,٩	٢٣٤٨,٥	١,٢
الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي	٣٥٠,٤	٧٨,٧	٢٢,٥
مؤسسة التمويل الدولية	٢٣٦٩,٤	٣٠,١	١,٣
المؤسسة العربية لضمان الاستثمار	١٩٤,٥	١٣,١	٦,٨
المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمارات وائتمان الصادرات	٢٣٢,٠	٢٠,٩	٩,٠
المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص	١٠٠٠,٠	٧٦,٢	٧,٦
المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة	٧٥٠,٠	١٢٠,٠	١٦,٠
الوكالة الدولية لضمان الاستثمار	١٩١٢,٨	٥٩,٨	٣,١
الحساب الخاص لدعم مشروعات القطاع الخاص الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية	٢٠٠٠,٠	٥٠٠,٠	٢٥,٠

(*) صندوق التنمية الأفريقي ليس له رأس مال وإنما يعتمد على الهبات المدفوعة من الدول المانحة.
المصدر: الصندوق السعودي للتنمية، التقرير السنوي لعام ١٤٣٢/٣١هـ (٢٠١٠).

- ***الجهات الحكومية القطاعية:*** تقدم المملكة أيضاً المساعدات عبر بعض الجهات الحكومية المتخصصة، مثل المساعدات الطبية المقدمة من وزارة الصحة، والمساعدات الغذائية المقدمة من وزارة الزراعة، والزمالات الجامعية المقدمة من وزارة التعليم العالي.
- ***هيئة الهلال الأحمر السعودي:*** تسهم هيئة الهلال الأحمر السعودي مع الجهات الحكومية المختصة في إيصال مساعدات الطوارئ والمساعدات الإنسانية للدول التي تتعرض لكوارث وأزمات.
- ***الأنشطة الخيرية المنظمة:*** تشمل المساعدات التي يتم جمعها وتقديمها تحت إشراف الحكومة ومن خلال لجان يتم تشكيلها لأغراض محددة. ويأتي ذلك استجابة لظروف وأحداث محددة مثل الكوارث الطبيعية والأزمات الإنسانية الناتجة عن نزاعات مسلحة أو مجاعات. وتتميز هذه المساعدات بكونها مساعدات طارئة مرتبطة بالحدث.

نماذج المساعدات الخارجية السعودية

تُقدم المساعدات الخارجية السعودية وفق النماذج التالية:

- ***قروض ميسرة:*** تقدم المملكة القروض الميسرة للدول النامية لمدد تصل إلى (٣٠) سنة، مع مدة إعفاء تصل إلى عشر سنوات. ويمكن أن تأتي هذه القروض في إطار اتفاقيات ثنائية بين المملكة والدول المقترضة، أو في إطار اتفاقيات متعددة الأطراف، حيث تشارك المملكة دولاً مانحة أخرى في تقديم المساعدات.
- ***منح:*** قد تكون منحاً نقدية أو عينية، ويتم تحديد معايير الاستحقاق حسب كل حالة.
- ***إغاثة ومساعدات إنسانية:*** يتم تقديم هذا النوع من المساعدات استجابة لحالات الطوارئ الناجمة عن كوارث طبيعية ومجاعات أو نزاعات مسلحة.
- ***زمالات تعليمية:*** توفر المملكة في إطار برنامج الزمالات التعليمية منحاً دراسية لطلبة من الدول النامية للدراسة في الجامعات السعودية.

المساعدات الإنسانية

تأتي المملكة من بين أوائل الدول المانحة لمساعدات الإغاثة. ففي عام ١٤٣١هـ (٢٠١٠) قدمت المملكة إغاثة عاجلة للمتأثرين من الحروب والزلازل والفيضانات والثلوج والجفاف في كل من (باكستان، وتشاد) بمبلغ إجمالي بلغ نحو (٢٤٢,٦) مليون دولار أمريكي. كما تم تقديم مبلغ (٥٠) مليون دولار أمريكي لهاييتي للتخفيف من آثار الزلزال الذي تعرضت له في أوائل عام ١٤٣١هـ (٢٠١٠).

مساعدات التنمية الاقتصادية والاجتماعية

يستعرض هذا البند مساعدات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، الثنائية ومتعددة الأطراف، التي قدمتها المملكة خلال عام ١٤٣٢/٣١هـ (٢٠١٠). كما يستعرض الحجم التراكمي لهذه المساعدات خلال المدة ١٣٩٥-١٤٣١هـ (١٩٧٥-٢٠١٠) وتوزيعها القطاعي.

- ***المساعدات الثنائية لعام ١٤٣٢/٣١هـ (٢٠١٠):*** وقّع الصندوق السعودي للتنمية خلال العام على (٢٤) اتفاقية قروض ثنائية لتمويل تنفيذ (٢٤) مشروعاً مع (٢١) دولة نامية منها: (١٢) مشروعاً في (١١) دولة إفريقية، و(١١) مشروعاً في (٩) دول آسيوية، ومشروعاً واحداً في مناطق أخرى، بلغت قيمتها الإجمالية نحو (٢٤٣٩,٣) مليون ريال سعودي. وبذلك يرتفع عدد الدول التي يساهم الصندوق في تمويل مشاريع فيها إلى (٧٧) دولة.

وقد توزع التمويل على القطاعات المختلفة في عام ١٤٣٢/٣١هـ (٢٠١٠) كما يلي:

- قطاع الطاقة: تم تمويل (٥) مشاريع بمبلغ إجمالي قدره (٩٤٩) مليون ريال وبنسبة (٣٨,٩٪) من إجمالي تمويلات الصندوق للعام.
- قطاع البنية الاجتماعية: تم تمويل (١١) مشروعاً بمبلغ إجمالي قدره (٨٩٠,٥) مليون ريال سعودي وبنسبة (٣٦,٥٪) من إجمالي التمويل.
- قطاع الزراعة: تم تمويل (٣) مشاريع بمبلغ (٢٩٦,٣) مليون ريال وبنسبة (١٢,٢٪) من إجمالي التمويل.

- **قطاع النقل والاتصالات: تم تمويل (٣) مشاريع بمبلغ (١٣٣,٥) مليون ريال وبنسبة (٥,٥٪) من إجمالي التمويل.**
- **قطاعات أخرى: تم تمويل مشروعين بمبلغ (١٧٠) مليون ريال وبنسبة (٧٪) من إجمالي التمويل.**

■ ***المساعدات المتعددة الأطراف:*** **شاركت المملكة من خلال الصندوق السعودي للتنمية في تمويل (١٥) مشروعاً إنمائياً بقيمة (١٧٩١,٣) مليون ريال في عام ١٤٣٢/٣١هـ (٢٠١٠)، توزعت على (١٤) دولة نامية، الجدول (٨-٢).**

الجدول (٨-٢)
اتفاقيات القروض الموقعة خلال عام ١٤٣٢/٣١هـ (٢٠١٠)
(تمويل مشترك لبعض المشاريع)

(بملايين الريالات)

الدولة	اسم المشروع	التكلفة الإجمالية	مساهمة الصندوق (مبلغ القرض)	الممولون الآخرون ومبلغ التمويل
إندونيسيا	إنشاء مستشفيين جامعيين في كل من جامعة سبليس مريت وجامعة أندالاس	٤٨٤,١٠	١٣٥,٠٠	البنك الإسلامي للتنمية: (٦٣,٩٧) مليون دولار أمريكي.
البحرين	تطوير شبكتي نقل الطاقة الكهربائية ذات الجهدين ٢٢٠ و ٦٦ كيلوفولت	٢٩٠٢,٠٠	١٨٧,٥٠	البنك الإسلامي للتنمية: (٢٨٠,٠٠) مليون دولار أمريكي. صندوق أبوظبي للتنمية والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي: (١٠٠,٠٠) مليون دولار أمريكي.
	برنامج عمليات بنك البحرين للتنمية	١٠٠١,٠٠	١٠٠,٠٠	الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية: (٤٠,٠٠) مليون دولار أمريكي.
الأردن	محطة توليد كهرباء السمرا (المرحلة الثالثة)	٧٥٠,٠٠	١٩٣,٠٠	الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية: (٢٣,٠٠) مليون دينار كويتي. الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي: (٣٠,٠٠) مليون دينار كويتي.

(تابع) الجدول (٨-٢)
اتفاقيات القروض الموقعة خلال عام ١٤٣٢/٣١هـ (٢٠١٠)
(تمويل مشترك لبعض المشاريع)

(بملايين الريالات)

الدولة	اسم المشروع	التكلفة الإجمالية	مساهمة الصندوق (مبلغ القرض)	الممولون الآخرون ومبلغ التمويل
طاجكستان	طريق كولياب – كلايخومب	٣٤٨,٧٥	٧٥,٠٠	البنك الإسلامي للتنمية: (٣٠,٠٠) مليون دولار أمريكي الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية: (٢٥,٠٠) مليون دولار أمريكي صندوق أبوظبي للتنمية: (٢٠,٠٠) مليون دولار أمريكي صندوق الأوبك للتنمية الدولية: (١٥,٠٠) مليون دولار أمريكي.
الصين	إنشاء وتجهيز ثلاثة مستشفيات في إقليم قانسو	٣١٠,٩١	٧٥,٠٠	صندوق الأوبك للتنمية الدولية: (١٠,٠٠) ملايين دولار أمريكي.
جامبيا	طريق بريكاما-دار سلامي	٦٥,٠٠	٢٨,٥٠	المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا: (٧,٥٠) مليون دولار أمريكي.
سيراليون	توليد الطاقة الكهربائية في المنطقة الغربية (المرحلة الأولى والثانية)	١٠٢,٤٩	٦,٠٠	المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا: (١٥,٠٠) مليون دولار أمريكي.
مالي	بناء سد تاوسا	٧٣٢,٨٠	٩٣,٧٥	البنك الإسلامي للتنمية: (٥٠,٠٠) مليون دولار أمريكي. صندوق الأوبك للتنمية الدولية: (٨,٠٠) ملايين دولار أمريكي. المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا: (١٠,٠٠) ملايين دولار أمريكي. الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية: (٢١,٠٠) مليون دولار أمريكي. بنك غرب أفريقيا للتنمية: (٧,٥٠) مليون دولار أمريكي. صندوق أبو ظبي للتنمية: (٢٠,٠٠) مليون دولار أمريكي.

(تابع) الجدول (٨-٢)
اتفاقيات القروض الموقعة خلال عام ١٤٣٢/٣١هـ (٢٠١٠)
(تمويل مشترك لبعض المشاريع)

(بملايين الريالات)

الدولة	اسم المشروع	التكلفة الإجمالية	مساهمة الصندوق (مبلغ القرض)	الممولون الآخرون ومبلغ التمويل
كورت دي فوار	طريق سنقروبو – ياموسكرو (الجزء الثاني: تابو-تامودي) (قرض إضافي)	٣١٥,٠٠	٣٠,٠٠	المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا: (٨,٠٠) ملايين دولار أمريكي. صندوق الأوبك للتنمية الدولية: (٨,٠٠) ملايين دولار أمريكي.
سوريا	توسيع محطة كهرباء الناصرية	١٣٨٤,٠٠	٥٢٥,٠٠	الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية.
موريتانيا	شبكة توزيع المياه بمدينة نواكشوط	٥١٠,٠٠	٩٥,٠٠	الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي: (١٠,٠٠) ملايين دينار كويتي.
أثيوبيا	كهرباء الريف بمنطقة جيجيجا-دجاهبور	١٧٢,٢٤	٣٧,٥٠	المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا: (١٠,٠٠) ملايين دولار أمريكي. صندوق الأوبك للتنمية الدولية: (١٣,٠٠) مليون دولار أمريكي.
سريلانكا	تطوير حوض كالوقانقا	٦٢٤,٥٦	١٧٢,٥٠	صندوق الأوبك للتنمية الدولية: (٢٨,٠٠) مليون دولار أمريكي.
جزر الرأس الأخضر	إنشاء وتأهيل ثمان مدارس تعليمية	٨٣,٥٥	٣٧,٥٠	الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية: (٢,٩٠) مليون دولار أمريكي.

■ ***الحجم التراكمي للمساعدات للفترة ١٣٩٥/٩٤-١٤٣٢/٣١هـ (١٩٧٥-٢٠١٠):*** بلغ عدد اتفاقيات القروض الميسرة منذ بداية نشاط الصندوق السعودي للتنمية في عام ١٣٩٥/٩٤هـ (١٩٧٥) وحتى نهاية عام ١٤٣٢/٣١هـ (٢٠١٠)، (٤٨٩) اتفاقية خصصت لتمويل (٤٧٢) مشروعاً إنمائياً وبرنامجاً اقتصادياً بلغ حجم تمويلها (٣٣,٣٠) بليون ريال سعودي. وقد استفادت من ذلك (٧٧) دولة نامية في مناطق مختلفة من العالم، منها (٤٣) دولة في أفريقيا، و(٢٧) دولة في آسيا، و(٧) دول في مناطق أخرى.

■ ***التوزيع القطاعي للمساعدات:*** **توجهت المساعدات الخارجية السعودية المقدمة عن طريق الصندوق السعودي للتنمية لتنفيذ المشاريع ذات الأولوية في الدول النامية والتي تهدف إلى تطوير البنية الأساسية مما ساهم في مساعدة تلك الدول في النهوض باقتصادياتها. وقد نال أعلى حصة من تلك المساعدات قطاع النقل والاتصالات (٣٠,٤٪)، وقطاع البنية الاجتماعية (٢٤,٢٪) وقطاع الطاقة (٢٠,٤٪)، وقطاع الزراعة (١٥,٨٪)، والصناعة والتعدين (٥,٤٪)، والقطاعات الأخرى (٣,٥٪).**

ويوضح الجدول (٨-٣) التوزيع القطاعي والجغرافي للمساعدات الخارجية السعودية (في شكل قروض ميسرة للصندوق السعودي للتنمية).

الجدول (٨-٣)
التوزيع القطاعي والجغرافي للقروض التراكمية للصندوق السعودي للتنمية

(بملايين الريالات) *

القطاع	أفريقيا		آسيا		مناطق أخرى		الإجمالي		(٪) الإجمالي
	عدد المشروعات والبرامج	المبلغ	عدد المشروعات والبرامج	المبلغ	عدد المشروعات والبرامج	المبلغ	عدد المشروعات والبرامج	المبلغ	
١. النقل والاتصالات:									
أ) النقل									
- الطرق	٦٢	٢٧٨٤,٢٣	٣٧	٣٢٧٩,٨٢	٢	٦٢,٤٠	١٠١	٦٢١٦,٤٥	١٨,٦٧
- السكك الحديدية	٧	٥٤١,٠٨	٨	١٠٩٤,٨٨	-	-	١٥	١٦٣٥,٩٦	٤,٩١
- الموانئ البحرية	١٠	٧٤٢,٥٣	٩	٧٤٥,٣٢	٢	١١٢,٦٠	٢١	١٦٠٠,٤٥	٤,٨٠
- المطارات	١٠	٢٥٠,١٥	٦	١٤١,٥٩	-	-	١٦	٣٩١,٧٤	١,١٨
ب) الاتصالات	٤	١٤٢,٦٩	٢	١٣٣,٩٣	-	-	٦	٢٧٦,٦٢	٠,٨٣
٢. الزراعة	٦٢	٣٧٧٩,٢٣	١٨	١٤٦٥,٣١	-	-	٨٠	٥٢٤٤,٥٤	١٥,٧٥
٣. الطاقـــة	١٥	١٦٩٣,٤٨	٣٥	٤٩٧٥,٨١	١	١١١,٠٦	٥١	٦٧٨٠,٣٥	٢٠,٣٦
٤. البنية الاجتماعية:									
أ) المياه والصرف الصحي	١٨	١١٣١,٣٣	١٤	٩٢١,٦٨	٢	٥٧,٠٠	٣٤	٢١١٠,٠١	٦,٣٤
ب) التعليم	٢٧	١٣٤٩,١٣	٢٦	١٥٢٢,٢٩	-	-	٥٣	٢٨٧١,٤٢	٨,٦٢
ج) الصحـــة	١٤	٥٧٨,٢٦	١٦	١٢٦٧,٥٥	٢	١٦٨,٧٥	٣٢	٢٠١٤,٥٦	٦,٠٥
د) الإسكان والتنمية الحضرية	١١	٦٤٥,١٢	٨	٤١٣,٦٢	-	-	١٩	١٠٥٨,٧٤	٣,١٨
٥. الصناعة والتعدين	١٢	١٢٧٧,٢١	٦	٦٦٥,٣٩	-	-	١٨	١٩٤٢,٦٠	٥,٨٣
٦. القطاعات الأخرى	٢٠	٥٧١,٥٩	٥	٤٧٣,٢٦	١	١١٢,٥٠	٢٦	١١٥٧,٣٥	٣,٤٨
الإجمالي	٢٧٢	١٥٥٧٦,٠٣	١٩٠	١٧١٠٠,٤٥	١٠	٦٢٤,٣١	٤٧٢	٣٣٣٠٠,٧٩	١٠٠

(*) دولار أمريكي = (٣,٧٥) ريال سعودي.

المصدر: الصندوق السعودي للتنمية - التقرير السنوي لعام ١٤٣٢/٣١هـ (٢٠١٠).

المراجـــع

- تقارير وإصدارات مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات.
- خطة التنمية التاسعة ١٤٣١-١٤٣٥هـ (٢٠١٠-٢٠١٤)، وزارة الاقتصاد والتخطيط، المملكة العربية السعودية.
- خطة التنمية الثامنة ١٤٢٥-١٤٣٠هـ (٢٠٠٥-٢٠٠٩)، وزارة الاقتصاد والتخطـيط، المملكة العربية السعودية.
- منجزات خطط التنمية ١٣٩٠-١٤٣١هـ (١٩٧٠-٢٠١٠)، الإصدار السابع والعشرون، وزارة الاقتصاد والتخطيط، المملكة العربية السعودية.
- النتائج التفصيلية للتعداد العـام للسـكان والمسـاكن ١٤٢٥هـ (٢٠٠٤)، مصـلحة الإحصاءات العامة والمعلومات، وزارة الاقتصاد والتخطيط، المملكة العربية السعودية.
- تقرير التنمية البشرية للمملكة العربية السعودية ١٤٢٤هـ (٢٠٠٣)، وزارة الاقتصـاد والتخطيط وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
- التقرير السنوي للصندوق السعودي للتنمية ١٤٣١هـ (٢٠١٠).
- تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١٠، "الثروة الحقيقيـة للأمـم: مسـارات إلـى التنميـة البشرية"، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
- قاعدة بيانات التنمية البشرية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
- مؤشرات التنمية الدولية، قاعدة بيانات البنك الدولي.
- قاعدة بيانات منظمة الصحة العالمية.
- قاعدة بيانات وزارة الاقتصاد والتخطيط.